جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــــــة الأنبار
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

# تطور حجم الإنفاق العام وأثره على التضخم في العراق للمدة ( ١٩٩٠-٢٠٠٩ )

رسالة تقدم بها

**خليل عبد الكريم محسن محمد الحديثي**

**إلى**

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الأنبار
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في
العلوم الاقتصادية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

**سعيد علي محمد العبيدي**

**1432 هـ** **2011م**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ ﴾

{ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَآئِنِ الأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿ ٥٥ ﴾ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿ ٥٦ ﴾ }

~§§ صَدَقَ اللهُ العَظِيم §§~

(يوسف ٥٥-٥٦)

**الإهداء ...**

**إلى ..**

**تلك الأضلاع التي ضمتني بحنانها وجعلت من قلبي النابض يتهلل بتسبيحة لا اله إلا الله ويتنسم أعطار الذكر الحكيم ... والدتي ... عافاها الله وأمدَّ في عمرها لطاعتهِ ..**

**إلى ..**

**من رباني صغيراً و أسقاني حب العلم والطموح والإيمان ... والدي العزيز أمدَّ الله في عُمرِهِ لطاعتهِ ..**

**إلى ..**

**من اشْدُدْ بِهِم أَزْرِي ، البلسم الشافي ونور دربي وعَضُدُي حين ألين ... إخوتي وأختي رعاهم الله ..**

**إلى ..**

**قرة عيني والأرواح التي عاشت في دمائي لتكون لي نبراساً في الليالي وهمسة حب استقي منها الثبات والصبر .. زوجتي ، وفلذة كبدي علي ..**

**إلى ..**

**من علّموني حرفاً وأيقظوا في نفسي عشق العلم والإبحار في شواطئه وصولاً إلى الحلم والأمل الذي أُكابِدُ من أجله .. معلمِيَّ وأساتذتي منْذ الصغر وحتى الآن ..**

**أهدي هذا الجهد المتواضع أسأل الله أن يجْعلهُ في ميزان حسناتهم.**

**خليل**

**الجداول**


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | تبويب الإنفاق العام بالنسبة للوزارات في الموازنة العامة ( التبويب الوظيفي ) | ٣٥ |
| ٢ | تبويب الإنفاق العام الجاري | ٣٧ |
| ٣ | تبويب الإنفاق العام الاستثماري | ٣٨ |
| ٤ | نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ٤٠ |
| ٥ | معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والإنفاق العام ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ٤٣ |
| ٦ | تطور الإنفاق الجاري والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق الجاري للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ٤٦ |
| ٧ | معدلات النمو في الإنفاق الجاري والناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ٤٨ |
| ٨ | الأهمية النسبية لبعض بنود الإنفاق الجاري إلى إجمالي الإنفاق الجاري في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠٠٢ ) | ٥٠ |
| ٩ | الأهمية النسبية لبعض بنود الإنفاق العام الجاري إلى إجمالي الإنفاق الجاري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٩ ) | ٥١ |
| ١٠ | نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ٥٣ |
| ١١ | معدلات النمو السنوية للتخصيصات الاستثمارية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ٥٥ |
| ١٢ | أثر المستوى العام للأسعار على الإنفاق العام في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ٥٨ |

**الجداول**


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| ١٣ | أثر الزيادة في عدد السكان على حجم الإنفاق العام في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ٦٠ |
| ١٤ | مخصصات دعم البطاقة التموينية ونسبتها إلى إجمالي الإنفاق العام للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩) | ٦٤ |
| ١٥ | مخصصات الرواتب والأجور في القطاع العام ونسبتها إلى إجمالي الإنفاق العام ومعدل النمو السنوي للمدة (٢٠٠٢-٢٠٠٩) | ٦٦ |
| ١٦ | مخصصات الرواتب التقاعدية ونسبتها إلى إجمالي الإنفاق العام ومعدل النمو السنوي للمدة (٢٠٠٢-٢٠٠٩) | ٦٨ |
| ١٧ | مخصصات دعم استيراد المشتقات النفطية ونسبتها إلى إجمالي الإنفاق العام ومعدل النمو السنوي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩) | ٦٩ |
| ١٨ | مخصصات إقليم كردستان ونسبتها إلى إجمالي الإنفاق العام ومعدل النمو السنوي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) | ٧٠ |
| ١٩ | الوزارات المستحدثة وتخصيصاتها من الموازنات العامة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩) | ٧١ |
| ٢٠ | الإيراد الضريبي ونسبة مساهمتهُ إلى إجمالي الإنفاق العام والإيراد العام والناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ٧٦ |
| ٢١ | الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ومعدلات نموها السنوية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ٨٠ |
| ٢٢ | الأهمية النسبية للضرائب المباشرة بالنسبة إلى كل من إجمالي الإيرادات العامة والإيراد الضريبي وإجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي( بالأسعار الجارية ) في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩). | ٨٢ |
| ٢٣ | الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة بالنسبة إلى كل من إجمالي الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية وإجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي( بالأسعار الجارية ) في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ٨٤ |

**الجداول**


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| ٢٤ | الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ٨٧ |
| ٢٥ | الدين العام الداخلي ونسبة مساهمته إلى إجمالي الإنفاق العام والإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ٩١ |
| ٢٦ | الإصدار النقدي الجديد ونسبة مساهمتهُ إلى إجمالي الإنفاق العام والإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ٩٥ |
| ٢٧ | الموازنة العامة للدولة ( العجز والفائض ) للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ٩٨ |
| ٢٨ | تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ١٠٥ |
| ٢٩ | المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ١٠٧ |
| ٣٠ | تطور الأرقام القياسية للاستيرادات في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢)(بأساس سنة ١٩٩٣) | ١٠٨ |
| ٣١ | قياس الفجوة التضخمية وفقا لمعامل الاستقرار النقدي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ١١٢ |
| ٣٢ | حساب الفجوة التضخمية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ١١٥ |
| ٣٣ | تطور فائض الطلب في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ١١٨ |
| ٣٤ | تطور عرض النقد وانعكاسه على المستوى العام للأسعار للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ١٢٠ |
| ٣٥ | تطور ميزان المدفوعات العراقي للمدة ( ١٩٩٠ - ٢٠٠٩ ) | ١٢٦ |
| ٣٦ | مستوى الإنتاجية ومستوى الأجور في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ١٢٨ |

## المخططات والاشكال البيانية


| الرقم | عنوان المخطط او الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | التسلسل والترابط بين أسباب التضخم | ١٧ |
| ٢ | التضخم الناشئ بسبب جذب الطلب | ١٩ |
| ٣ | التضخم بسبب دفع التكاليف | ٢٠ |
| ٤ | الهيكل الضريبي في العراق | ٧٤ |


## الملاحق


| ت | العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق- حسب المجاميع الرئيسية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) بأساس سنة ١٩٩٣ | ١٥٠ |
| ٢ | الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ١٥١-١٥٢ |
| ٣ | نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩) | ١٥٣-١٥٤ |
| ٤ | مدخلات البرنامج الاحصائي SPSS | ١٥٥ |
| ٥ | نتائج التحليل للعلاقات المقدرة و مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS | ١٥٦-١٥٧ |

**المحتويات**


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الجداول | أ – ج |
| المخططات والاشكال البيانية | د |
| الملاحق | د |
| المقدمة | ١–٤ |
| الفصل الأول: الإنفاق العام والتضخم ، مدخل نظري : | ٦–٣٠ |
| تمهيد : | ٦ |
| المبحث الأول: مفهوم الإنفاق العام وطبيعته وآثاره وسبل تمويله | ٦–١٥ |
| أولاً : مفهوم الإنفاق العام | ٥ |
| ثانياً : تقسيمات الإنفاق العام | ٧ |
| ثالثاً : صور الانفاق العام | ٩ |
| رابعاً : الآثار الاقتصادية للإنفاق العام | ١٠ |
| خامساً : سُبل تمويل الإنفاق العام ( الإيرادات العامة ) | ١٥ |
| المبحث الثاني :التضخم الاقتصادي ( مفهومه ، أسبابه ، آثاره وسبل معالجته ) | ١٦–٣٠ |
| أولاً : مفهوم التضخم والنظريات المفسرة لأسباب التضخم | ١٦ |
| ثانياً : طرق قياس التضخم وأنواعه وظاهرة التضخم الركودي | ٢١ |
| ثالثاً : الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم | ٢٤ |
| رابعاً : سياسات معالجة التضخم | ٢٥ |
| الفصل الثاني : تحليل الإنفاق العام في العراق للمدة (١٩٩٠–٢٠٠٩) | ٣١– ٩٨ |
| تمهيد | ٣٢ |
| المبحث الأول : تحليل هيكل وحجم الإنفاق العام | ٣٣–٥٥ |
| أولاً : تقسيم الإنفاق العام من خلال الموازنة العامة | ٣٣ |
| ثانياً : تطور حجم الإنفاق العام | ٣٩ |

**المحتويات**


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| المبحث الثاني: أسباب زيادة حجم الإنفاق العام | ٥٦-٧١ |
| أولاً : الاسباب العامة | ٥٦ |
| ثانياً : الاسباب الخاصة | ٦١ |
| المبحث الثالث : مصادر تمويل الإنفاق العام | ٧٢-٩٨ |
| أولاً : تحليل هيكل الإيرادات العامة | ٧٢ |
| ثانياً : تحليل حجم الإيرادات العامة | ٧٣ |
| **الفصل الثالث** : تطور ظاهرة التضخم في العراق: | ٩٩-١٣٦ |
| تمهيد | ١٠٠ |
| المبحث الأول: مؤشرات التضخم وطرق قياسه : | ١٠١-١١٨ |
| أولاً : مؤشرات الأرقام القياسية | ١٠١ |
| ثانياً : اتجاهات الأسعار | ١٠٤ |
| ثالثاً : طرق قياس التضخم | ١١١ |
| المبحث الثاني : أسباب ظهور وتطور ظاهرة التضخم | ١١٩-١٢٩ |
| أولاً : الإفراط النقدي | ١١٩ |
| ثانياً : الاختلالات الهيكلية | ١٢٢ |
| ثالثا : عدم التناسب بين زيادة الأجور النقدية وزيادة الإنتاجية | ١٢٧ |
| المبحث الثالث : تقدير وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم | ١٣٠-١٣٦ |
| أولاً : مرحلة توصيف العلاقات الدالية والنماذج القياسية واختبارها | ١٣٠ |
| ثانياً : مرحلة عرض نتائج النموذج القياسي وتحليلها | ١٣٢ |
| ثالثاً : تحليل نتائج العلاقات المقدرة بين الإنفاق العام والتضخم | ١٣٦ |
| الخاتمة | ١٣٧-١٣٩ |
| أولاً : الاستنتاجات | ١٣٧ |
| ثانياً : التوصيات | ١٣٩ |
| المصادر | ١٤٠-١٤٩ |
| الملاحق | ١٥٠-١٥٧ |

# الشكر والتقدير

الحمدُ والشكر لله أولاً وآخراً أن سهل لي الطريق وذلل امامي كل المصاعب حتى استطعت بتوفيق الله وفضلهِ اتمام رسالتي هذه .

كما يدعوني واجب الشكر والتقدير والامتنان ان اتقدم بشكري الوافر وتقديري الدائم للأستاذ الدكتور سعيد علي محمد العبيدي ، الذي أحاطني بالرعاية الكريمة بإشرافه على هذه الرسالة وتصويبها علمياً ولغوياً وتقديم النصيحة والتوجيهات السديدة التي سهلت لي هذه المهمة وتم اخراج هذه الدراسة بهذا الشكل ، فجزاه الله عني خير الجزاء .

واتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الذين صوبوا الرسالة من الناحية العلمية بدءاً من رئيس اللجنة ( أ.م .د. علي احمد درج الدليمي ) والاعضاء ( د. رجاء عزيز العكيدي ) و (أ.م .د. نهاد عبدالكريم احمد ).

واتقدم بوافر الشكر الجزيل لأساتذة قسم الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد جامعة الانبار لبذلهم الجهود المخلصة وتقديم النصح والآراء العلمية أثناء الدراسة وأثناء كتابة هذه الرسالة ، كما اتقدم بشكري وامتناني للأستاذ الدكتور ( خيري خليل سليم ) لما ابداه من آراء سديدة تخص الدراسة ، واتوجه بخالص الشكر والامتنان للأستاذ ( احمد حسين بتال ) الذي لم يوفر جهدا في تقديم المساعدة والنصح والرأي السديد والقيم ، واتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتور( صالح محمود الحديثي ) لتقديمه الرأي السديد والعلمي في هذه الرسالة ، كما اتقدم بالشكر الجزيل للدكتور (عباس رحيل ) و ( د. عادل هادي ) لتصويبهما الرسالة من الناحية اللغوية .

واتقدم بشكري وامتناني لموظفي المكتبة المركزية في جامعة الانبار وموظفي مكتبة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد وموظفي الهيئات والدوائر الرسمية في بغداد . كما اتقدم بشكري الخالص وامتناني لجميع زملائي في كلية الإدارة والاقتصاد طلبة وموظفين واخص بالذكر زملائي في الدراسات العليا الاخوة ( فاضل محمد علي ، شاكر حمود صلال ، عثمان نجم ، مصطفى فاضل ، عمر خلف ، ايسر ظاهر) .

واخيراً اتوجه بخالص شكري وأمتناني لجميع من اسهم ولو بكلمة في مساعدتي لإتمام هذه الرسالة ومن الله التوفيق والسداد.

**الباحث**

## المقدمة :

يُعد الإنفاق العام من أهم المتغيرات الاقتصادية في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء الا أن هناك عدة فوارق منها ما يتعلق بطبيعة الهيكل الإنتاجي ومنها ما يتعلق بتركيبة المجتمع وتصرف افراده وحجم ما مقدم من نفقات وإعانات للأفراد ، فظاهرة زيادة حجم الإنفاق العام تعاني منها جميع الدول بغض النظر عن فلسفتها الاقتصادية وهذه الزيادة في حجم الإنفاق العام لها آثارٌ عدة على جميع المتغيرات الاقتصادية ، كالناتج المحلي الإجمالي وحجم الإنتاج القومي والأسعار فضلاً عن آثاره غير المباشرة من خلال عمل كل من المضاعف والمعجل ، هذه الآثار تزداد بزيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذا التدخل أصبح سمة لجميع الدول أيّاً كان نظامها الاقتصادي السائد ، فضلاً عن أن التضخم له مصادر عديدة ولا يخلو اقتصاد ما من نسبة ارتفاع معينة في معدلات التضخم وهذه الظاهرة أصبحت عالمية في ظل سعي الدول الى تحسين قيمة عملتها بالإضافة الى سعي بعض الدول الى تحقيق معدلات نمو معينة تكون الارتفاعات في معدلات التضخم مصاحبة لها إن لم تكن هذه المعدلات مستهدفة نتيجة عوامل سياسية واقتصادية محددة .

إلا أن الأثر الواضح لتطور حجم الإنفاق العام في العراق باعتباره المحدد الرئيسي لحجم السيولة المحلية باعتبار ان النقود هي الوسيلة الاكثر تداولاً في الاقتصاد العراقي من خلال حجم المعروض النقدي الكبير والذي انعكس بدوره على عدة متغيرات اقتصادية كلية ، ومن هذه المتغيرات المستوى العام للأسعار الذي يعكس التضخم في الاقتصاد العراقي ، فزيادة حجم الإنفاق العام من خلال زيادة ما مخصص للبنود التي يتكون منها الإنفاق العام وخاصة جانب دعم الأسعار والإنفاق التحويلي بالإضافة الى الرواتب والأجور (الإنفاق الجاري ) تنعكس بشكل ضغط على حجم الطلب الكلي داخل الاقتصاد في ظل زيادة المعروض النقدي من خلال الاصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الموازنة العامة المتزامن مع ارتفاع المستوى العام للأسعار ، كذلك إن الإنفاق الاستثماري لم يجد منفذه التقليدي للقيام بدور فعّال في الاقتصاد العراقي فضعف الخطط الاستثمارية واختلال بنية الاقتصاد العراقي لم تمكّن الدولة من القيام بدورها في جانب العرض الكلي من خلال استثمار هذا الإنفاق في جانب العرض فتدور المبالغ الى سنوات قادمة أو تحول الى إنفاق جاري مما يزيد من حجم التدفق النقدي .

إذن قصور العرض الكلي عن الطلب الكلي داخل الاقتصاد العراقي يعد سبباً أساسياً في زيادة حجم الفجوة التضخمية ، فزيادة الطلب الكلي تأتي من زيادة حجم الإنفاق العام ، أما قصور العرض الكلي فسببه الاختلال الواسع في هيكل الاقتصاد العراقي ، نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي وما انعكس في تلك المرحلة من نقص في المستلزمات الإنتاجية ، فضلاً عن عدم تواصل الاقتصاد العراقي مع الاقتصاد العالمي وكذلك دور الاحتلال في تدمير البنية الاقتصادية للعراق من خلال تدمير العديد من المنشآت النفطية والإنتاجية التي تعزز من الدور التمويلي لقطاع النفط الخام والصناعات التحويلية فضلاً عن الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي تحد بدورها من قيام سوق متكافئة بين العرض الكلي والطلب الكلي من خلال التأثير على جانب التكاليف ، وهذا ما حدث بعد الاحتلال . كما يضاف الى ذلك أن مشكلة التضخم في الاقتصاد العراقي مشكلة هيكلية متعمقة في جذور الاقتصاد العراقي فهو يعاني من اختلال في الموازنة العامة وميزان المدفوعات بالإضافة إلى تعطل الإنتاج وانخفاض الإنتاجية يضاف الى ذلك انه اقتصاد ريعي يعتمد على موارد النفط الخام في تمويل نفقاته فإذا ما حدثت أي أزمة عالمية أو اختلال في أسعار النفط الخام العالمية سرعان ما تنعكس على الاقتصاد العراقي في ظل انخفاض أو انعدام الموارد الأخرى.

**أهمية البحث :-**

يكتسب البحث اهميتهُ من أهمية الانفاق العام من جانب ومشكلة التضخم من جانب آخر وما بينهما من علاقة وتأثير متبادل ، وأن لهذين المتغيرين أثر واضح في رفاهية المجتمع وجهوده التنموية ومعدلات نموه .

**مشكلة البحث :-**

تتجسد مشكلة البحث في أثر الزيادة في حجم السيولة النقدية في العراق التي مصدرها إما زيادة حجم الإنفاق العام نفسه نتيجة توسع دور الدولة في المجالات الاجتماعية والإدارية والتعليمية والدفاعية والاقتصادية ، أو نتيجة لطريقة تمويل هذا الإنفاق المتبعة في العراق في ظل الظروف الاستثنائية ، والتي غالباً ما تكون عن طريق الموارد الاستثنائية كالإصدار النقدي الجديد والدين العام والتي تنعكس على شكل زيادة في حجم الإنفاق العام ومن ثمَّ تؤثر على ارتفاع معدلات التضخم في ظل انخفاض قيمة الدينار

العراقي، فضلاً عن أثر زيادة سرعة تداول النقود والتي غالبا ما تكون غير مستقرة عبر الزمن.

**فرضية البحث :-**

إن زيادة حجم الإنفاق العام – سواء أكانت زيادة ظاهرية أم حقيقية – سرعان ما تنعكس بشكل ضغوط تضخمية وارتفاعات متتالية في المستوى العام للأسعار و تبقى هذه الزيادة المصدر الاهم في ظل عدم تنوع مصادر التمويل والنقص الواضح في حجم العرض الكلي في العراق خلال مدة البحث.

**هدف البحث :-**

يهدف البحث الى إبراز الدور الذي تلعبه زيادة حجم الإنفاق العام على ارتفاع مستوى التضخم في الاقتصاد العراقي بالإضافة الى بحث أسباب حدوث ظاهرة التضخم وتفاقمها في العراق ومن ثم قياس العلاقة بين هذه الزيادة في حجم الإنفاق العام والمستوى العام للأسعار.

**منهجية البحث :-**

من أجل إثبات فرضية البحث وتحقيق أهدافه اعتمد الباحث على أسلوبين ، الأول الأسلوب الوصفي التحليلي الذي تم عن طريق جمع البيانات عن حجم الإنفاق العام ومصادر تمويله والمستوى العام للأسعار وتحليلها وفق معطيات النظرية الاقتصادية ، والثاني التحليل الكمي والذي تم عن طريق استخدام طرق الاقتصاد القياسي ، ومن خلال الاسلوبين تم إثبات صحة الفرضية.

**هيكلية البحث :-**

تضمنت هيكلية البحث هذه المقدمة وثلاثة فصول وخاتمة من استنتاجات وتوصيات ، إذ تناول الفصل الأول الجانب النظري للإنفاق العام والتضخم ، اذ ركز المبحث الأول على الإطار النظري للإنفاق العام ، أما الثاني فتناول الجانب النظري للتضخم ، و الفصل الثاني فقد تناول تحليل تطور حجم الإنفاق العام في العراق من حيث هيكله وحجمه وكان ذلك في المبحث الأول ، أما الثاني فقد تناول أسباب زيادة هذا الإنفاق فضلاً عن

الاسباب الخاصة المؤدية الى زيادة حجم الإنفاق العام في العراق ، أما المبحث الثالث فقد تناول مصادر تمويل الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي ، أما الفصل الثالث فقد تناول تطور ظاهرة التضخم في العراق ، وتضمن ثلاثة مباحث ، تناول الأول كيفية قياس التضخم من خلال الأرقام القياسية وكذلك دراسة الأرقام القياسية في الاقتصاد العراقي وتحليلها .

أما الثاني فقد ركز على تفسير مصادر التضخم في الاقتصاد العراقي ، والثالث كرس لقياس العلاقة الدالية بين الإنفاق العام والتضخم من خلال النماذج القياسية خلال مدة البحث المتمثلة بالسنوات (١٩٩٠-٢٠٠٩) وختم البحث بجملة من الاستنتاجات وقدم الباحث عدد من التوصيات التي يعتقد الباحث أنها تسهم في حل مشكلة البحث ، والله ولي التوفيق.

**الباحث**

**مخطط (١) التسلسل والترابط بين أسباب التضخم**

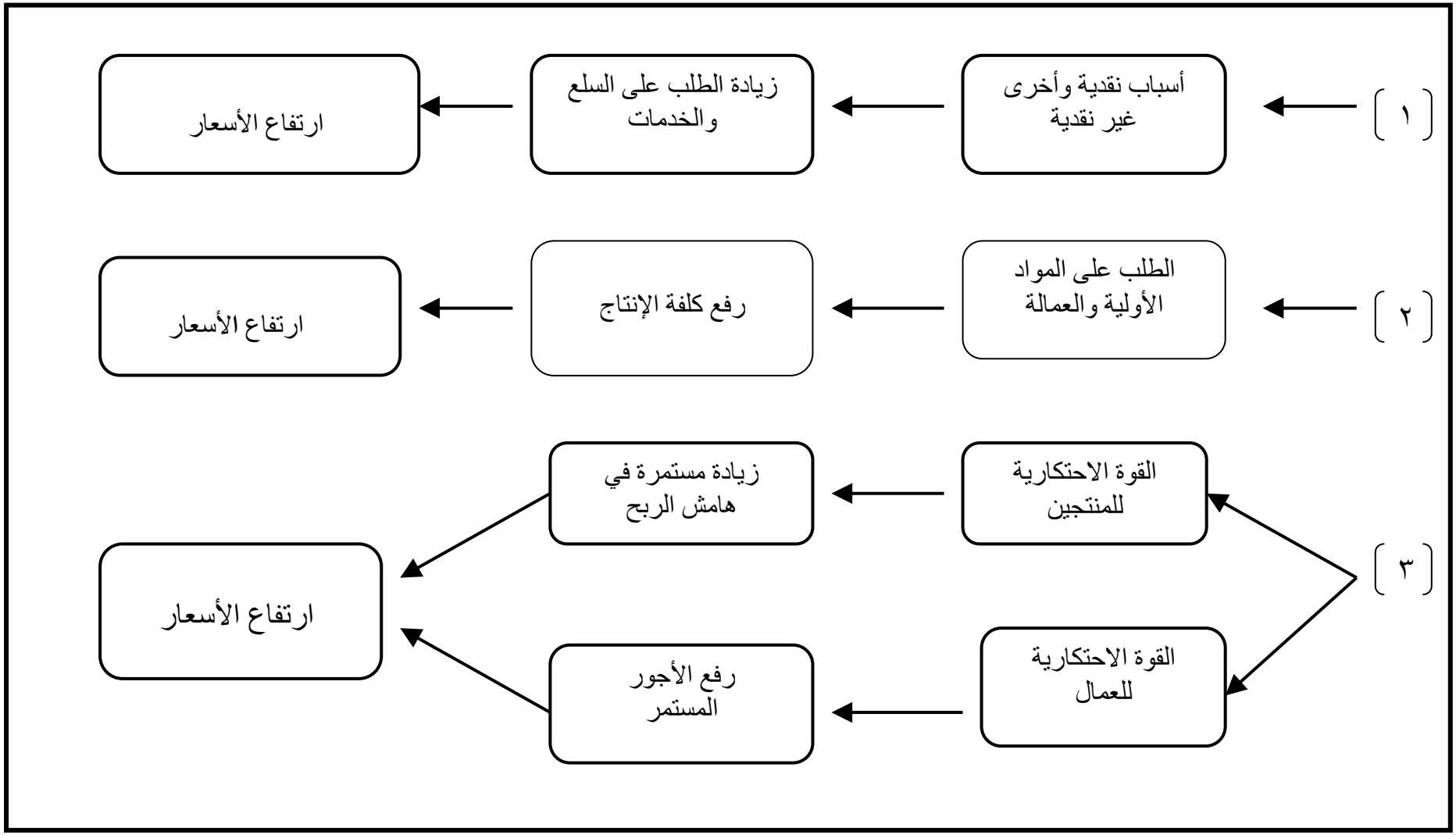


المصدر : رحيم كاظم حسن الشروعي، تحليل اقتصادي لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء الاقتصاد العراقي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧، ص٢٢.

# الفصل الأول

## الإنفاق العام والتضخم مدخل نظري

**المبحث الأول : مفهوم الإنفاق العام وطبيعته وآثاره وسبل تمويله**

**المبحث الثاني : التضخم الاقتصادي ( مفهومه ، أسبابه ، آثاره وسُبل معالجته )**

**تمهيد :**

يؤثر الانفاق العام كأحد متغيرات الطلب الكلي في الاقتصاد بشكل عام وفي المستوى العام للأسعار على وجه الخصوص ، فالإنفاق العام يتأثر ويؤثر في الاقتصاد الكلي من خلال آثاره المباشرة وغير المباشرة وكذلك التضخم ، فمن خلال هذا الفصل يمكن التعرف على اهم الجوانب الاقتصادية في هذين المتغيرين وآثارهما على الاقتصاد بشكلٍ عام .

## المبحث الأول : مفهوم الإنفاق العام وطبيعته وآثاره وسبل تمويله

**أولاً: مفهوم الإنفاق العام (The Concept of Public Expenditure):-**

يعرف الإنفاق العام بأنه مبلغ من المال يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى مؤسساتها الحكومية بقصد إشباع حاجة عامة (Public Want) [١]. وكذلك يعرف بأنه (كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون إشباعاً لحاجة عامة)[٢]. وكذلك يعرف بأنه مبلغ نقدي يدفع من قبل الخزانة العامة بعد إن تقره السلطة التشريعية ليقوم بإنفاقه شخص عام لتوفير سلع وخدمات عامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية [٣]. وهناك صيغ أخرى لتعريف الإنفاق العام ولكن هي بمجملها تدل على تلك المبالغ المنفقة من قبل الحكومة أو أي شخصية عامة لغرض إشباع حاجة عامة.

من مفهوم الإنفاق العام نستنتج بأنه يقوم على ثلاثة اركان :-

١- الإنفاق العام مبلغ من النقود : تنفق الدولة عادةً مبالغ نقدية للحصول على كل ما يلزمها من سلع وخدمات ويُعد إنفاق المبالغ النقدية الأسلوب الأمثل لحصول الدولة على احتياجاتها على الرغم من إمكانية أن يكون الإنفاق العام بشكل عيني نتيجة لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية ، ولكن تجنباً لمشاكل الإنفاق العيني وتحقيقاً لمبادئ العدالة والمساواة في الاستفادة من الإنفاق العام للدولة ، الأمر الذي دفع الحكومات إلى التحول من أسلوب الإنفاق العيني إلى الإنفاق النقدي[٤].

---

([١]) باهر محمد عتلم ، المالية العامة ، أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٩٩٨. ص٧٦.

([٢]) حامد عبد المجيد دراز وآخرون ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية ، بيروت ، ٢٠٠٣ . ص٢٥١.

([3]) Mithani , Modern public Finance (Theory and practice) , Himalaya House , New York , 1998. P.221.

([٤]) باهر محمد عتلم ، المالية العامة ،ادواتها الفنية وآثارها الاقتصادية ، مصدر سابق . ص٧٧.

٢- الإنفاق العام يصدر عن شخص عام :

يقصد بالشخص العام كل شخصية اعتبارية تقوم بالخدمة العامة وتخضع لقواعد القانون العام كالدولة أو إحدى مؤسساتها الإدارية[١]. ولا يُعد إنفاق عام المبالغ التي ينفقها الإفراد أو الهيئات أو المؤسسات غير التابعة لسلطة الدولة حتى لو أنفقت لتحقيق منفعة عامة (Public Utility) ما دامت لم تدخل الذمة المالية للدولة أي خزانتها العامة[٢].

٣- الإنفاق العام يهدف لتحقيق نفع عام :-

لكي يكون الإنفاق عاماً يجب أن يكون هدفه إشباع حاجة عامة وتحقيق النفع العام ومصلحة المجتمع[٣]. أما إذا توفر الركن الأول والثاني ، ولكن كان هدف الإنفاق العام مصلحة شخص أو مجموعة من الأشخاص فلا تعد نفقة عامة لان الأفراد – وكما يرى كتاب المالية العامة – متساوون في الأعباء كتحمل الضرائب مثلاً ، فمن العدالة أن يحقق الإنفاق العام نفعاً عاماً[٤].

**ثانياً :- تقسيمات الإنفاق العام :-**

يقسم الانفاق العام الى :-

**١- التقسيم الاقتصادي (العلمي) للإنفاق العام :-**

أ- النفقات العادية والنفقات غير العادية :-

النفقات العادية هي تلك التي تكرر كل مدة زمنية معينة ، ولما كانت مدة الموازنة سنة واحدة فقد جرت العادة على اعتبار النفقة عادية إذا تكررت كل سنة مثل رواتب الموظفين ومصاريف تحصيل الإيرادات ، أما النفقة غير العادية فهي التي لا تكرر كل سنة مثل إنشاء مشاريع جديدة أو تمويل حرب [٥].

ب- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:-

النفقات الحقيقية ( Actual Expenditures) هي النفقات التي تؤدي إلى حصول السلطات العامة في مقابلها على السلع والخدمات اللازمة لإدارة مؤسساتها وتسيير المصالح العامة ، مثل نفقات الأشغال العامة وشراء الاليات واستخدام الموظفين [٦]. وأن الإنفاق على هذه الوجوه يعود على الدولة بنفع مباشر ومن دون هذه النفقات لا تتمكن الدولة من القيام بمهامها. أما النفقات التحويلية ( Transfers Expenditures) فهي تلك النفقات النقدية أو العينية التي لا

---

(١) د. عامر لطفي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، منشورات جامعة حلب ، سوريا ، ٢٠٠٤ ، ص١٢٨.
(٢) باهر محمد عتلم ، المالية العامة ،ادواتها الفنية وآثارها الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص٨٧.
(٣) المصدر السابق نفسه ، ص٨٧.
(4) David N . Hyman, Economic, 4th ed , McGraw-Hill , New York , USA , 1997. p476.
(٥) هشام محمد صفوت العمري ، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، مطبعة عصام ، بغداد ، ١٩٨٦ .ص٢٧.
(٦) صلاح نجيب العمر ، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص١٧٥.

تحصل الدولة مقابل انفاقها على أي سلع أو خدمات وإنما تقوم بتحويل جزء من الدخل القومي من الفئات الاجتماعية التي تمتلك دخولاً أعلى إلى أخرى منخفضة الدخل إذ تكتفي هذهِ بتحول القدرة الشرائية بين الشرائح الاجتماعية مع الاحتفاظ بمجموع الدخل ثابتاً إذ تجري الدولة هذهِ التحويلات دون مقابل[١].

ج- الانفاق المنتج والانفاق غير المنتج :-

يمكن التمييز بين الانفاق المنتج (Productive Expenditure ) وغير المنتج (Unproductive Expenditure) على أساس المنفعة التي تقدمها للإفراد والمجتمع وليس كما يعتبرها بعض الكتاب على أساس التفرقة بينهما كون الانفاق المنتج يحقق إيرادات للدولة أو لا يحقق إيراد[٢]. لان الغاية الأساسية من الانفاق العام وكما ورد في تعريفه وقواعده الأساسية هي تقديم اكبر نفع ممكن للأفراد[٣]. ويعد الانفاق منتجاً إذا عادت من خلاله فائدة للمجتمع سواء كانت مادية أو معنوية ولو لم تأت بإيراد كنفقات حرب دفاعية مثلاً ، أما الانفاق غير المنتج هو الانفاق الذي لم يستفد منه المجتمع كالنفقات المظهرية.[٤] ورغم ذلك تبقى فلسفة الدولة ورؤيتها هي التي تحدد مفهوم الانفاق المنتج وغير المنتج.

د- الإنفاق العام الاستهلاكي والإنفاق العام الرأسمالي :-

يتمثل الإنفاق العام الاستهلاكي (Consumers' Expenditure) بما تقوم به الدولة من إنفاق عام يستهدف تسيير إداراتها للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات لإشباع الحاجات الجارية وهي بذلك تدخل ضمن الصنف الأول (النفقة العادية) أو الدورية التي تتكرر كل سنة بحيث تظهر آثارها عادةً خلال السنة المالية التي أُنفقت فيها ، أما الإنفاق الرأسمالي (Capital Expenditure ) فيتمثل في النفقات التي تخصصها الدولة للحصول على المعدات الرأسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج السلعي (مشروعات إنتاجية) أو لزيادة الخدمات العامة.[٥] وبعد هذا الاستعراض للتقسيمات الاقتصادية المختلفة للإنفاق العام يمكن القول بان تقسيم الإنفاق العام إلى استهلاكي ورأسمالي هو الذي يتلاءم مع الواقع.

---

(١) د. طاهر الجنابي ، دراسات في المالية العامة ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ب ت . ص٦٧.
(٢) صلاح نجيب العمر ، اقتصاديات المالية العامة ، مصدر سابق ، ص١٤٧.
(٣) د. محمود حسين الوادي و زكريا احمد العزام ، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام ، ط١ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٠ . ص١٢٦.
(٤) هشام محمد صفوت العمري ، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، مصدر سابق ، ص٣٢.
(٥) د . عبد الكريم صادق بركات وآخرون ، المالية العامة ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٦ .ص٧٨.

**٢ – التقسيم الاداري ( العملي ) للإنفاق العام:-**

يقصد بالتقسيم الاداري ذلك الذي يجري في موازنات الدول المختلفة وهذا النوع لا يخضع للاعتبارات العلمية التي سبق وان ذُكرت في التقسيم الاقتصادي (العلمي) للإنفاق العام ، بل يتأثر باعتبارات ذات طابع عملي مثل سهولة حسابات الوزارات والمصالح العامة أو لاعتبارات تأريخيه وإدارية والتي تهدف إلى تحديد المبالغ التي تحصل عليها الوزارات وقد طرأ في الحقيقة تطوراً كبيراً أيضاً على التقسيمات الوضعية وذلك تبعا للأهمية التي يشغلها الإنفاق العام في حياة الدولة الاقتصادية والاجتماعية.[١] لذلك يمكن أن يُقسم الإنفاق العام وفق هذا التقسيم إلى:-

أ- التقسيمات الإدارية للإنفاق العام : المقصود بذلك تقسيم الإنفاق العام تبعاً للوحدات الإدارية العليا التي تشرف على تنفيذ السياسة العامة للدولة ، كرئاسة الجمهورية والوزارات والسلطة التشريعية والقضائية ، فيُقرر لكل وزارة وسلطة جزء من الإنفاق العام ثم يجري التقسيم داخل الوزارة وفقا للوحدات الإدارية التابعة لها ، ويلحق بهذا التقسيم الإنفاق العام في الموازنات الملحقة والاستثنائية.[٢]

ب- التقسيم الوظيفي للإنفاق العام:-

هذا التقسيم يتصل بالمفاهيم الحديثة للمالية العامة ويهدف هذا التقسيم إلى إبراز دور الدولة في مختلف الحقول بحيث تحدد كلفة كل مهمة ونسبتها إلى مجموع النفقات العامة ، ويجري هذا التقسيم كأداة لتنفيذ سياسة الدولة لتحقيق أهداف أخرى اقتصادية واجتماعية فبدلاً من أن تقسم النفقات حسب الوزارات تُقسم تبعا لوظائف الدولة ، ويمكن إن يجري التقسيم على هذا الأساس ، فمثلاً يكون التقسيم إلى نفقات الإدارة العليا للدولة والسلطات العامة والعلاقات الخارجية ، والقضاء والأمن والدفاع الوطني ، والنشاط الاجتماعي والثقافة والتعليم ، والنشاط الاقتصادي ، والزراعي والصناعي والتجاري والإسكان.[٣]

**ثالثاً : صور الإنفاق العام :-**

يأخذ الإنفاق العام للدولة رغم تعدده واختلاف أغراضه الصور الآتية[٤] :-

أ – رواتب وأجور موظفي الدولة والعاملين لديها والرواتب التقاعدية.

ب- مشتريات الدولة من السلع والخدمات .

ج- سداد الدولة لأصل وفوائد القروض العامة .

د- أثمان المنح والإعانات العينية ومبالغ الضمان الاجتماعي.

---

(١) صلاح نجيب العمر ، اقتصاديات المالية العامة ، مصدر سابق ، ص٢٠٥.

(٢) د. محمود حسين الوادي وزكريا احمد عزام ، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام ، مصدر سابق ، ص١٢٩.

(٣) باهر محمد عتلم ، المالية العامة ،ادواتها الفنية وآثارها الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص٩١.

(٤) د. حامد عبد المجيد دراز ، دراسات في السياسات المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٤ . ص٢٦٠ .

**رابعاً :- الآثار الاقتصادية للإنفاق العام ( Economic Effects ) :-**

لا تقتصر آثار أنواع الإنفاق العام على مجرد إشباع الحاجات العامة فحسب بل تتجاوزه إلى التأثير على النشاط الاقتصادي بقصد تحقيق نمو متوازن للمجتمع ، وكما يؤثر الإنفاق العام باختلاف أنواعه وأساليب توزيعه ومصادر تمويله على المتغيرات الاقتصادية ، وتكون هذه الآثار على نوعين هما :-

**١- الآثار الاقتصادية المباشرة:-**

من الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام ما يأتي :-

أ- أثر الإنفاق العام في الإنتاج :-

يؤثر الإنفاق العام في الإنتاج (Production) من خلال تأثيره في حجم الطلب الفعال (Active Demand ) ، فالإنفاق العام يشكل جزءاً هاما من هذا الطلب الذي له أهمية كبيرة ، فكلما زاد حجم الإنفاق العام تبعاً لزيادة مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أثّر الإنفاق العام على حجم الطلب الكلي الفعلي وأثره يتوقف على حجم الإنفاق ونوعه ، فالإنفاق الحقيقي يشكل طلباً على السلع والخدمات أما الإنفاق التحويلي فان أثره يتوقف على طريقة انفاقه من قبل المستفيدين منه ( ادخاره او انفاقه بطرق مختلفة أو استثماره ).[١] واستثمارات الدولة التي تتمثل بالإنفاق الاستثماري (Investment Expenditure) الذي هو جزء من الإنفاق الحقيقي تزيد من الإنتاج بشكل مباشر من خلال تأثيرها على الطلب الكلي بزيادة الطلب على السلع الاستثمارية. أما الإعانات الاقتصادية التي تقدم للمشاريع الاقتصادية بهدف تقليل تكاليف الإنتاج وكذلك استخدامها في أغراض مختلفة التي من أهمها الإعانات المقدمة لمواجهة ارتفاع المستوى العام للأسعار وخاصة للسلع الضرورية أو إعانات الموازنة التي تقدم بقصد تغطية بعض العجز في المشروعات ذات النفع العام أو حتى تلك النفقة ذات الأهداف الاجتماعية ولكنها ذات تأثير اقتصادي والتي تقدم لبعض الفئات محدودة الدخل في الحصول على السلع المرتفعة الأسعار فان هذا بمجمله يختلف عن النفقات التحويلية من حيث التأثير على الإنتاج.[٢]

وهناك أيضا الإعانات المقدمة لتنشيط قطاع التصدير فتقدم هذه الإعانات لغرض توجيه بعض عناصر الإنتاج إلى إنتاج السلع المعدة للتصدير . التي تهدف إلى تحسين الميزان التجاري وزيادة الإنتاج الوطني.[٣] كذلك يبرز أثر النفقة العامة في الإنتاج من خلال أثر الطلب الفعال على الإنتاج و أن الجهاز الإنتاجي يجب أن يتسم بدرجة من المرونة الإنتاجية لأن أي زيادة في الطلب الفعال نتيجة زيادة الإنفاق العام لا تواجه بزيادة في الإنتاج فان ذلك يؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية وارتفاع المستوى العام للأسعار وأن الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري يعد من النفقات

---

(١) د. سالم محمد الشوابكة ، المالية العامة والتشريعات المالية ، دار حامد للنشر ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٠. ص٤٠.

(٢) هشام محمد صفوت العمري ، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، مصدر سابق ، ص٥٢.

(٣) د. طاهر الجنابي ، علم المالية والتشريع المالي ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٩١ . ص٤٧.

المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل القومي ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد من خلال إنتاج السلع المادية والخدمات لإشباع الحاجات العامة وإنتاج رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار.[١]

ب- أثر الانفاق العام على الاستهلاك :-

للإنفاق العام أثر كبير على الاستهلاك فمن المعروف أن الاستهلاك هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يُدخر أي بمعنى آخر الجزء الذي ينفق من اجل الحصول على السلع والخدمات التي تحقق للمستهلك درجات معينه من الإشباع المباشر.[٢] وبما أن الاستهلاك داله متناقصة أي انه كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك ولكن بمعدل متناقص أي بمعدل اقل من نسبة الزيادة في الدخل وذلك يؤدي إلى انه كلما زاد دخل الفرد أو نصيبهُ من النفقات العامة قل الميل الحدي للاستهلاك (MPC) حتى الوصول إلى مستوى إشباع معين.[٣] ويتأثر كلا نوعي الاستهلاك الحكومي والخاص بالإنفاق العام فهناك نفقات الاستهلاك الحكومي ونفقات الاستهلاك الخاص فنفقات الاستهلاك الحكومي يكون أثرها على زيادة الاستهلاك الذي يظهر من خلال ما تقوم به الدولة في سبيل إشباع الحاجات العامة من إنفاق قد يتخذ صورة شراء سلع أو تقديم خدمات أو مهمات تتعلق بأداء الوظيفة العامة وهي تمثل نوعاً من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة ، أما نفقات الاستهلاك الخاص فيتمثل بالدخول الموزعة على الأفراد ويظهر ذلك من خلال توزيع الدولة لجزء من الإنفاق العام لدفع مرتبات وأجور موظفيها ويتجه الجزء الأكبر منه لإشباع الاستهلاك الخاص بالأفراد من السلع والخدمات.[٤]

وتظهر آثار الإنفاق العام في الاستهلاك كما ذكر في الفقرة اعلاه ، الا أن هذا الإنفاق تتوقف آثاره على مستوى التقدم الاقتصادي للمجتمع ففي البلد المتخلف اقتصادياً الذي يتميز بجهازه الإنتاجي غير المرن يمثل الإنفاق العام طلباً متزايداً على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ظهور الفجوة التضخمية وارتفاع المستوى العام للأسعار وعلى العكس تماماً ففي اقتصاد يتميز جهازه الإنتاجي بالمرونة يلعب الإنفاق العام دورا هاماً في دفع عجلة الاقتصاد إذ تمكّنه تلك المرونة من مواجهة كل زيادة في الطلب على شكل زيادة في إنتاج السلع والخدمات بشرط عدم وصوله للاستخدام الكامل.[٥]

---

([1]) Eric R .Dodge , Microeconomics & Macroeconomics , Mc. Graw-Hill , New York ,USA ,2005 . p667.

([٢]) أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن ، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٨٩ . ص٩٤.

([٣]) المصدر السابق نفسه ، ص٩٥.

([٤]) سالم محمد الشوابكة ، المالية العامة والتشريعات المالية ، مصدر سابق ، ص٤٨.

([٥]) د. عبد الكريم صادق بركات ، وآخرون ، المالية العامة ، مصدر سابق ، ص١٥١.

ج – الآثار الاقتصادية للإنفاق العام على الادخار :-

يمكن تتبع آثار الإنفاق العام على الادخار (Saving) من خلال ما يأتي :-

(١) أثر الإنفاق العام في الدخل القومي : إذ يساهم الإنفاق العام في رفع مستوى الدخول ، هذه الدخول تقسم بين الاستهلاك والادخار فكلما ارتفع دخل الفرد زاد ما يخصصه للادخار وبذلك يزداد الادخار القومي ومن ثم يزداد ما يخصص للاستثمار[١].

(٢) اثر الإنفاق العام في الميل للادخار : الإنفاق الاستهلاكي العام يساهم في تقديم خدمات مجانية أو بأسعار مناسبة كالتعليم والصحة وغيرها من الخدمات ، أقيام هذه الخدمات هي عبارة عن دخول إضافية للأفراد تساهم في رفع دخولهم مما يمكنهم من زيادة الجزء المخصص للادخار من الدخل ونفس التأثير يكون للإعانات الاقتصادية التي تقدمها الدولة لخفض الأسعار.[٢]

**٢- الآثار الاقتصادية غير المباشرة :-**

يُحدث الإنفاق العام آثاراً غير مباشرة على الاستهلاك والإنتاج والدخل القومي عن طريق الأثر الخاص لكل من المضاعف والمعجل وكما يأتي :-

أ- اثر المضاعف ( Multiplier Effect ):-

استخدم كينز فكرة المضاعف لتوضيح آثار الإنفاق في الدخل القومي وعليه سُمي المضاعف بمضاعف الإنفاق (Expenditure Multiplier ) ، ويعبر مضاعف الإنفاق عن العلاقة بين الزيادة في الإنفاق والزيادة في الدخل القومي وبعبارة أخرى يُظهر المضاعف حجم هذه الزيادة في الدخل القومي على إثر القيام بإنفاق معين.[٣] وتعرف نسبة الزيادة في الدخل القومي إلى الزيادة في الإنفاق العام الذي ينتج عنه بمضاعف الإنفاق.[٤] وبما أن الإنفاق العام هو عبارة عن توزيع الدخول لأصحاب عوامل الإنتاج (النفقات الحقيقية) فأنه إذا ما زاد الإنفاق العام بمقدار معين فان هذه الزيادة سوف تتحول إلى دخول لأصحاب عوامل الإنتاج وهؤلاء سوف لن يحتفظوا بها بل ينفقون جزء منها ويتحدد هذا الجزء حسب قيمة الميل الحدي للاستهلاك (MPC).[٥] هذا الجزء المنفق سيكون دخولاً للآخرين وبدورهم سوف يتصرفون بها وبنفس النسبة وتحدث موجات متتالية من الزيادات في الدخول تفوق الزيادات الأولية الناشئة عن الإنفاق الأولي الا أن كل موجه تكون اقل من سابقتها إلى أن تتلاشى[٦] ؛ والسبب في ذلك هو أن مستلمي هذه الدخول سوف لا ينفقون

---

(١) د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، مقدمة في المالية العامة ، جامعة الفاتح ، طرابلس ، ١٩٩٧ . ص٧٢.
(٢) المصدر السابق نفسه ، ص٧٢.
(٣) المصدر السابق نفسه، ص٧٤.
(٤) عبد الجواد نايف ، اقتصاديات المالية العامة ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، بدون سنة نشر ، ص٥٦.
(٥) د. سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة للنشر ، عمان ، الاردن ، ٢٠١١ ، ص٩٨.
(٦) المصدر السابق نفسه ، ص١٠٠.

كل دخولهم التي يتسلمونها وإنما يدخرون جزء منها وتحدد نسبة ذلك بالميل الحدي للاستهلاك (MPC) أو الميل الحدي للادخار (MPS).[١]

ويستخرج مضاعف الإنفاق حسب المعادلة الاتية [٢]:-

$$k = \frac{\Delta Y}{\Delta I}$$

إذ أن :

K= مضاعف الإنفاق .

ΔY = التغير في الدخل.

ΔI = التغير في الإنفاق .

وإذا ما عُلمت قيمة الميل الحدي للاستهلاك فإن قيمة المضاعف (K) تكون [٣] :-

$$k = \frac{1}{1 - mpc}$$

إذ أن :

MPC = الميل الحدي للاستهلاك .

ب- أثر المعجل ( Accelerator Effect ):-

إن الزيادة في الإنفاق على السلع الاستهلاكية تؤدي إلى زيادة حجم الدخل والاستخدام وهو ما يعرف بأثر المضاعف ، وهذا الأخير يدفع بالمنتجين إلى التوسع في طاقاتهم الإنتاجية أي زيادة استثماراتهم التي تتمثل بزيادة طلبهم على السلع الرأسمالية (المكائن والآلات) إن التوسع في وسائل الإنتاج هو ما يسمى بأثر المعجل.[٤]

فالمعجل إذن يبين اثر نسبة التغير في الإنتاج على الاستثمار إذ تؤدي الزيادة الأولية في الإنفاق المؤدية إلى زيادة الإنتاج القومي من السلع الاستهلاكية إلى إحداث زيادة في الاستثمار بنسبة أكبر.[٥]

---

(١) عبد الجواد نايف ، اقتصاديات المالية العامة ، مصدر سابق ، ص٥٦.

(٢) د. محمد صالح القريشي وناظم الشمري ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار الكتب للطباعة ، الموصل ، ١٩٩٣، ص٣٤٣.

(٣) د. سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، مصدر سابق ، ص١٠٠.

(٤) د. حسين محمد سمحان ، وآخرون ، المالية العامة ( من منظور اسلامي ومنظور الفكر الوضعي ) ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٠، ص١٦٥.

(٥) د. نوزاد عبدالرحمن الهيتي ، مقدمة في المالية العامة ، مصدر سابق ، ص٨٠.

ويمكن حساب المعجل وفق الصيغة الآتية[١] :-

$$A = \frac{\Delta I}{\Delta C}$$

إذ أن :

A = المعجل

ΔI = التغير في الاستثمار

ΔC = التغير في الاستهلاك

أي انه إذا ما ارتفع الطلب النهائي على سلعةٍ ما سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالنسبة نفسها من رأس المال المستخدم في إنتاج هذه السلعة ولا تتوقف الزيادة عند هذا الحد بل يمتد إلى سلسله متتالية من الاستثمارات المولدة.

ويمكن تحديد آثار المعجل بعدد من الاعتبارات أهمها ما يأتي[٢]:-

(١) ما يتوفر من مخزون السلع الاستهلاكية .

(٢) الطاقات الإنتاجية العاطلة غير المستغلة .

(٣) الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية تقدر من قبل منتجي هذه السلع فإذا كانت ذات طبيعة مؤقتة فلا تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ، أما إذا كانت ذات طبيعة مستمرة تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار .

من خلال الاستعراض السابق لأثر كلٍ من المضاعف والمعجل يتبين أن المعجل يُظهر أهمية الآثار التوسعية المترتب عليها حدوث زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية أي يظهر العلاقة بين الاستهلاك والاستثمار، أما المضاعف فانه يبين اثر الزيادة في الاستثمار على الاستهلاك ومن ثم على الدخل بالإضافة الى أن الجمع والتداخل يسمح بتتبع الظواهر الاقتصادية إذ يزيد الدخل والاستهلاك بزيادة الاستثمار.[٣] وكذلك فانه من المعلوم إن تحليل أثر المضاعف والمعجل يتلاءم مع ظروف الدول المتقدمة لامتلاكها جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة الحاصلة في الطلب عند زيادة الإنفاق بشرط عدم الوصول للاستخدام الكامل أما في الدول النامية فلا ينسجم مع ظروفها لعدم امتلاكها جهاز إنتاجي مرن.

---

(١) د. محمد خالد الحريري ، وآخرون ، المالية العامة والتشريع الكمركي ، جامعة دمشق ، سوريا ، ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ، ١١٣.

(٢) أحمد زهير شامية ، وخالد الخطيب ، المالية العامة ، ط٣ ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٧. ص١٠٩.

(٣) عبد الكريم صادق بركات ، وآخرون ، المالية العامة ، مصدر سابق ، ص٣١٧.

**خامساً : سُبل تمويل الإنفاق العام ( الإيرادات العامة):-**

تعني الإيرادات العامة (Public Revenue) (مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة لتمويل النفقات العامة و وضع سياستها المالية موضع التنفيذ ).[١] إن الحصول على الإيرادات العامة قد يكون لهدف مالي أو اقتصادي أو اجتماعي .

ولتمويل النفقات العامة يجب أن تعتمد الدولة على عدة مصادر لهذا التمويل وليس على مصدر واحد لأن الاعتماد على مصدر واحد لتمويل النفقات قد ينطوي على مخاطر كبيرة تهدد الكيان الاقتصادي للدولة لذا استوجب الأمر أن تعتمد الدولة على عدة مصادر.[٢]

وعلى سبيل الإيجاز يمكن تصنيف الإيرادات العامة الى :-

١- ايرادات سيادية وايرادات اقتصادية : إذ تمثل الإيرادات السيادية التي تتمثل في الضرائب والرسوم والإصدار النقدي باعتبار إن من حق السلطات العامة فرضها والقسم الأخر يسمى إيرادات اقتصادية إذ إنَّ السلطات العامة تحصل عليها نتيجة قيام مؤسساتها المختلفة بنشاطات معينه.[٣]

٢- ايرادات اعتيادية وايرادات غير اعتيادية : ويمكن أن تقسم بصوره أخرى على أساس ما تلجأ اليه الدولة في الحصول على الإيرادات العامة فالإيرادات الاعتيادية التي تتمثل في إيرادات الدولة من الممتلكات والمصالح والمؤسسات العامة والضرائب والرسوم ، أما الإيرادات غير الاعتيادية فهي ما تلجأ اليه الدولة في بعض الحالات لتمويل إنفاقها عندما يكون هناك نقص في الحالة الأولى تلجأ الدولة إلى القروض العامة والتمويل بالعجز.[٤]

---

(١) د. سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، مصدر سابق ، ص١٠٨.

(٢) أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن ، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق ، مصدر سابق ، ص١١٧.

(٣) د. محمد خالد الحريري ، وآخرون ، المالية العامة والتشريع الكمركي ، مصدر سابق ، ص٣٣٣.

(٤) عبد الجواد نايف ، اقتصاديات المالية العامة ، مصدر سابق ، ص٦٦.

## المبحث الثاني : التضخم الاقتصادي ( مفهومه ، أسبابهُ ، آثارهُ و سُبل معالجته)

### أولاً: مفهوم التضخم والنظريات المفسرة لأسباب التضخم :-

#### ١- مفهوم التضخم (The Concept of Inflation):-

التضخم (هو كل زيادة في التداول النقدي تترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعّال (Effective Aggregate Demand ) عن العرض الكلي للسلع والخدمات في مدة زمنيه معينه تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار).[١] وكذلك يعرف بأنه إرتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار بشكل يؤدي الى تدهور في القوة الشرائية للنقود ، الناتج عن عدم التوازن (Non-Equilibrium) بين التيار النقدي والتيار السلعي ، ويتميز هذا المفهوم بأنه يشير إلى ديناميكية هذه الظاهرة ويسمح بان تندرج تحتها كل أسبابها والقوى المتزاحمة التي تكون القوة الدافعة لارتفاع الأسعار ، وقد يحدث هذا الفائض أو العجز نتيجة زيادة الطلب أو نقص المعروض من السلع .[٢] أما الارتفاعات النسبية لبعض السلع والخدمات لفترات معينه فإنها لا تعكس بالضرورة حالة تضخمية أو يمكن أن تكون أسباب حدوثها غير الأسباب التي تدفع بالتضخم إلى الظهور مثل المواسم الزراعية السيئة ، والقصور في الإنتاج دون الطاقة المتاحة للإنتاج وما إلى ذلك .[٣] ويعد الارتفاع في الأسعار أحد المؤشرات على التضخم بدلاً من كونه سبباً له إذ إنَّ الارتفاع في الأسعار يوجد البيئة الملائمة لإرتفاع آخر لاحق ثم ارتفاع يليه وهكذا.

المخطط (١) يوضح حالة الترابط والتسلسل في حدوث ظاهرة التضخم فانه بحدوث أيٍّ من هذه الأسباب الثلاث سوف يؤدي حتما إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ففي الحالة الأولى إذا ما حدث أي سبب نقدي مباشر (زيادة في المعروض النقدي عن طريق الاصدار النقدي الجديد مثلاً) أو نقدي غير مباشر (سرعة تداول النقود) ؛ فان ذلك يؤدي إلى زيادة الدخل و من ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثمَّ ارتفاع في المستوى العام للأسعار إذا لم يواجه ذلك الطلب بالعرض السلعي المطلوب ،هذا النقص في العرض سوف يؤدي إلى الحالة الثانية أو السلسلة الثانية وهي زيادة الطلب على المواد الأولية والعمالة مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج ومن ثمَّ ارتفاع المستوى العام للأسعار والسبب في ذلك يكمن في السلسلة الثالثة وهي وجود القوه الاحتكارية للعمال متمثله بنقابات العمال التي تطالب بدورها برفع الأجور بسبب انخفاض الدخل الحقيقي للعمال ومن ثمَّ تؤدي إلى زيادة مستمرة في المستوى العام للأسعار والاتجاه نحو الارتفاع.

---

(١) غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ . ص٥٢.
(٢) د. نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٤. ص١٨.
(٣) د. ناظم محمد الشمري ، النقود والمصارف ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٨. ص٢٦٥.

..... المخطط ١

..... ١ .....

**٢- النظريات المفسرة لأسباب التضخم (Theories of inflation):-**

أ- نظرية تضخم جذب الطلب ( Demand – Pull Inflation ):-

يمكن أن يُعرف تضخم الطلب بأنه ذلك الوضع الذي تكون فيه كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع ، والنتيجة المترتبة على هذه الزيادة في الطلب على السلع والخدمات هي اتجاه الأسعار نحو الارتفاع ولما كان سوق العمل في مثل هذه الظروف يميل نحو التوظف الكامل ( Full – employment) فان الزيادة في الطلب ستترتب عليها زيادة في الأجور والأسعار ، ويطلق على هذا النوع من التضخم بأنه تضخم تبعي ، نظراً لان السبب في التضخم هو الزيادة في الطلب أي إن الزيادة في الأسعار والأجور هي التي تتبع الزيادة في الطلب وليس العكس.[١] فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فان المستوى العام للأسعار يميل نحو الارتفاع كلما زاد الطلب الكلي الفعال أو حجم الإنفاق الكلي في المجتمع خلال فترة زمنية محدودة ، وبعبارة أخرى فان هذا النوع من التضخم يحدث حين يرتفع الطلب الكلي الإجمالي لقطاع المستهلكين والمستثمرين في المجتمع في الوقت الذي يبقى فيه العرض المتاح من السلع والخدمات ثابت ، ويحدث النقص في العرض من السلع والخدمات لان الموارد الاقتصادية أصبحت كلها مستغلة بالكامل أو لأنه لا يمكن زيادة الإنتاج من السلع والخدمات بسرعة كافيه لمجاراة الزيادة في الطلب.[٢] ويمكن توضيح عملية تضخم جذب الطلب في الشكل (١).

يوضح الشكل (١) ظاهرة التضخم بسبب جذب الطلب من ناحية العرض والطلب الكلّيين وبدءاً من التوازن المبدئي عند النقطة E1 وبافتراض وجود توسع في الإنفاق أدى إلى انتقال منحنى AD١ إلى أعلى باتجاه اليمين إلى AD2 ، فتحرك توازن الاقتصاد من E1 إلى E2 وعند هذا المستوى الأكثر ارتفاعاً للطلب ارتفع المستوى العام للأسعار من P1 إلى P2 وبذلك يحدث التضخم بسبب جذب الطلب وكما في الشكل (١).[٣]

---

(١) د. صقر أحمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٣ . ص٤٢٦.
(٢) صالح فواز الخصاونة ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط٣ ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٥. ص١٦٧.
(٣) بول سامو يلسون ، وليام نورد هاوس ، ط١ ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ٢٠٠٦ . ص٧١٣.

**شكل (١) التضخم الناشئ بسبب جذب الطلب**

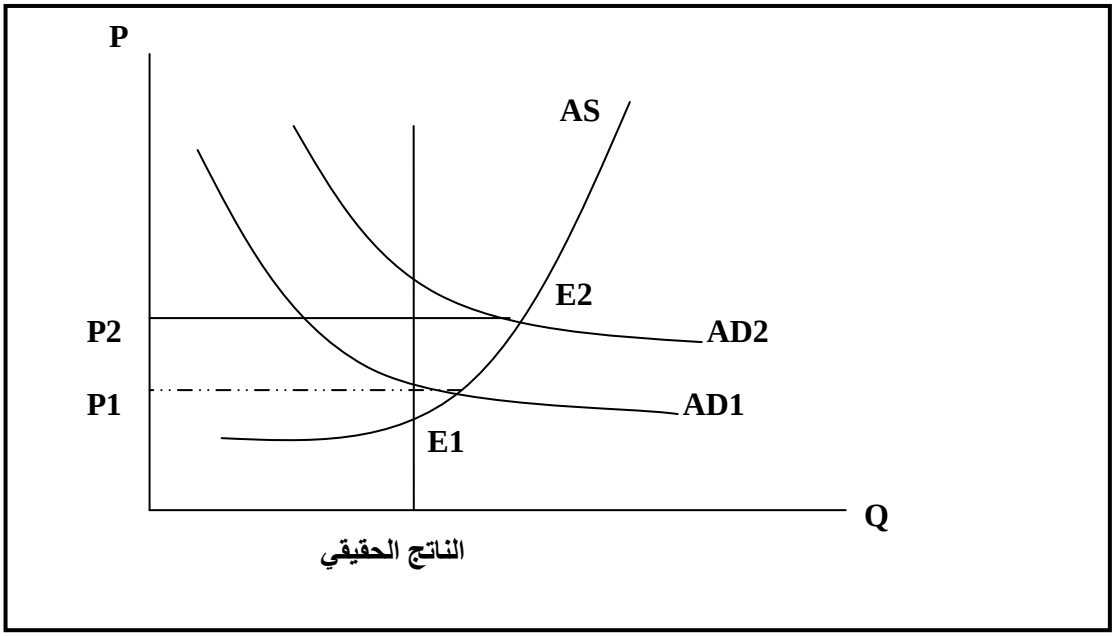


المصدر : د. محمد صالح القريشي و د. ناظم محمد الشمري، مبادئ علم الاقتصاد ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٩٣ . ص٤٦٢.

ب – نظرية دفع التكاليف ( Cost – Push Inflation ):-

هناك فريق آخر من الاقتصاديين لهم وجهة نظر معاكسة لوجهة نظر مؤيدي نظرية تضخم جذب الطلب فهم يرون أن خطوات التضخم إنما تحدث ليس عن طريق فائض الطلب الكلي ولكن عن طريق زيادة التكاليف وذلك عندما تعمد عوامل الإنتاج إلى زيادة حصتها من الناتج الكلي عن طريق رفع أسعار خدماتهم وعليه فانه ينظر إلى الزيادة في الأسعار كنتيجة لزيادة تكاليف الإنتاج وان هذه النظرية تركز على جانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير ظاهرة التضخم.[١] إن هذه النظرية لم تهمل التأثيرات الناجمة عن الإنفاق (الطلب) إلا إنها ركزت بدرجة أساسية على جانب العرض في تفسير التضخم من خلال تأثير نقابات العمال كقوة احتكارية (Monopoly) أو تساوميه في تحديد الأجور ، وكذلك تأثير المنتجين كقوة احتكارية في تحديد الأرباح لذلك فان مصدر التضخم بحسب هذه النظرية ناشئ من جانب التكاليف[٢]، والشكل (٢) يوضح التضخم حسب هذه النظرية. لنفترض إن مستوى الأجور عند W1 ومستوى الأسعار عند P1 وبافتراض أن المنتجين قرروا زيادة أسعار منتجاتهم بسبب انخفاض إنتاجية العمل مثلا إلى السعر P2 ولما كانت الأجور النقدية للعمال ثابتة فان أجورهم الحقيقية

(١) د. سامي خليل ، النظريات والسياسات المالية والنقدية ، كاظمة للنشر ، الكويت ، ١٩٨٢ ،ص ٥٩٤.
(٢) د. محمد صالح القريشي و ناظم محمد الشمري ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٩٣ . ص٤٦٥.

ستنخفض بسبب زيادة الأسعار مما يدفع نقابات العمال إلى المطالبة بزيادة الأجور النقدية ولنفترض استجاب المنتجون إلى زيادة الأجور إلى W2 وهكذا تستمر الزيادات في أسعار المنتجات والأجور بحيث لا يلتقي منحنى الأسعار مع منحنى الأجور كما مبين في الشكل (٢).[١]

شكل (٢) التضخم بسبب دفع التكاليف

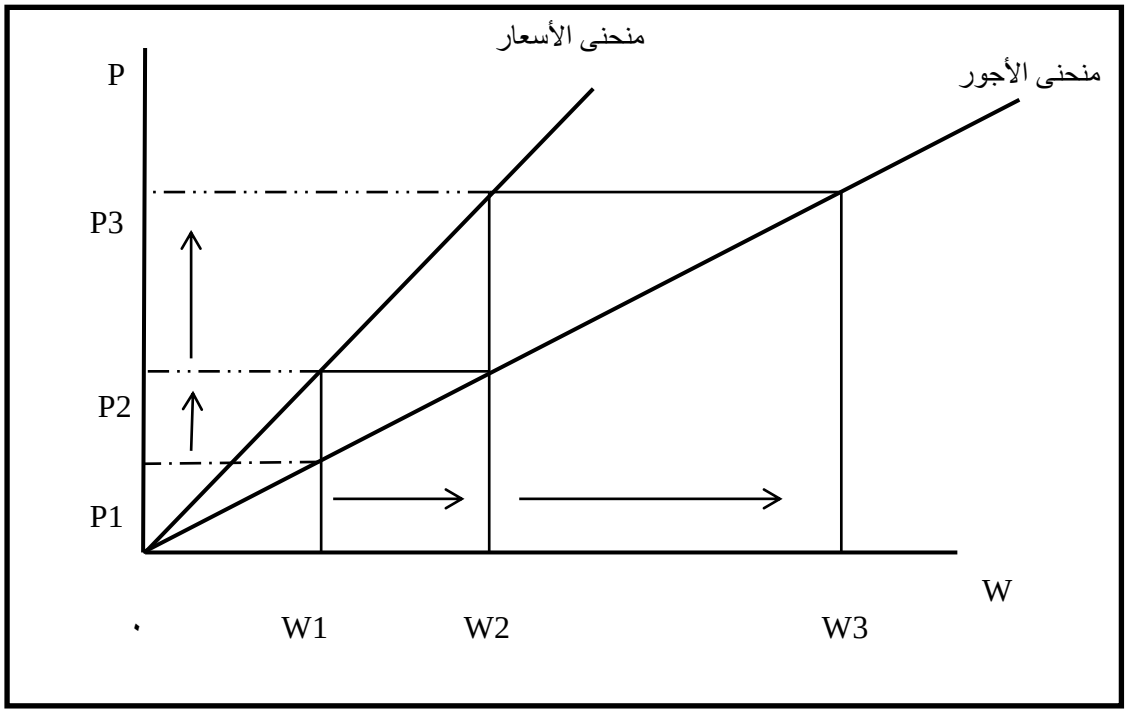


المصدر : د. محمد صالح القريشي و د. ناظم محمد الشمري، مبادئ علم الاقتصاد ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٩٣ . ص٤٦٥.

ج – نظرية التضخم الهيكلي ( Structural Inflation ) :-

هذا التضخم ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي حتى وان كان الطلب هذا كبيراً أو لم يكن هناك تركيز اقتصادي بالإضافة الى أن الأجور والأسعار هي مرنة للارتفاع وغير مرنة للانخفاض حتى وإن انخفض الطلب الكلي وفي اقتصاد ديناميكي لابد من أن يحدث فيه تغير مستمر في أذواق المستهلكين ورغباتهم وهذا الأمر يتطلب تغيراً مستمراً في عملية توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ويتطلب ذلك مرونة في عرض هذه الموارد ومقدرتها نسبياً على الحركة قطاعياً وجغرافياً مع وجود مرونة في الأسعار والأجور.[٢] وهذه شروط يصعب تحقيقها في الاقتصادات الحديثة عموما والاقتصادات النامية على وجه الخصوص مما يؤدي إلى بقاء الأسعار مرتفعة حتى في حالة انخفاض الطلب الكلي

(١) المصدر السابق نفسه ، ص٤٦٦.
(٢) مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار المعرفة الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٥ . ص٤٥٢.

فإذا ما حدث ارتفاع في الطلب الكلي في قطاع معين انعكس على باقي القطاعات وبذلك تنتقل عدوى ارتفاع الأسعار من قطاع إلى آخر وهكذا.[١]

## ثانيا : طرق قياس التضخم وأنواعه وظاهرة التضخم الركودي :-

### ١- طرق قياس التضخم (Methods of measuring inflation):-

أ - قياس التضخم من خلال الفجوة التضخمية (Inflationary Gap ) وتكون:-

(١) استعمال فائض المعروض النقدي ويكون من السهولة معرفة حجم الفجوة التضخمية من خلال المعادلة الأتية[٢] :-

$$GM = (\Delta M1 - \frac{M1}{GDP})\Delta GDP$$

حيث تمثل :-

GM = فائض المعروض النقدي ( الفجوة التضخمية ).

M1 = إجمالي المعروض النقدي (عرض النقد بالمعنى الضيق) .

GDP = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ΔM1 = مقدار التغير السنوي في إجمالي المعروض النقدي .

ΔGDP = مقدار التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي .

(٢) استعمال فائض السيولة المحلية :-

هي الطريقة المتبعة من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) وتعتمد على الفرق بين التغير في السيولة المحلية وبين التغير في الطلب على النقود ، وهي لا تختلف من حيث المضمون عن الطريقة الأولى سوى أن هذه الطريقة تهتم بالسيولة المحلية بدلا من عرض النقد.[٣]

ب - قياس الفجوة التضخمية عن طريق الميزانية القومية :-

يكون أساس هذه الطريقة هو المقارنة بين جانبي الموارد والاستعمالات وحسب الصيغة الآتية[٤] :-

GM = ( I + C + X )-(GDP-M)

إذ تتكون الموارد من :-

GDP = الناتج المحلي الإجمالي .

---

(١) د. عبد الوهاب الأمين وزكريا عبد الحميد ، دار المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٣ . ص١٩٩.

(٢) د. محمد عبد العزيز عجمية ، النقود والبنوك والعلاقات الدولية ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٢ . ص٢٩٣.

(٣) المصدر السابق نفسه ، ص٢٩٤.

(4) William J . Baumol & Alan S .Blinder , Macroeconomics Principles Policy , 11th ed , South-Western , USA , 2009 , p413.

M = الاستيرادات .

أما الاستعمالات فتتكون من :-

I = الاستثمار الكلي ( الحكومي والخاص ).

C = الاستهلاك الكلي ( الحكومي والخاص ).

X = الصادرات .

إذن الفجوة التضخمية تساوي الاستعمالات مطروحا منها صافي الموارد .

وسوف تخضع قيمة GM لثلاث حالات ، الأولى إذا كانت قيمة GM سالبة دلَّ ذلك على وجود فجوة انكماشية وليست تضخمية ، أي أن عرض السلع والخدمات في الاقتصاد أكثر من الطلب عليها أما الحالة الثانية إذا كانت قيمة GM تساوي صفراً فهذا دليل على توازن الميزانية القومية ولا توجد أي فجوة سواء انكماشية أو تضخمية ، أما الحالة الثالثة والأخيرة إذا كانت قيمة GM موجبة وهنا تظهر الفجوة التضخمية بشكل واضح.

ج – يقاس التضخم من خلال الأرقام القياسية للأسعار ومشتقاتها مثل الأرقام القياسية لأسعار المستهلك أو الرقم القياسي لأسعار الجملة أو المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي وتفيد هذه الأرقام عادة في قياس التغيرات التي تطرأ على هذه الأسعار من فترة لأخرى وحسب السبب الرئيسي للتضخم.[١]

**٢- أنواع التضخم :-**

أ – التضخم المفرط ( الجامح ) ( Hyper inflation ):-

ويحدث عندما ترتفع الأسعار بسرعة فائقة وبمعدلات عالية جداً (٥٠%-٦٠%) وهنا يفقد الأفراد الثقة بالعملة المحلية ومن ثم اندفاع الأفراد إلى التخلص منها ويفضلون شراء الأراضي والعقارات والسلع المعمرة بدلاً من الاحتفاظ بالنقود أو ادخارها ، مما يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود وتعطل وظيفة النقود كمخزن للقيمة وتستخدم وسيطاً للتبادل ؛ ذلك لان النقود تكون قيمتها متناقصة بسرعة ، وهذا النوع يعتبر من اخطر أنواع التضخم ويحدث كحالة استثنائية عند الحروب والفوضى السياسية التي تحدث في بعض الدول.[٢]

ب- التضخم الزاحف (Creeping inflation ) :-

يتصف هذا النوع من التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار (٢% تقريباً) خلال فترات يكون الطلب الكلي فيها معتدلاً ، وهذا النوع يمكن السيطرة عليه وتتراوح نسبته ما بين 2-3 % ، مع وجود زيادة في كمية النقود المتداولة والارتفاع النسبي في الأجور.[٣]

---

(١) صالح فواز الخصاونة ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مصدر سابق ، ص١٦٦.

(٢) د. عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ . ص٦٣٤.

(٣) منى يونس حسين ، التوازن الكلي من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم ، مكتبة الفتح ، بغداد ، ٢٠٠٧ . ص٣٩.

ج – التضخم المتقلب (Swinging inflation ):-

يتمثل بالارتفاع الحاد في الأسعار ولمدة معينة وما أن يعالج حتى يعود وبمعدلات عالية ولمدة لاحقة.[١]

د – التضخم المكبوت (Suppressed inflation ):-

هو تضخم مستتر وفي ظله لا تستطيع الأسعار أن ترتفع أو تمتد نظراً لعدم السماح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية وذلك لوجود القيود الحكومية المباشرة التي توضع للسيطرة على الأسعار والتحكم فيها مثل التسعير الجبري ونظام البطاقات أو التقنين وتخفيض أسعار المواد الأولية واستخدام نظام التراخيص الحكومية[٢]، ولكن هذا لا يمنع الأفراد من الاحتفاظ بالنقود سائلة يمكن أن تحول إلى قدرة شرائية فعالة في وقت لاحق.[٣]

هـ– التضخم المستورد (Imported inflation ):– هذا النوع يظهر بشكل ارتفاع حاد ومستمر في السلع الوسيطة والأولية والنهائية المستوردة ؛ نتيجة الاعتماد على السلع المستوردة الاستهلاكية والاستثمارية مما ينقل هذا التضخم مع الاستيرادات إلى الدول المستوردة ولاسيما مع التطور في النقل والتجارة.[٤]

و– التضخم المستهدف (Inflation Targeting):-

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة عجز الميزانية أو بسبب التخفيضات المستمرة في قيمة العملة المحلية ورفع قيمة عملة أخرى ، أو يتخذ وسيلة لتشجيع الاستثمارات وتخفيض الديون ومعاقبة الاكتناز والقصد من ذلك الوصول إلى معدل التضخم السنوي الذي تراه السلطة المالية والنقدية مناسباً لحالة الاستقرار الاقتصادي .[٥]

**٣ – ظاهرة التضخم الركودي (Stagflation):-**

التضخم الركودي هو مصطلح يستخدم للتعبير عن المرحلة التي يشترك فيها وجود التضخم مع الكساد الاقتصادي والبطالة ، وهناك من يطلق على هذه الظاهرة بالكساد التضخمي أو التضخم النقدي في ظل الركود.[٦] وتمثل هذه الظاهرة عكس ما كان يُعتقد في السابق من استحالة تزامن معدلات مرتفعة من التضخم والبطالة في آنٍ واحد ، كون البطالة المرتفعة تعمل على تخفيض الطلب وهذا يدفع بالأسعار للانخفاض ، واستناداً إلى منحنى فيلبس الذي يؤكد

---

(١) المصدر السابق نفسه ، ص٤٠.
(٢) د. نبيل الروبي ، نظرية التضخم ، مصدر سابق ، ص٢٦.
(٣) منى يونس حسين ، التوازن الكلي من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم ، مصدر سابق ، ص٤٠ .
(٤) د. عباس كاظم الدعمي ، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية ، دار صفاء للنشر ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٠ . ص١٠٥.
(٥) منى يونس حسين ، التوازن الكلي من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم ، مصدر سابق ، ص٤٢ .
(٦) د. خليل إسماعيل إبراهيم ، آثار التركز السياسي على التضخم الركودي ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (١) العدد (٣٩) ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠٠٥ . ص٣٣.

عكسية العلاقة بين الركود والتضخم فان السياسة النقدية يجب أن تعمل على تحقيق توليفة تضم معدلات مرتفعة من التضخم مع معدلات منخفضة من البطالة او العكس لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.[١]

**ثالثاً : الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم :-**

**١- الآثار الاقتصادية (Economic Effects) :-**

تترتب على التضخم عدة آثار اقتصادية ومن هذه الآثار ما يأتي

أ - عجز جهاز الأسعار(Price Mechanism) عن القيام بوظيفته في توجيه الإنتاج تبعاً للطلب الفعال للمستهلكين وقد يتوقع الأفراد ارتفاع الأسعار فيزيدون طلبهم الحالي فترتفع الأسعار من جديد أو يتخلص الأفراد من النقود ويحلون محلها سلع الاستهلاك أما المنتجون فقد يزيدون من الإنتاج ويؤجلون البيع مما يساعد على ارتفاع الأسعار وينتهي الأمر أن تبدأ القوة الشرائية للنقود بالانخفاض تدريجياً.[٢]

ب- يؤثر التضخم على إعادة توزيع الثروة والدخل الحقيقي : بما أن التضخم يؤدي إلى إنخفاض القوة الشرائية للنقود فإنه سوف يستفيد المدين من ظاهرة التضخم لان القيمة الحقيقية للدين الذي سيدفعه سوف تنخفض وبالمقابل يتضرر الدائن الذي يسترد الدين ، كذلك يتضرر أصحاب الدخول الثابتة والرواتب بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لدخولهم ومن ثمَّ التأثير على حجم الإشباع لديهم ،وكذلك يستفيد من التضخم أصحاب الأعمال والمنتجون كنتيجة لارتفاع الأرباح الناتجة عن ارتفاع الأسعار.[٣]

ج- كذلك من آثار التضخم توجيه الاستثمارات إلى غير صالح الاقتصاد القومي ، ففي فترة الحروب مثلا تزداد الأرباح النقدية ؛ بسبب ارتفاع الأسعار ويزيد حجم الطلب المدني والحربي على الموارد المحدودة ، وتضطر الحكومة إلى فرض ضريبة أرباح استثنائية وحصيلتها تعد أرباحاً نقدية (ظاهرية ) لا حقيقية لأنها تعد بمثابة رد رأس المال ذاته إلى رجال الأعمال أنفسهم واستخدامه لدفع الضريبة الاستثنائية.[٤]

د - آثار التضخم على الاستهلاك و الادخار :-

من المعلوم أن الادخار يتوقف على الدخل الحقيقي (Actual Income) فكلما ارتفع الدخل الحقيقي للفرد كلما زاد الميل للادخار أي زيادة حجم الادخار الخاص ويحدث ذلك لأن زيادة

---

(1) Awad . Ibrahim , The Phenomenon of Stagflation in the Egyption Economy Analytical study , Zagazig University , Egypt , 2002 .p55.

(٢) د. محمد خالد الحريري ، قضايا اقتصادية معاصرة ، مطبعة الداوودي ، دمشق ، ١٩٩٤ . ص٤٣.

(٣) د. محمود حسين الوادي وآخرون ، الأساس في علم الاقتصاد ، ط١ ، دار اليازوري للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٧. ص٣٠٠.

(٤) عباس يحيى خضر المندلاوي ، إمكانات السياسة النقدية في تشجيع الاستثمار المحلي في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ . ص٦١.

الدخل تسمح للأفراد بالحصول على كمية كبيرة من السلع والخدمات مقابل التخلي عن جزء محدود من الدخل هذا الجزء الباقي (الآخر) يعد بمثابة فائض يوجه إلى الادخار ، ففي حالة التضخم فانه سوف ينخفض الدخل الحقيقي لانخفاض القوة الشرائية للنقود و من ثم التأثير على الاستهلاك بتوجيه الجزء الأكبر من الدخل لسد حاجات الاستهلاك ويقل الادخار.[١]

**٢- الآثار الاجتماعية للتضخم (The Social Effects):-**

إنَّ للتضخم آثاراً سلبية في التوزيع غير العادل للدخول وتشويه أنماط الاستثمار وإن آثاره تمتد إلى أبعد من ذلك إذ يعتبر التضخم من أهم مصادر القلق والاضطراب الاجتماعي والسياسي ، إذ يؤدي التضخم إلى نشوء علاقات غير متكافئة بين فئات المجتمع المختلفة ؛ بسبب إعادة التوزيع غير المتوازن للثروة والدخل كما يؤدي التضخم إلى نشوء المنازعات بين العمال وأرباب العمل .[٢] ويساعد التضخم على انتشار الرشوة واستغلال النفوذ ومخالفة القوانين الاقتصادية المتعلقة بالتجارة والاستيراد كما إن التضخم يخلق محيطاً غير ملائم للإدارة وضعف كفاءة الأداء ؛ وذلك بسبب ما تخلفه ارتفاعات الأسعار من تفاوت بين أصحاب الدخول الثابتة(العمال والموظفين ) وبقية فئات المجتمع الذين تتصاعد دخولهم مع تصاعد الموجات التضخمية إذ يساعد التضخم على تدني مستوى الإنتاجية للعاملين لضعف الحافز على أداء العمل بشكل جيد ويكون السوق في ذلك الوقت سوق بائعين .[٣] فضلاً عن انتشار الغش وتدني نوعية السلع والخدمات المنتجة ويصبح السوق سوق بائعين ومنتجين لا سوق مستهلكين.

**رابعاً : سياسات معالجة التضخم :-**

جميع النظريات التي تناولت بالبحث موضوع التضخم تضمنت بعض المقترحات الخاصة بمكافحة التضخم وبهذا الخصوص إننا بصدد مدرستين على طرفي نقيض تعرضتا إلى مسألة التضخم من زاوية تختلف كل منها عن الأخرى[٤] ، الأولى ترى أن ظاهرة التضخم ظاهرة نقدية بحتة ومن ثم فان علاجها ينحصر في الوسائل النقدية إذ إنَّهم يرون أن السياسة النقدية هي العلاج الأمثل الذي أثبت فعاليتهُ من خلال إتباع سياسة نقدية تضبط كمية عرض النقود بشرط أن يكون لكل زيادة في كمية النقود المصدرة زيادة مناظرة لها في عرض السلع والخدمات ، وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا تقوم كل دولة تعاني من مشكلة التضخم بتخفيض كمية النقود التي تصدرها بوسائل السياسة النقدية المعروفة ومن ثمَّ تقضي على التضخم ؟ الجواب على ذلك أنه توجد عدة معوقات تحول دون تحقيق السياسة النقدية لأهدافها ، أهمها أن للإجراء السابق الذكر

---

(١) د. عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، مصدر سابق ، ص٦٨١.
(٢) غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، مصدر سابق ، ص١٣٤.
(٣) د. كمال شرف و د. هاشم أبو عراج ، النقود والمصارف ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، ١٩٩٤. ص١١٦.
(٤) عبد الرحمن يسري احمد ، قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ . ص١٧٣.

آثاراً جانبية لا تقل خطراً في بعض الأحيان عن المشكلة الأصلية وهي التضخم ذلك أن الحد من كمية النقود المتداولة سيؤدي بالتأكيد إلى تخفيض الأسعار وهذا يؤدي إلى رفع نسب البطالة.

أما المدرسة الثانية فترى أن التضخم ظاهرة خلل اقتصادي واجتماعي ومن ثم فان علاجها لن يتم إلا من خلال تغيير البنيان الاقتصادي والاجتماعي المولد لظاهرة التضخم بمعنى آخر فان رأي هذا الفكر يتوصل إلى نتيجة هامة مفادها أن التغلب على الأسباب الهيكلية للتضخم لن يأتي عن طريق خفض الإنفاق العام بهدف الحد من كمية النقود وإنما عن طريق زيادة كفاءة الجهاز الإنتاجي وعن طريق تطبيق سياسة مالية فعالة تؤدي إلى تشجيع الادخار وزيادة الاستثمار وتنعكس في النهاية في تصحيح البنية الاقتصادية والاجتماعية [1]، وعلى العموم فان النظرية النقدية بمختلف تياراتها والنظرية الكينزية تعطي السياسة النقدية والمالية أهمية ارتكازية في مكافحة التضخم لتحقيق النمو الاقتصادي مع الاستقرار النقدي إذ إنَّ التقلبات النقدية المفاجئة والعميقة تضر بأحوال النمو والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتكون معالجة التضخم وفق السياسات الآتية:-

**١- السياسة النقدية ( The Monetary Policy):-**

السياسات النقدية هي ( مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلائم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة).[2]

كما أن مضمون السياسة النقدية يتمثل في استخدامها بمختلف أدواتها الفنية للتأثير في حجم الإنفاق الكلي أو الطلب الفعّال فان أدوات السياسة النقدية تتمثل في قدرة السلطات الرقابية على استخدامها في التأثير على حجم الائتمان وتكلفته وشروط منحة ضبطاً للتضخم وتثبيت مستوى الأسعار.[3] ويعهد إلى البنك المركزي عادةً تحقيق أهداف السياسات النقدية وذلك بما يملكه من أدوات الرقابة الفنية بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الأدوات الكمية والنوعية وكما يأتي:-

أ- الأدوات الكمية للسياسة النقدية :-

هناك ثلاث أدوات مهمة في معالجة التضخم ضمن الأدوات الكمية غير المباشرة هي :-

(١) سياسة سعر البنك ( سعر اعادة الخصم )( Re Discount Rate):-

تعد من أقدم الأدوات الرقابية الفنية غير المباشرة للسياسة النقدية وسعر الخصم هو (الفائدة التي يحصل عليها البنك المركزي نتيجة خصم المصارف التجارية لما تملكه من أوراق تجارية

---

(١) المصدر السابق نفسه ،ص١٧٥.

(٢) عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، ط١ ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ . ص٩٠.

(٣) غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، مصدر سابق ، ص١٢٨.

سبق خصمها للزبائن تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي)[١]. ويطلق عليه أيضاً سعر البنك ويمكن القول بان سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي تقترض بموجبه البنوك التجارية من البنك المركزي وتتبع هذه السياسة لمراقبة الائتمان والتأثير على حجم الطلب الكلي من خلال رفع سعر الخصم أو خفضه وفقاً للسياسات التي يحددها البنك المركزي بناءاً على الظروف الاقتصادية السائدة كزيادة حجم الائتمان أو تقليله وما ينطبق على سعر البنك ينطبق على سعر الفائدة.[٢]

فخلال أوقات التضخم والرواج يرفع البنك المركزي من سعر الفائدة إذ ترتفع تكلفة حصول البنوك التجارية على القروض من البنك المركزي ، ومن ثمَّ ترتفع تكلفة حصول الأفراد على النقود والقروض من البنوك التجارية ، ويحدث العكس في حالة الانكماش ، وتكون من خلال هذه الأداة معالجة التضخم من خلال التأثير على سعر الفائدة .[٣]

(٢) سياسة نسبة الاحتياطي القانوني (الاحتياطي الإلزامي )( Reserve Requirement):-

هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كنسبة من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك .[٤] إذ يقوم البنك المركزي عادة بفرض نسبة معينة تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل ما لديها من ودائع ويسمى هذا الاحتياطي القانوني أو الإلزامي ، ويلتزم كل بنك بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي من دون ان يحصل على أية فوائد ، فخلال أوقات التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي فتقل قدرة البنوك عندئذٍ على منح الائتمان ويتبع ذلك انخفاض قدرتها على خلق النقود ومن ثم يقل حجم المعروض النقدي في الاقتصاد ، الأمر الذي يساعد على مكافحة التضخم .[٥]

(٣) عمليات السوق المفتوحة (Open – Market operations):-

يقصد بهذه الأداة قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية وهي إحدى الأدوات التقليدية التي اتبعتها البنوك المركزية في التحكم بعرض النقود[٦] ، إذ يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة في التأثير على عرض النقود بحيث يدخل السوق المالي ببيع ما لديه من سندات حكومية ، ويتلقى مقابلها نقوداً ورقية يتقلص من خلالها عرض النقد الزائد في السوق

---

(١) المصدر السابق نفسه ، ص١٣١.
(٢) عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، مصدر سابق ، ص١٠٩.
(٣) غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، مصدر سابق ، ص١٣٣.
(٤) عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، مصدر سابق ، ص١٠٥.
(٥) د. إسماعيل عبد الرحمن و د. حربي عريقات ، مفاهيم ونظم اقتصادية ( التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي) ، ط١، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٤ . ص١٧٣.
(٦) عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، مصدر سابق ، ص١٠٥.

الأمر الذي يؤدي إلى رفع القوة الشرائية للنقود مرةً أخرى بسبب انخفاض عرضها في السوق ومن ثمَّ التخفيف من حدة التضخم .[١]

ب – الأدوات النوعية للسياسة النقدية :–

هناك عدد من الأدوات النوعية التي يتبعها البنك المركزي ومن أهمها :–

(١) أسعار الفائدة التمييزية :–

يقصد بهذه الأداة أن يقوم البنك المركزي بتوجيه المصارف التجارية والمتخصصة على فرض أسعار فائدة متباينة للائتمان والقروض .[٢] ومن خلالها يستطيع البنك المركزي من التحكم بحجم السيولة النقدية في الاقتصاد من خلال فرض أسعار فائدة أعلى على القروض التي تستخدم في إنشاء مشاريع غير إنتاجية أو إنفاقها على السلع غير الضرورية ويكون ذلك من خلال مراقبة الائتمان الاستهلاكي وكذلك العقاري .

(٢) الإقناع الأدبي أو المعنوي :–

وتعني هذه السياسة إتباع البنك المركزي لأساليب الإقناع الأدبي من أجل التأثير على البنوك التجارية والمؤسسات المالية الموجودة لإتباع سياسة معينة مرسومة فيما يتعلق بعلاقتها الائتمانية والنقدية مع المتعاملين كمنح الائتمان والقروض.[٣] وقد يقوم البنك المركزي بتقديم شكر للمصارف الملتزمة بسياسة البنك المركزي وتوبيخ او لوم للمصارف غير الملتزمة بسياسات وتوجيهات البنك المركزي .[٤]

(٣) إصدار التوجيهات والأوامر :–

يقصد بذلك إصدار السلطات النقدية أو البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية توجيهاً لها نحو السياسة التي يجب إتباعها في علاقتها الائتمانية مع الأفراد المتعاملين كتحديد نوع وحجم الائتمان الممنوح لهم وكيفية استخدامه وبهذه الأداة تستطيع السياسة النقدية فرض الرقابة على حجم الائتمان واستخدامه وتوجيهه نحو المشروعات والأغراض الكفيلة بعلاج التضخم .

**٢– السياسة المالية (The Fiscal Policy):–**

يقصد بالسياسة المالية مجموعة الإجراءات والأساليب والقواعد التي تتخذها الدولة لإدارة نشاطها المالي بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة .[٥] ويقصد بها أيضاً الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط

---

(١) د. محمود حسين الوادي وآخرون ،الاساس في علم الاقتصاد ، مصدر سابق ، ص٣٠٢.
(٢) د. احمد حسين الهيتي ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، الموصل . ٢٠٠٥ ، ص١٠٦.
(٣) غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، مصدر سابق ، ص١٥٣.
(٤) د. احمد حسين الهيتي ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص١٠٦.
(٥) غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، مصدر سابق ، ص١٥٩.

الإنفاق العام وتأمين وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة .[1] وقد تطور الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي فقد كانت السياسة المالية محايدة ولكن بعد ظهور النظرية العامة الكينزية أصبحت السياسة المالية متدخلة في النشاط الاقتصادي ، وتستخدم السياسة المالية في معالجة التضخم لتلافي قصور السياسة النقدية في مكافحة التضخم بمفردها واستخدام وسائل السياسة المالية جنباً إلى جنب مع وسائل السياسة النقدية لتحقيق علاج أنجع في مكافحة التضخم .

ومن أهم إجراءات السياسة المالية في مكافحة التضخم ما يأتي :-

أ- سياسة الرقابة على الإنفاق العام :-

إن ظاهرة زيادة الإنفاق العام تعد من الظواهر المراقبة في اغلب الدول على اختلاف نظمها وظروفها الاقتصادية إذ نجد أن الإنفاق العام في تزايد مستمر ولهذا وجب وضع حدود وضوابط من أجل وضع حد للتوسع في الإنفاق العام فتمارس الادارة المالية من خلال الموازنة العامة – تخفيض الانفاق وزيادة الايرادات من خلال الضرائب كما سيأتي لاحقاً –تأثيرها على الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية في علاج الحالة التوسعية التي تتميز بظهور قوى تضخمية تعيق الاستقرار النقدي ، إذ إنَّ الإنفاق العام يمثل جزءاً هاما من مكونات الطلب الفعّال وهنا يجب أن نذكر أن الإنفاق الاستهلاكي هو المستهدف بهذه السياسة وليس الإنفاق الاستثماري لأنَّ له تأثيراً على مسار النمو .[2]

ب- سياسة الرقابة الضريبية :-

تسيطر فكرة الرقابة الضريبية على أهم بنود النظرية الضريبية كجزء من سياسات المالية العامة للتحكم في عوامل الإنفاق العام كإحدى الأدوات التي تستخدمها الادارة المالية في الرقابة ومعالجة التضخم وتعد سياسة الرقابة الضريبية أداة فعالة في ضبط التضخم وخاصة في البلدان النامية إذ تعتمد سياسة الرقابة الضريبية لزيادة إيرادات الخزينة العامة من الإيرادات والأصول العامة وذلك من خلال رفع معدلات الضرائب في حالة التضخم من أجل التخفيف من السيولة النقدية داخل الاقتصاد ومن ثمَّ السيطرة على ارتفاع معدلات التضخم إلا أن هذه السياسة قد تعترضها بعض القيود وخاصة في البلدان النامية ؛ بسبب تخلف تركيبة الأجهزة الضريبية وقصور أوعيتها فضلاً عن عدم مرونتها فقد يصاحب التضخم ارتفاع معدلات البطالة مثلاً .[3]

ج – سياسة الرقابة على الدين العام( القروض العامة ) :-

إلى جانب الرقابة الضريبية تساهم الرقابة على الدين العام في إدارة التحويلات المالية وتوجيه الإنفاق الحكومي وذلك بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق وتحويلها إلى تمويل

---

(1) بول ساموبلسون ، وليام نوردهاوس ، علم الاقتصاد ، مصدر سابق ، ص٧١٩.
(2) عطية عبد الواحد ، مبادئ المالية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٥٥.
(3) عبد المجيد التكريتي ، دور الضرائب في تكييف الإنفاق في ظل الحرب والتنمية ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد (٧) العدد(١٤) ، بغداد ، ١٩٨٥ . ص١٠٩.

الموازنة العامة ، فالقروض من أهم مصادر الإيرادات العامة للموازنة إذ إنَّها تعد مورداً استثنائياً عكس الضريبة التي تعد مورداً عادياً ، إذ إنَّ الدولة تلجأ إلى القروض العامة في حالة قصور الضرائب في تمويل موازنتها العامة وتؤدي القروض العامة الداخلية عند إصدارها إلى الاقتطاع من القوة الشرائية التي توجد تحت تصرف الأفراد والمشروعات ويتم ذلك عن طريق طرح السندات الحكومية للاكتتاب العام ، سواءاً كان بطريقة الطرح المباشرة للجمهور أم عن طريق البنوك التجارية .[١] وتعد القروض العامة الداخلية وسيلة أسرع تجاوباً في تحقيق أهدافها من الضرائب العامة ، لان الضرائب تحتاج إلى وقت أطول .[٢]

**٣- السياسات الساندة الأخرى :-**

أ- سياسة الرقابة المباشرة على الأجور :-

إن السياسة المالية والنقدية يستدعي تطبيقها إذا كان التضخم ناشئاً عن زيادة الطلب وذلك بتخفيض معدلات الإنفاق ، أما في حالة التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف فيكون الحل هو الرقابة المباشرة على الأجور لأنها تمثل أهم عنصر في زيادة التكاليف. [٣]

ب- سياسة الرقابة على الأسعار :-

قد تفضل سياسة الرقابة على الأسعار على سياسة الرقابة على الأجور وذلك لكونها تقتضي تدخلاً مباشراً من الحكومة لضبط الارتفاعات المتتالية في الأسعار التي تؤدي حتماً إلى المطالبة بزيادة الأجور لمواكبة المستوى المعاشي الذي يسود المجتمع .[٤]

---

(١) عبد الرحمن يسري احمد ، قضايا اقتصادية معاصرة ، مصدر سابق ، ص١٨١.

(٢) غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، مصدر سابق ، ص١٧١.

(٣) د . أسامة بشير الدباغ و د. أثيل عبد الجبار الجومرد ، المقدمة في الاقتصاد الكلي ، ط١، دار المناهج للنشر، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٣. ص٣٠٦.

(٤) د. إسماعيل عبد الرحمن و د. حربي عريقات ، مفاهيم ونظم اقتصادية ( التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي) ، مصدر سابق ، ص١٧٦.

جدول (٩) الأهمية النسبية لبعض بنود الإنفاق الجاري إلى إجمالي الإنفاق الجاري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٩ )

| البند / السنة | الرواتب والمكافآت التقاعدية (%) | البرامج الخاصة (%) | الالتزامات والمساعدات (%) | النفقات التحويلية (%) | النفقات الرأسمالية (%) | صيانة الموجودات (%) | المستلزمات السلعية (%) | المستلزمات الخدمية (%) | رواتب الموظفين (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٣ | ١,٧ | ٥,٦ | ٠ | ٢٨,٦ | ٣,٠ | ١,٦ | ٠,٨ | ٢ | ٥٧,٧ |
| ٢٠٠٤ | ٣,٣ | ١٠,٨ | ٦,١ | ٦٥,١ | ٣,٢ | ٠,٤ | ١,٨ | ١,٠ | ٨,٣ |
| ٢٠٠٥ | ١٠,٤ | ٦,٥ | ٦,٠ | ٤٤,١ | ١,٧ | ١,٤ | ٣,٢ | ٢,٢ | ٢٤,١ |
| ٢٠٠٦ | ٧,٨ | ٦,٤ | ٦,٧ | ٤٧,١ | ١,١ | ١,٦ | ٣,٠ | ٢,١ | ٢٤,٢ |
| ٢٠٠٧ | ١٠ | . | . | . | ١ | ١ | ٥,٥٧ | ١,٨ | ٢٦,١ |
| ٢٠٠٨ | ٩,٢ | ٣,٣ | ٠ | ٤٥,٠ | ١,٦ | ١,٢ | ٤,٩ | ٢,٢ | ٣٢,٦ |
| ٢٠٠٩ | ٨,٣ | ٣,١ | ٠ | ٤٣,٥ | ١,٨ | ١,٠ | ٥,٦ | ٣,١ | ٣٣,٦ |

**المصدر** :

(١) وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة قسم الإشراف والتنفيذ ، الحسابات الختامية ( ١٩٩٠، ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠، ٢٠٠٨).
(٢) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية ( ٢٠٠٤-٢٠٠٩).

# الفصل الثاني

## تحليل الإنفاق العام في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

**المبحث الأول : تحليل هيكل وحجم الإنفاق العام.**

**المبحث الثاني: أسباب زيادة حجم الإنفاق العام.**

**المبحث الثالث : مصادر تمويل الإنفاق العام.**

## تمهيد :-

لدراسة الإنفاق العام في العراق خلال مدة البحث لا بد من دراسة واقع الإقتصاد العراقي والوقوف على ابرز سمات هذا الإقتصاد من حيث الايجابيات والسلبيات مع الإشارة إلى ابرز الأزمات التي مرّ بها ، ومن ملاحظة هذا الواقع يتضح جلياً أن العراق عانى من عدة أزمات لم يكن من القوة ما يؤهله لمواجهة هذه الأزمات على الرغم من كل الإمكانات الإقتصادية التي لم يتم استثمارها بشكل صحيح ، فضلاً عن الزيادات المتتالية في حجم الانفاق العام مع ملاحظة النقص الكبير في مصادر تمويل هذا الانفاق الذي اضطر العراق الى الاعتماد على مصادر غير اعتيادية في تمويله.

## المبحث الأول : تحليل هيكل وحجم الإنفاق العام في العراق

**أولاً : تقسيم الإنفاق العام من خلال الموازنة العامة :-**

لغرض تقسيم الإنفاق العام في العراق لابد من الوقوف على مرحلتين أساسيتين وهامتين في تأريخ الإنفاق العام في العراق وهي كالآتي :-

١ - المرحلة الأولى : صدور قانون الموازنة العامة الموحدة (Consolidated budget) للدولة رقم (١٠٧) لسنة ١٩٨٥ الذي أوضح التقديرات المالية ومراحلها ووضع التوقيت الزمني لها وكيفية تبويبها وتصنيفها وتحديد أولويات الإنفاق العام واتجاهاته وهيكله العام ، فأخذت الموازنة العامة للدولة تصدر بموجبه بصورة تدريجية سنة ١٩٨٦ ووفقاً للتعليمات والأحكام المالية الواردة في قانون أصول المحاسبات لسنة ١٩٤٠ والتوجيهات المركزية الصادرة من السلطات المالية العليا.[١]

٢ - المرحلة الثانية : صدور قانون الإدارة المالية والدين العام بالأمر الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ وتم تطبيقها على الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٥ والسنوات اللاحقة بشكل تدريجي بعد أن أوقف سريان قانون رقم (١٠٧) لسنة ١٩٨٥ والمعدل بالقانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٩٠ [٢]. إن المرحلة التالية جاءت في إطار ما سمي بإصلاح نظام التبويب في الموازنة العامة والمقصود به إصلاح هيكل توزيع الإنفاق العام والمخصصات في أوجهها الصحيحة بغية الاستفادة منها في تحقيق نمو متوازن في الإقتصاد ككل فتم تغيير نظام الموازنة الموحدة الذي بقي العمل مستمر فيه لغاية ٢٠٠٥ إلى نظام التبويب الجديد (GFS)*.

مما تقدم ومن خلال القوانين السابقة بالإمكان تقسيم الانفاق العام ومعرفة هيكله العام وهو كما يأتي :-

---

(١) د. سامي الأتروشي ، دورة الموازنة العامة في العراق، أمانة مجلس النواب العراقي ،٢٠٠٩ . ص٤ .
(٢) المصدر السابق نفسه ، ص٥.
(*)- (Government of Finance Statistics) نظام تبويب جديد يعرف بـ ( احصاءات مالية الدولة ) وعرف اختصاراً بـGFS والذي جاء ليتماشى مع الواقع الجديد للاقتصاد العراقي ضمن حزمة توصيات البنك الدولي .

**١- التقسيم الإداري (العملي) :-**

المقصود بالتقسيم الإداري للإنفاق العام هو تقسيم الإنفاق العام تبعاً للوحدات الإدارية العليا التي تشرف على تنفيذ السياسة العامة للدولة ، أي تقسيم الإنفاق العام حسب الوزارات والسلطات ، فمن خلال هذا التبويب للإنفاق العام يُقرر لكل وزارة أو سلطة تخصيصها اللازم ، ثم يجري التقسيم داخل كل وزارة وفقا للوحدات المكونة للوزارة أو السلطة ونفقات ورواتب الموظفين واللوازم والأشغال ، ويمكن أن يضاف إلى هذا التقسيم في الموازنة العامة النفقات المخصصة في الموازنات الملحقة والموازنات الاستثنائية كما يلحق بهذا التصنيف للإنفاق العام التصنيف الوضعي ، إذ انه يتصل بالمفاهيم الحديثة للمالية العامة ويهدف إلى إبراز دور الدولة في مختلف الجوانب الإنسانية بحيث تحدد كلفة كل مهمة ونسبتها إلى مجموع الإنفاق العام فأصبح من الضروري تحديد مهام ووظائف الإنفاق العام فبدلاً من تقسيم الإنفاق العام تبعاً للوزارات تقسم تبعاً لوظائف الدولة .[١]

ويمكن أن يجري هذا التقسيم مثلا على هذا الأساس ( الإدارة العامة ، العلاقات العامة والخارجية ، القضاء والدفاع الوطني ، الثقافة والتعليم ، النشاط الاجتماعي ( صحة ، تعليم ) ، النشاط الإقتصادي ( زراعة ، أشغال عامة ، صناعة ، الإسكان ).[٢] وهكذا ... الا أن التقسيم الذي يتماشى وفلسفة الدولة المالية هو التقسيم الذي يبوب النفقات العامة حسب الوزارات والهيئات العليا على الرغم مما طرأ من تغيير سواء في عدد الوزارات أو الأبواب التي تتضمنها كل وزارة خلال مدة البحث ، وخاصة بعد اعتماد نظام التبويب الجديد (GFS ) والجدول (١) يوضح كيفية تبويب الإنفاق العام وفق التقسيم الإداري لها .

---

(١) سرمد عباس جواد ، ليلى جبر محمد ، سياسات الإصلاح في الموازنة العامة للدولة ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، قسم السياسات الإقتصادية ، ٢٠٠٥ .ص ٣ .

(٢) د. سالم عبد الحسن رسن ، قراءة في موازنات العراق الفدرالية الابعاد والتصورات ، مجلة القادسية للعلوم الإقتصادية والإدارية ، المجلد (١٠) العدد (٤) جامعة القادسية ، ٢٠٠٨ . ص١٠٢ .

.....

الجدول ١ عرض

.....

**٢ – التقسيم الإقتصادي ( العلمي ) :-**

يشتمل الإنفاق العام على كافة النفقات المعتمدة في الموازنة العامة سواء كانت جارية أم استثمارية التي تتركز في مشتريات الدولة من السلع والخدمات لمختلف المرافق والدوائر والمؤسسات العامة بالإضافة إلى المدفوعات التحويلية (Transfers Payment) المختلفة لرفع المستوى المعاشي والضمان الاجتماعي ولمواجهة آثار التقلبات الإقتصادية وعلى هذا الأساس يقسم الإنفاق العام في الموازنة العراقية حسب هذا التصنيف إلى نوعين من الإنفاق:-

أ – النفقات الجارية ( التشغيلية )(Operational Expenditure) :- لقد اعتمدت الموازنة العامة العراقية على التبويب الإقتصادي للإنفاق العام الجاري (Current) الذي تم بموجبه توزيع هذه النفقات إلى تسع مجموعات رئيسية كل منها يسمى (الفصل) ويقسم الفصل الواحد إلى عدة مواد كل مادة تقسم إلى حسابات فرعية حسب نوعها وطريقة صرفها ، هذا التقسيم كان سائدا خلال المدة ١٩٨٥ عند صدور قانون الموازنة الموحدة الذي تم تعديله عام ١٩٩٠ وأخيراً تم تعديله بقانون الادارة المالية عام ٢٠٠٤ ، وعلى الرغم من تعديل القوانين السابقة بالقانون الجديد للإدارة المالية الذي اعتمد فيه نظام التبويب الجديد ( GFS) فان بعض التغييرات طرأت على نظام التوزيع القديم ، ويمكن عرض الفصول الرئيسية للإنفاق العام الجاري كالآتي [١] :-

الفصل الأول : رواتب الموظفين .

الفصل الثاني : المستلزمات الخدمية .

الفصل الثالث : المستلزمات السلعية .

الفصل الرابع : صيانة الموجودات .

الفصل الخامس : النفقات التحويلية

الفصل السادس : الالتزامات والمساعدات .

الفصل السابع : البرامج الخاصة .

الفصل الثامن : المكافآت التقاعدية .

الفصل التاسع : النفقات الرأسمالية ( تشمل المبالغ التي تصرف لتملك الموجودات الثابتة والتي لا تستهلك نتيجة الاستعمال المباشر ويتجاوز استخدامها سنة ) وقد تم استحداث هذا النوع من

---

(١) د. سامي الأتروشي ، دورة الموازنة العامة في العراق ، مصدر سابق ، ص ١٢.

الإنفاق بعد عام ٢٠٠٣ حيث انه كان قبل تلك المدة يبوب مع بند الانفاق الاستثماري ، وهو يختلف عن الإنفاق الاستثماري كون الثاني يكون لفترة أطول ولتطبيق استراتيجية معينة تتمثل بالخطة الاستثمارية للبلد . والجدول (٢) يوضح طريقة تبويب النفقات الجارية.

جدول (٢) تبويب الإنفاق العام الجاري

| ت | المفردات | تخصيصات السنة | | تقديرات السنة | | نسبة النمو | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المصدقة | المنقحة | المقترح | المتفق | | |
| | | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٤\١ | ٤\٢ |
| ١ | تعويضات الموظفين | | | | | | |
| | أ- الرواتب والأجور والمخصصات | | | | | | |
| | ب- الرواتب والمكافآت التقاعدية | | | | | | |
| ٢ | المستلزمات الخدمية | | | | | | |
| ٣ | المستلزمات السلعية | | | | | | |
| ٤ | النفقات التحويلية | | | | | | |
| ٥ | الالتزامات والمساعدات | | | | | | |
| ٦ | المنافع الاجتماعية | | | | | | |
| ٧ | صيانة الموجودات | | | | | | |
| ٨ | النفقات الرأسمالية | | | | | | |
| ٩ | المصروفات الأخرى | | | | | | |
| | المجموع | | | | | | |

**المصدر:**

وزارة المالية ، اعداد الموازنات العامة في العراق ، دراسة معدة من قبل دائرة الموازنة العامة ، قسم التخطيط والمتابعة ، ب ت . ص١٨.

ب – الإنفاق العام الاستثماري (Investment Expenditure):-

يتمتع الإنفاق العام الاستثماري بأهمية استثنائية من خلال كونه المحدد الثاني للدخل بعد الاستهلاك ، ثم إنَّ أهميتَهُ تأتي من كونه أكثر العوامل عرضةً للتقلب فيحدث بذلك تقلبات عديدة في مجمل الإقتصاد والنشاط العام .

ويعرف الإنفاق الاستثماري بأنه الإنفاق على المعدات الرأسمالية لفترات( أكثر من سنة) أو بناء المشروعات الجديدة أو توسيع طاقتها الإنتاجية ، وهو ما يعني الإضافة إلى المخزون وكذلك تنفيذ خطط واستراتيجيات طويلة الأمد تضعها الدولة [1]. والجدول (٣) يوضح كيفية تبويب الإنفاق العام الاستثماري .

جدول (٣) تبويب الإنفاق العام الاستثماري

| ت | المفردات | التخصيصات (١) | تقديرات سنة (٢) | نسبة النمو ١/٢ | الأهمية |
|---|---|---|---|---|---|
| المشاريع الاستثمارية | | | | | |
| ١ | المشاريع الاستثمارية للوزارات | | | | |
| ٢ | المشاريع الاستثمارية لتنمية وأعمار المحافظات | | | | |
| ٣ | المشاريع الاستثمارية للقطاع النفطي | | | | |
| ٤ | المشاريع الاستثمارية لقطاع الكهرباء | | | | |
| إجمالي المشاريع الرأسمالية | | | | | |

**المصدر:**

وزارة المالية ، اعداد الموازنات العامة في العراق ، دراسة معدة من قبل دائرة الموازنة العامة ، قسم التخطيط والمتابعة ، ب ت . ص١٩.

(1) د. سالم عبد الحسن رسن ، البيئة المناسبة لتفعيل الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية ، بحث مقدم إلى المؤتمر الإقتصادي الثالث ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٧ ، ص٢.

**ثانياً : تطور حجم الإنفاق العام ( Development of Public Expenditure):-**

شهد الإنفاق العام في العراق تطورات عديدة أثرت على مساره من حيث الحجم والوجهة التي ينفق عليها ويعود ذلك لعدة أسباب ، منها الحصار الإقتصادي الذي أدى إلى انحسار وسائل تمويل الإنفاق العام بسبب تراجع ومنع تصدير النفط الخام الممول الأساسي للموازنة العامة في جانب الإيرادات ، وكذلك توقيع العراق لمذكرة التفاهم ( النفط مقابل الغذاء ) ، وأخيراً الأوضاع الإقتصادية السيئة بعد احتلال العراق على الرغم من التحسن الجزئي . يبين الجدول (٤) حجم الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ومن هذا الجدول نلاحظ ما يأتي :-

أ – إنَّ الإنفاق العام قد زاد من (١٤١٧٩) مليار دينار عام ١٩٩٠ إلى (٢٥١٨٢٨٥) مليار دينار عام ٢٠٠٢ ، أي انه قد ازداد بمقدار ( ٢٥٠٤١٠٦) مليار دينار وبنسبة نمو قدرها (١٧٦٦٠,٦%) ، أي انه ازداد بمقدار ١٧٧,٦ ضعف عما كان عليه عام ١٩٩٠ ؛ ويعود سبب هذا الارتفاع الكبير في الزيادة الحاصلة في الإنفاق العام إلى زيادة الإنفاق الجاري والاستثماري ، هذا من جانب وكذلك انخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي في تلك المدة وما رافق ذلك من ارتفاع كبير في المستوى العام للأسعار من جانب آخر ، فكان لابد من أن يقابلها زيادة في حجم التخصيصات لتلبية الحاجات العامة إضافةً إلى متطلبات حملة إعادة الاعمار بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ .

كذلك يلاحظ أن الإنفاق العام قد ازداد من (٤٩٠١٩٦١) مليار دينار عام ٢٠٠٣ إلى (٥٢٥٦٧٠٢٥) مليار دينار عام ٢٠٠٩ ، أي انه قد ازداد بمقدار (٤٧٦٦٥٠٦٥) مليار دينار و بنسبة نمو قدرها (٩٧٢,٤%) ، ولنفس السبب السابق فان الإنفاق العام قد تضاعف ١٠,٧ مرة مما كان عليه عام ٢٠٠٣ ؛ بسبب التوسع في الإنفاق العام الجاري والاستثماري الا أن الفرق هذه المرة هو الاستقرار النسبي لقيمة الدينار العراقي بفضل سياسات البنك المركزي التي الناتجة عن استقلالية البنك المركزي الذي عانى من تبعيتِهِ لقرارات السياسة المالية ويعود ذلك أيضاً إلى تدفق الإيرادات النفطية الممول الأساسي للإنفاق العام وبنسبة قاربت ٩٨%عام ٢٠٠٨ [١] ، وكذلك فان الفرق بين حجمي الانفاق العام – قبل ٢٠٠٣ وبعدها – أن الإنفاق العام في العراق كان يمول خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ عن طريق الإصدار النقدي الجديد.

---

(١) وزارة المالية ، اعداد ومناقشة واقرار الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠٠٨ ، دائرة الموازنة العامة ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٢.

جدول (٤) نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الثابتة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

| السنوات | الإنفاق العام (مليار دينار) (١) | الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار) (٢) | نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) $3=\frac{1}{2}\bullet 100$ (٣) |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ١٤١٧٩,٠ | ٧٦٠٢٢٥,٤ | ١,٩ |
| ١٩٩١ | ١٧٤٩٧,٠ | ٢٧٨٧٥٧,٦ | ٦,٣ |
| ١٩٩٢ | ٣٢٨٨٣,٠ | ٣٦٩٩٠٧,٠ | ٨,٩ |
| ١٩٩٣ | ٦٨٩٠٤,٠ | ٤٨١٨٤١,٩ | ١٤,٣ |
| ١٩٩٤ | ١٩٩٤٤٢,٠ | ٥٤٠٢٣٧,٠ | ٣٦,٩ |
| ١٩٩٥ | ٦٩٠٧٨٣,٠ | ٥١١٠٢٣,٧ | ١٣٥,٢ |
| ١٩٩٦ | ٥٤٢٥٤١,٠ | ٥٧١٩٦٨,١ | ٩٤,٩ |
| ١٩٩٧ | ٦٠٥٨٠٢,٠ | ٦٩٣٢٢٦,٨ | ٨٧,٤ |
| ١٩٩٨ | ٩٢٠٥٠١,٠ | ٩٣٤٨٧٦,٤ | ٩٨,٥ |
| ١٩٩٩ | ١٠٣٣٥٥٢,٠ | ١٠٩٩٢٤٤,٣ | ٩٤,٠ |
| ٢٠٠٠ | ١٤٩٨٧٠٠,٠ | ١١١٤٦٩٤,٩ | ١٣٤,٥ |
| ٢٠٠١ | ٢٠٦٩٧٢٧,٠ | ١١٤٠٣٩٠,٣ | ١٨١,٥ |
| ٢٠٠٢ | ٢٥١٨٢٨٥,٠ | ١٠٦١٧٠٦,٠ | ٢٣٧,٢ |
| ٢٠٠٣ | ٤٩٠١٩٦١,٠ | ٧٠٤٧٤٦,٢ | ٦٩٥,٦ |
| ٢٠٠٤ | ٣١٥٢١٤٢٧,٠ | ١٠٨٦٤٢١,١ | ٢٩٠١,٤ |
| ٢٠٠٥ | ٣٠٨٣١١٤٢,٠ | ١١٣٤٢٣٠,٥ | ٢٧١٨,٢ |
| ٢٠٠٦ | ٤٠٣٢٣٤٠٠,٠ | ١٢٤٩٤٤٧,٩ | ٣٢٢٧,٣ |
| ٢٠٠٧ | ٣٣٥٤٥١٤٣,٠ | ١٢٥٤٥٥٢,٥ | ٢٦٧٣,٩ |
| ٢٠٠٨ | ٥٨١١٠٩٤٧,٠ | ١٤٢٧٠٣٢,٣ | ٤٠٧٢,٢ |
| ٢٠٠٩ | ٥٢٥٦٧٠٢٥,٠ | ١٥٠٥٤١٠,١ | ٣٤٩١,٩ |

**المصدر** :

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

(١) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، نشرات سنوية متفرقة.

(٢) وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة ، قسم الإشراف والتنفيذ ، الحسابات الختامية (١٩٩٠، ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠، ٢٠٠٨).

(٣) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات الاحصائية السنوية (٢٠٠٤-٢٠٠٩).

أي أن الزيادة في الإنفاق العام قد لا تكون بالضرورة زيادة حقيقية أي لا تحصل زيادة في معدل نصيب الفرد من السلع والخدمات المقدمة من قبل الدولة ، أما بعد عام ٢٠٠٣ وعلى الرغم من ضعف القطاعات الإنتاجية الرئيسية ( الزراعة ، الصناعات التحويلية) الا أن النفط الخام أسهم وبقدر كبير في الناتج المحلي الإجمالي بسبب استئناف تصدير النفط الخام إلى السوق العالمية وبأسعار مرتفعة الأمر الذي مكّن الإقتصاد العراقي من سد النقص الحاصل في إيرادات الدولة من قطاعاتها الإنتاجية وقيام الدولة بزيادة الرواتب والأجور لتحسين المستوى المعاشي للعاملين في القطاع العام .

ب – يلاحظ من الجدول (٤) أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة هو الآخر قد شهد زيادة كبيرة إذ بلغ عام ١٩٩٠ (٧٦٠٢٢٥,٤) مليار دينار ثم وصل عام ٢٠٠٢ إلى (١٠٦١٧٠٦,٠) مليار دينار أي انه قد ازداد بمقدار (٣٠١٤٨٠,٦) مليار دينار وبنسبة نمو قدرها( ٣٩,٦%) ، إن هذه الزيادة الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إنما تمثل زيادة ظاهرية ؛ والسبب في ذلك هو كما ذُكر آنفاً الانخفاض الكبير في قيمة الدينار العراقي على الرغم من مساهمة القطاعات الإقتصادية الإنتاجية بشكل نسبي ، وكذلك قطاع النفط الخام وخاصةً بعد عام ١٩٩٥ ، فلذلك السبب انعكست هذه الزيادة سلباً على المستوى العام للأسعار مما عزز من معدل التضخم المرتفع في الإقتصاد العراقي لتلك المدة .

أما بعد عام ٢٠٠٣ فقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي من (١٠٨٦٤٢١,١) مليار دينار عام ٢٠٠٤( بغض النظر عن عام ٢٠٠٣ لأنه يعاني من انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسبب الاحتلال) إلى (١٥٠٥٤١٠,١) مليار دينار عام ٢٠٠٩ ، أي انه قد ازداد بمقدار (٤١٨٩٨٩) مليار دينار وبنسبة نمو قدرها (٣٨,٥%) ؛ والسبب هو زيادة تصدير النفط الخام وما ألحقه من نتائج ايجابية رفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ج – إن نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت عن نسبة النمو في الإنفاق العام قبل عام ٢٠٠٣ فقد بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (٣٩,٦%) ، وهي اقل من نسبة نمو الإنفاق العام التي بلغت (١٧٦٦٠,٧%) للمدة ١٩٩٠–٢٠٠٢، ومن خلال النظرية الإقتصادية فانه إذا زادت نسبة نمو الإنفاق العام عن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي فان ذلك

يشير إلى ارتفاع معدلات التضخم[1] ، وهذا ما يؤكده التحليل السابق لبيانات الجدول (٤) إذ كانت معدلات التضخم عالية جداً في تلك المدة كما سيُذكر في الفصل الثالث.

أما المدة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٩ فيلاحظ أيضاً زيادة معدل نمو الإنفاق العام عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت نسبة نمو الإنفاق العام (٩٧٢,٤%) في حين بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لنفس المدة(١١٣,٦%) وهذا يؤشر على توسع حجم الفجوة التضخمية في العراق ؛ بسبب زيادة الإنفاق العام.

إن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت متجهة نحو الارتفاع طيلة مدة البحث فقد بلغت (١,٩%) عام ١٩٩٠ ثم وصلت إلى (٢٣٧,٢%) عام ٢٠٠٢ لترتفع إلى (٣٤٩١,٩%) عام ٢٠٠٩ ، إن هذا الفرق الكبير بين هذه النسب إنما مصدرهُ الاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي ، وكذلك يشير هذا الفرق إلى الاختلال في العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي وهذا ناجم من الخلل في هيكل الإقتصاد بالكامل .

ولكي يتضح الإنفاق العام بشكل جلي لابد أن يتم التعرف على معدلات نمو الإنفاق العام السنوية ومقارنتها بالمعدلات السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (٥) ويمكن ملاحظة ما يأتي :-

أ- إن معدلات نمو الإنفاق العام اتسمت بالزيادة المستمرة ولكنه شهد انخفاضا وتراجعاً بعد عام ١٩٩٦ الذي شهد العراق فيه توقيع مذكرة التفاهم والتي أدت الى توفير الدعم العيني (سلع استهلاكية وخدمات) وبقيت معدلات النمو في الإنفاق العام تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى عام ٢٠٠٨ ويرجع ذلك إلى سياسة الدولة المالية ومدى توفيرها للسلع والخدمات للأفراد ، كما أن تأثر الاقتصاد العراقي بالأزمة العالمية وانخفاض اسعار النفط الخام في السوق الدولية ادى الى انخفاض معدل نمو الانفاق العام لسنة ٢٠٠٩.

ب- إن معدلات النمو في الإنفاق العام امتازت بعدم التجانس فهي بين الارتفاع الشديد والانخفاض الشديد ، فعندما بلغت (٢٣,٤%) عام ١٩٩١ انخفضت إلى (٢١,٤-%) عام ١٩٩٦ ثم الى(٩,٥-%) عام ٢٠٠٩ ، وهذا التباين يعكس مدى تأثر الانفاق العام بمصادر تمويله من خلال الموازنة العامة إضافة إلى التخطيط المرتبك بسبب عدم استقرار الإقتصاد العراقي وكذلك ضعف المنهاج الاستثماري وتأثرهُ بواقع الإقتصاد إلى حدٍ كبير.

---

(1) د. السيد عبد المعبود ناصيف و د. عثمان محمد عثمان ، النظرية الاقتصادية الكلية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٨٧، ص٣٠٦.

جدول (٥) معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والإنفاق العام ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

| السنوات | النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%) | النمو في الإنفاق العام (%) | عدد السكان (مليون نسمة) | نصيب الفرد السنوي من الإنفاق العام (دينار) |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | – | – | ١٧٨٩٠ | ٠,٧٩ |
| ١٩٩١ | -٦٣,٣ | ٢٣,٤ | ١٨٤١٩ | ٠,٩٤ |
| ١٩٩٢ | ٣٢,٧ | ٨٧,٩ | ١٨٩٤٩ | ١,٧٣ |
| ١٩٩٣ | ٣٠,٢ | ١٠٩,٥ | ١٩٤٧٨ | ٣,٥٣ |
| ١٩٩٤ | ١٢,١ | ١٨٩,٤ | ٢٠٠٠٧ | ٩,٩٦ |
| ١٩٩٥ | -٥,٤ | ٢٤٦,٣ | ٢٠٥٣٦ | ٣٣,٦٣ |
| ١٩٩٦ | ١١,٩ | -٢١,٤ | ٢١١٢٤ | ٢٥,٦٨ |
| ١٩٩٧ | ٢١,٢ | ١١,٦ | ٢٢٠٤٦ | ٢٧,٧٤ |
| ١٩٩٨ | ٣٤,٨ | ٥١,٩ | ٢٢٧٠٢ | ٤٠,٥٤ |
| ١٩٩٩ | ١٧,٥ | ١٢,٢ | ٢٣٣٨٢ | ٤٤,٢٠ |
| ٢٠٠٠ | ١,٤ | ٤٥,٠ | ٢٤٠٨٦ | ٦٢,٢٢ |
| ٢٠٠١ | ٢,٣ | ٣٨,١ | ٢٤٨١٣ | ٨٣,٤١ |
| ٢٠٠٢ | - ٦,٩ | ٢١,٧ | ٢٥٥٦٥ | ٩٨,٥٠ |
| ٢٠٠٣ | - ٣٣,٦ | ٩٤,٦ | ٢٦٣٤٠ | ١٨٦,١٠ |
| ٢٠٠٤ | ٥٤,١ | ٥٤٣,٠ | ٢٧١٣٩ | ١١٦١,٤٨ |
| ٢٠٠٥ | ٤,٤ | - ٢,١ | ٢٧٩٦٣ | ١١٠٢,٥٦ |
| ٢٠٠٦ | ١٠,١ | ٣٠,٨ | ٢٨٨١٠ | ١٣٩٩,٦٣ |
| ٢٠٠٧ | ٠,٤ | -١٦,٨ | ٢٩٦٨٢ | ١١٣٠,١٥ |
| ٢٠٠٨ | ١٣,٧ | ٧٣,٢ | ٣١١٥٤ | ١٨٦٥,٢٨ |
| ٢٠٠٩ | ٥,٥ | -١٠,٥ | ٣٢٥١٠ | ١٦١٦,٩٤ |

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية التنمية البشرية ، قاعدة البيانات للسنوات (١٩٧٠-٢٠٠٩).

(٢) بيانات الجدول (٤)

ج – إن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة هو الآخر قد شهد تذبذباً بسبب عدم الاستقرار في الشؤون الاقتصادية والسياسية واعتماد الإقتصاد العراقي بشكل كبير على الايرادات النفطية وخاصة بعد عام ١٩٩٦ ومدى تأثر إيرادات النفط الخام بأسعار النفط العالمية وكذلك الخلل الهيكلي الواضح في نسبة مساهمات القطاعات الإقتصادية الاخرى في الناتج المحلي الإجمالي .

د – عند مقارنة معدلات نمو الإنفاق العام مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي نجد أن معدلات نمو الإنفاق العام أعلى من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ؛ ويرجع سبب ذلك إلى الطفرات الكبيرة التي شهدها الإنفاق العام في العراق إضافة إلى المعروض النقدي الهائل الذي مصدره الاصدار النقدي الجديد والمستخدم في تمويل الموازنة العامة ويمكن توضيح تطور حجم شقي الانفاق العام وكما يأتي:-

**١ – تطور حجم الإنفاق الجاري :-**

الإنفاق الجاري ( Current Expenditure) يحدد حجمه و وجهته بموجب قانون الموازنة العامة (Public Budget Law) التي تقوم بإعدادها وزارة المالية بعد الاطلاع على احتياجات ومتطلبات مؤسسات الدولة المختلفة اللازمة لاستمرار أعمالها ، ويوضح الجدول (٦) تطور الإنفاق العام الجاري ويمكن من خلاله ملاحظة ما يأتي:-

أ – إن حجم الإنفاق الجاري كان متجهاً نحو الزيادة المضطردة طيلة مدة البحث ، فقد بلغ عام ١٩٩٠ (٦١٤٢,٠) مليار دينار ليصل إلى (٧٩١٩٩٦٧,٦) مليار دينار عام ٢٠٠٢ أي انه قد ازداد بمقدار ( ٧٩١٣٨٢٥,٦ ) مليار دينار وبنسبة نمو قدرها ( ١٢٨٨٤٧,٧%) ، أي انه تضاعف (١٢٨٩,٥) مرة عما كان عليه عام ١٩٩٠ ، أما عام ٢٠٠٣ فقد بلغ حجم الانفاق الجاري (٣٦٣١٥٩٤,٩) مليار دينار ليصل إلى (٣٧٣٢٢٥٨٧,٧) مليار دينار عام ٢٠٠٩ أي انه ازداد بمقدار (٣٣٦٩٠٩٩٢,٨) مليار دينار وبنسبة نمو قدرها (٩٢٧,٧%) هذه الزيادة ناجمة عن عدة أسباب ؛ منها ضعف القوة الشرائية للدينار العراقي ، وارتفاع معدلات التضخم ومع ضعف إنتاجية القطاعات الإقتصادية كانت سياسة الدولة المالية والنقدية مسايرة لارتفاع حجم الإنفاق العام الجاري وذلك لتلبية متطلبات الإقتصاد وتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة لأفراد المجتمع من السلع والخدمات مع زيادة عدد السكان وتطور احتياجات الافراد ،

وكذلك الحال فان الزيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كانت اقل من معدلات نمو الإنفاق العام الجاري خلال نفس المدة .

ب – أمّا فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام الجاري فقد شهد أيضاً ارتفاعاً هائلاً فقد ارتفع من (٣٤) دينار عام ١٩٩٠ إلى (٣٠٩,٧٩١) دينار عام ٢٠٠٢ ولنفس الأسباب التي أدت إلى زيادة الإنفاق العام أدت إلى زيادة الإنفاق العام الجاري فزيادة الدعم الحكومي من خلال تقديم الخدمات المجانية ( كالتعليم والصحة و .... الخ ) وكذلك زيادة الدعم لنظام البطاقة التموينية لتأمين الغذاء للأفراد من خلال توفير السلع الأساسية أدى إلى زيادة المعروض النقدي داخل الإقتصاد مما عزز من الفجوة التضخمية فيه . أما فيما يخص المدة ٢٠٠٣–٢٠٠٩ فقد ازداد متوسط نصيب الفرد من (١٣٧,٨١) دينار عام ٢٠٠٣ إلى (١١٤٨,٠٣) عام ٢٠٠٩ ؛ وسبب الارتفاع في هذه المدة يعود إلى زيادة رواتب وأجور الموظفين من أجل تحسين مستواهم المعاشي.

جدول (٦) تطور الإنفاق الجاري والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق الجاري للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)(١) | الإنفاق الجاري (مليار دينار ) (٢) | نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) $\frac{2}{1} \bullet 100 = 3$ (٣) | متوسط نصيب الفرد السنوي من الإنفاق الجاري (دينار ) (٤) |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٧٦٠٢٢٥,٤ | ٦١٤٢,٠ | ٠,٨ | ٠,٣٤ |
| ١٩٩١ | ٢٧٨٧٥٧,٦ | ٧٠٣٣,٣ | ٢,٥ | ٠,٣٨ |
| ١٩٩٢ | ٣٦٩٩٠٧,٠ | ٦٦٩١,٤ | ١,٨ | ٠,٤٥ |
| ١٩٩٣ | ٤٨١٨٤١,٩ | ١٥٧٧١,٨ | ٣,٢ | ٠,٨٠ |
| ١٩٩٤ | ٥٤٠٢٣٧,٠ | ٤٢٧٣٤,٦ | ٧,٩ | ٢,١٣ |
| ١٩٩٥ | ٥١١٠٢٣,٧ | ١٥٦١١٧,٧ | ٣٠,٥ | ٧,٦٠ |
| ١٩٩٦ | ٥٧١٩٦٨,١ | ١٥٨٧٥٥,٣ | ٢٧,٧ | ٧,٥١ |
| ١٩٩٧ | ٦٩٣٢٢٦,٨ | ١٢٨٦٥٥٦,٢ | ١٨٥,٦ | ٥٨,٣٠ |
| ١٩٩٨ | ٩٣٤٨٧٦,٤ | ٣٠٢٠٦٠٣,٩ | ٣٢٣,١ | ١٣٣,٠٥ |
| ١٩٩٩ | ١٠٩٩٢٤٤,٣ | ٣٨٨٠١٩٧,٩ | ٣٥٢,١ | ١٦٥,٩٠ |
| ٢٠٠٠ | ١١١٤٦٩٤,٩ | ٥٩٤٤٦٥٦,٨ | ٥٣٣,٣ | ٢٤٦,٨٠ |
| ٢٠٠١ | ١١٤٠٣٩٠,٣ | ٦٤٨٨٩٨٧,٤ | ٥٦٩,٠ | ٢٦١,٥١ |
| ٢٠٠٢ | ١٠٦١٧٠٦,٠ | ٧٩١٩٩٦٧,٦ | ٧٤٦,٠ | ٣٠٩,٧٩ |
| ٢٠٠٣ | ٧٠٤٧٤٦,٢ | ٣٦٣١٥٩٤,٩ | ٥١٥,٣ | ١٣٧,٨١ |
| ٢٠٠٤ | ١٠٨٦٤٢١,١ | ١٣٦٠٨٩٤٧,٣ | ١٢٥٢,٦ | ٥٠١,٤٥ |
| ٢٠٠٥ | ١١٣٤٢٣٠,٥ | ١٤٦٨٣٣٩٠,٣ | ١٢٩٤,٦ | ٥٢٥,١٠ |
| ٢٠٠٦ | ١٢٤٩٤٤٧,٩ | ١٤٩٨٤٤٥٤,١ | ١١٩٩,٣ | ٥٢٠,١١ |
| ٢٠٠٧ | ١٢٥٤٥٥٢,٥ | ٢٠٨٧١٤٨٤,٠ | ١٦٦٣,٦ | ٧٠٣,١٦ |
| ٢٠٠٨ | ١٤٢٧٠٣٢,٣ | ٤١٨٣٩٨٨١,٢ | ٢٩٣١,٩ | ١٣٤٣,٠٠ |
| ٢٠٠٩ | ١٥٠٥٤١٠,١ | ٣٧٣٢٢٥٨٧,٧ | ٢٤٧٩,٢ | ١١٤٨,٠٣ |

**المصدر** : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

(١) وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة قسم الإشراف والتنفيذ ، الحسابات الختامية(١٩٩٠، ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٨ ).

(٢) البنك المركزي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية ( ٢٠٠٤-٢٠٠٩).

(٣) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ، بغداد ، ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ، ص٢٠٥.

(٤) بيانات الجدول (٤) و (٥).

وللتعرف على حقيقة النمو في الإنفاق الجاري لابد من التعرف على معدلات نموه السنوية ومقارنتها بمعدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي وبالإمكان توضيح ذلك من خلال الجدول (٧) ، إذ يلاحظ من هذا الجدول أن معدلات النمو في الإنفاق الجاري كانت متجهة نحو الارتفاع حتى عام ١٩٩٥ ، فبعد أن كان (١٤,٥%) عام ١٩٩١ وصل إلى (٢٦٥,٣%) عام ١٩٩٥ وهو العام الذي وَقَّعَ العراق فيه مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة كما ذُكر سابقا ، ولكن السبب في هذه الزيادة أن الإنفاق العام قد ازداد بشكل عام في تلك المدة فحملة إعادة الاعمار بعد حرب الخليج الثانية والحاجة إلى السلع والخدمات المقدمة للإفراد تتطلب زيادة حجم الإنفاق ، وبسبب النقص الحاصل في الناتج المحلي لم يكن يستطيع سد هذا النقص ( من جانب العرض الكلي ) مما زاد من الطلب الكلي الفعلي ومع منع العراق من الاستيراد لتعويض الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي ارتفع المستوى العام للأسعار ارتفاعات عالية جدا ، الا انه يلاحظ أن معدل النمو السنوي قد انخفض بعد عام ١٩٩٥ إذ بلغ (١,٦%) عام ١٩٩٦ ؛ والسبب في هذا الانخفاض هو تدفق الدعم السلعي من الدولة إلى الأفراد عن طريق البطاقة التموينية وتوفير السلع الأساسية في سلة المستهلك مما خفض من حجم الإنفاق النقدي ، وتراوحت معدلات النمو السنوية بين الارتفاع والانخفاض طيلة المدة المتبقية من مدة الدراسة الا أن الأعوام التي تلت الاحتلال عام ٢٠٠٣ يلاحظ فيها الارتفاعات المتباينة في معدلات النمو السنوية للإنفاق الجاري ويلاحظ النسبة الأكبر التي وصل اليها هذا المعدل هي في عام ٢٠٠٨ إذ بلغ (١٠٠,٤%) ؛ وسبب ذلك هو قيام الدولة بتعديل سلم الرواتب لموظفي القطاع العام ، إلا ان هذا المعدل انخفض عام ٢٠٠٩ إذ بلغ (١٠,٨-%) عن عام ٢٠٠٨ ؛ بسبب انخفاض حجم الانفاق العام بعد انخفاض واردات النفط الخام بسبب تأثر اسعاره بالأزمة المالية العالمية وانخفاض اسعاره ، إن الأوضاع غير المستقرة التي مرّ بها الإقتصاد العراقي أدت إلى عجز السياسة المالية عن ملاءمة سياستها مع تلك الأوضاع مع الأخذ بنظر الاعتبار التوجه ذو الطابع العسكري للإنفاق العام قبل ٢٠٠٣ وبعدها ( الإنفاق على الجيش والشرطة لفرض القانون) الذي أرهق موازنات العراق طيلة مدة البحث وجعل من الصعوبة تحديد معدلات نمو متوازية يمكن أن ينمو بها الإنفاق العام الجاري .

جدول (٧) معدلات النمو في الإنفاق الجاري والناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

| السنوات | النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%) | النمو في الإنفاق الجاري (%) |
|---|---|---|
| ١٩٩٠ | – | – |
| ١٩٩١ | -٦٣,٣ | ١٤,٥ |
| ١٩٩٢ | ٣٢,٧ | ٢٣,٥ |
| ١٩٩٣ | ٣٠,٢ | ٨١,٤ |
| ١٩٩٤ | ١٢,١ | ١٧٠,٩ |
| ١٩٩٥ | -٥,٤ | ٢٦٥,٣ |
| ١٩٩٦ | ١١,٩ | ١,٦ |
| ١٩٩٧ | ٢١,٢ | ٧,١ |
| ١٩٩٨ | ٣٤,٨ | ١٣٤,٧ |
| ١٩٩٩ | ١٧,٥ | ٢٨,٤ |
| ٢٠٠٠ | ١,٤ | ٥٣,٢ |
| ٢٠٠١ | ٢,٣ | ٩,١ |
| ٢٠٠٢ | -٦,٩ | ٢٢,٠ |
| ٢٠٠٣ | -٣٣,٦ | -٥٤,١ |
| ٢٠٠٤ | ٥٤,١ | ٢٧٤,٠ |
| ٢٠٠٥ | ٤,٤ | ٧,٨ |
| ٢٠٠٦ | ١٠,١ | ٢,٠ |
| ٢٠٠٧ | ٠,٤ | ٣٩,٣ |
| ٢٠٠٨ | ١٣,٧ | ١٠٠,٤ |
| ٢٠٠٩ | ٥,٥ | -١٠,٨ |

**المصدر :-**

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٦).

وإذا ما تم مقارنة معدلات النمو في الإنفاق العام الجاري مع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي يلاحظ أنها كانت بصفة عامة أكبر، الأمر الذي يشير إلى نتيجة مهمة هي أن الإنفاق الجاري كانت معدلات زيادته أعلى من معدلات الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ودليل ذلك التمويل بالعجز (Deficit Financing) للموازنة العامة والذي بقي ملازماً لها طيلة المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ وهذا ما يوضح ويفسر اتساع الفجوات التضخمية في الإقتصاد العراقي .

كما إن سبب زيادة الإنفاق العام الجاري كانت بسبب زيادة مخصصات بنود هذا الإنفاق ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (٨) ، إذ نلاحظ أن نسب بنود الإنفاق العام الجاري الى اجمالي الانفاق الجاري تختلف من بند الى آخر وحسب سياسة الدولة ومقتضيات الحالة الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، إذ بلغت نسبة دعم الأسعار إلى إجمالي الإنفاق الجاري (٤%) عام ١٩٩٠ ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (٣٥,٧%) عام ١٩٩٥ لتنخفض إلى (٢,٢%) عام ٢٠٠٢ ، إن سعي الدولة إلى توفير المستلزمات السلعية الضرورية تطلب منها إنفاق الأموال لدعم أسعار هذه السلع وكان ذلك واضحاً في نظام البطاقة التموينية لتوفير الغذاء للأفراد ، أما فيما يتعلق بالنفقات التحويلية التي تشكل الجزء الأكبر من الإنفاق العام الجاري فقد بلغت نسبتها إلى إجمالي الإنفاق الجاري (٢٧,٦%) عام ١٩٩٠ لترتفع بعد ذلك إلى (٥٤,٧%) عام ١٩٩٨. وبلغ متوسط نسبة النفقات التحويلية إلى إجمالي الإنفاق الجاري (٤٢%) للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢ وهي نسبة كبيرة على الرغم من ارتفاعها بأكثر من هذا الرقم بعد ٢٠٠٣ ، إلا أن هذه الزيادة الكبيرة وخاصة في النفقات التحويلية يشكل ثقلاً كبيراً على الموازنة العامة بشكل عام وعلى الإنفاق العام خاصةً ، لان هذا النوع من الإنفاق (ليس له مردود للخزينة العامة ) ، إنما يمثل ضغط على جانب الطلب داخل الإقتصاد ، وبنفس التحليل السابق يلاحظ حالة الارتفاع والانخفاض في نسب بنود الإنفاق الجاري الأخرى وخاصة بعد عام ٢٠٠٣ كما هو موضح في الجدول (٩) ، ويعود السبب في ذلك إلى سعي الحكومة إلى توفير سبل الرفاهية وتقديم الدعم السلعي والمادي من خلال زيادة النفقات التحويلية ورواتب الموظفين وكذلك لارتباط الإنفاق العام بالمتغيرات الحاصلة في العراق سواء السياسية أم الإقتصادية التي تحكم سير الإقتصاد العراقي واتجاهات التنمية البشرية والمادية على حدٍ سواء .

جدول (٨) الأهمية النسبية لبعض بنود الإنفاق الجاري إلى إجمالي الإنفاق الجاري في العراق للمدة(١٩٩٠-٢٠٠٢ )

| البند / السنة | دعم الأسعار (%) | الإعانات (%) | النفقات التحويلية (%) | رواتب الموظفين (%) | المستلزمات الخدمية (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٤ | ٤,١ | ٢٧,٦ | ٢٤,٧ | ٢٨,٣ |
| ١٩٩١ | ٩,٦ | _ | ٣٩,٦ | ٢٣,٥ | ١٧,١ |
| ١٩٩٢ | ٢٣,٧ | _ | ٤٥,٨ | ١٧,٩ | ٦,٦ |
| ١٩٩٣ | ٢٤ | _ | ٤٤ | ١٨,١ | ٨,٩ |
| ١٩٩٤ | ٣٥,٥ | _ | ٤٥,٤ | ٩,٢ | ٧,٣ |
| ١٩٩٥ | ٣٥,٧ | _ | ٤٧,٥ | ٧,٣ | ٧,٩ |
| ١٩٩٦ | _ | ٢٩,٣ | ٤٢,٧ | ١١,١ | ١٥,٢ |
| ١٩٩٧ | ١٩,٨ | ٧٥,٩ | ٤٤,٦ | ٩,١ | ١٦,٤ |
| ١٩٩٨ | ١٢,٥ | ١٦,٦ | ٥٤,٧ | ٧,٧ | ١٧,٦ |
| ١٩٩٩ | ٢٠,٩ | ٨,٦ | ٤١,٣ | ٨,٥ | ٨,٤ |
| ٢٠٠٠ | ١٤,٢ | ٨,٨ | ٤٠,٩ | ١٩,٠ | ٢٠,١ |
| ٢٠٠١ | ١,٢ | ٧,٩ | ٢٨,٩ | ٢٥,٦ | ١٩,٢ |
| ٢٠٠٢ | ٢,٢ | ٨,٣ | ٤٢,٥ | ٢٦,١ | ١٥,١ |

**المصدر:**

(١) وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة قسم الإشراف والتنفيذ ، الحسابات الختامية (١٩٩٠، ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠، ٢٠٠٨).

(٢) وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم السياسات الاقتصادية ( سنوات متفرقة ).

.....

جدول ٩ عرض

**٢ : تطور حجم الإنفاق الاستثماري :-**

الإنفاق الاستثماري يعكس مدى رغبة الدولة في تحقيق التنمية ودفع عجلتها قدماً إلى الأمام فهي تختص أساساً في تنمية الموارد المادية والبشرية على حدٍ سواء كما إن دراسة دور القطاعات الإقتصادية في النمو تعد ضرورية ولن تحدث تنمية هذه القطاعات الا من خلال الإنفاق الاستثماري ، فالإنفاق الاستثماري إذاً يعبر عن هيكل الإقتصاد العام ومستوى تطوره ، ويعبر عن مدى مساهمة القطاعات الإنتاجية في نمو العرض الكلي من السلع الاستهلاكية والرأسمالية في الإقتصاد العراقي بالإضافة إلى الخدمات المقدمة .[١]

واستنادا إلى النظرية الإقتصادية فان معدلات الاستثمار المتحققة في الإقتصاد هي الوسيلة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة وهي التي تبين مدى الترابط بين معدلات النمو والإنفاق الاستثماري المتحقق من خلال العلاقة مع الناتج المحلي الإجمالي .[٢] كما إن تكوين الاستثمارات الجديدة يعتبر عاملاً مهماً في تحديد معدل النمو الإقتصادي وزيادة الدخل بمعدلات سريعة لتجاوز معدلات نمو السكان من أجل رفع المستوى المعاشي للأفراد ، من ذلك تتبيّن أهمية الإنفاق الاستثماري باعتباره الشرط الضروري لتحقيق معدلات عالية من النمو المتوازن ، وكذلك رفع معدل دخل الفرد وان لم يكن الشرط الكافي لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة لقطاعات الإقتصاد ككل .ومن خلال الجدول (١٠) يمكن توضيح العلاقة بين الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة . إذ يتضح من الجدول التحسن الملحوظ في نسبة الإنفاق الاستثماري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث على الرغم من الظروف الإقتصادية غير الملائمة التي مرّ بها الإقتصاد العراقي ؛ والسبب في ذلك هو التخصيصات الاستثمارية لإعادة اعمار البنى التحتية بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ ومحاولة تعويض النقص الحاصل في إنتاجية القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعات التحويلية وذلك بمحاولة تأهيل هذه الصناعات ، الا أن الواقع يشير إلى غير ذلك فالاقتصاد العراقي إتصف بالاختلال الهيكلي بسبب اعتماده على الموارد النفطية بدرجة كبيرة وعدم تمكن القطاع الصناعي من تحقيق التراكمات المالية لتمويل الاستثمارات التنموية بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على التخصيصات الاستثمارية في خطط التنمية الإقتصادية على الرغم من تنفيذ

---

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، دائرة الاستثمار الحكومي ، تحليل مستوى الإنفاق الاستثماري وعلاقته بالناتج المحلي الإجمالي للمدة(٢٠٠٤، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩) ، ٢٠٠٩ . ص ٤ .

(٢) بول سامو يلسون ، وليام نورد هاوس ، علم الاقتصاد ، مصدر سابق ، ص ٦١١.

جدول (١٠) نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

| السنوات | الإنفاق الاستثماري (مليار دينار ) (١) | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دينار) (٢) | نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي $\frac{1}{2}\bullet 100=3$ (٣)(*) |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٣٣٨٣,٠ | ٧٦٠٢٢٥,٤ | ٠,٤ |
| ١٩٩١ | ١١١٠,٠ | ٢٧٨٧٥٧,٦ | ٠,٤ |
| ١٩٩٢ | ٥٠٥٩,٠ | ٣٦٩٩٠٧,٠ | ١,٣ |
| ١٩٩٣ | ١٨١٤٩,٠ | ٤٨١٨٤١,٩ | ٣,٧ |
| ١٩٩٤ | ٢٧٦٦٤,٠ | ٥٤٠٢٣٧,٠ | ٥,١ |
| ١٩٩٥ | ٩١٣٤٠,٠ | ٥١١٠٢٣,٧ | ١٧,٨ |
| ١٩٩٦ | ٣٦٩١٣,٠ | ٥٧١٩٦٨,١ | ٦,٤ |
| ١٩٩٧ | ٢٢٤٢٢٣,٠ | ٦٩٣٢٢٦,٨ | ٣٢,٣ |
| ١٩٩٨ | ٣٤٥٦٧٧,٠ | ٩٣٤٨٧٦,٤ | ٣٦,٩ |
| ١٩٩٩ | ٦٥٢٢٠٥,٠ | ١٠٩٩٢٤٤,٣ | ٥٩,٣ |
| ٢٠٠٠ | ١٣١٤٩١٥,٠ | ١١١٤٦٩٤,٩ | ١١٧,٩ |
| ٢٠٠١ | ٢٣٠٥٤٢٥,٠ | ١١٤٠٣٩٠,٣ | ٢٠٢,١ |
| ٢٠٠٢ | ١٧٩٧٤٢٥,٠ | ١٠٦١٧٠٦,٠ | ١٦,٩ |
| ٢٠٠٣ | ١٢٧٠٣٦٦,١ | ٧٠٤٧٤٦,٢ | ١٨٠,٢ |
| ٢٠٠٤ | ٢٤٨٧٧١٨,٠ | ١٠٨٦٤٢١,١ | ٢٢٩,٠ |
| ٢٠٠٥ | ٩٧٤٣٤٧٧,٠ | ١١٣٤٢٣٠,٥ | ٨٥٩,٠ |
| ٢٠٠٦ | ١٦٠١٣٣٩٥,٠ | ١٢٤٩٤٤٧,٩ | ١٢٨١,٦ |
| ٢٠٠٧ | ٣٣٥٧٣٩٣٦,٠ | ١٢٥٤٥٥٢,٥ | ٢٦٧٦,١ |
| ٢٠٠٨ | ٤٦٢٧١٠٦٥,١ | ١٤٢٧٠٣٢,٣ | ٣٢٤٢,٤ |
| ٢٠٠٩ | ١٥٢٤٤٤٣٧,٢ | ١٥٠٥٤١٠,١ | ١٠١٢,٦ |

**المصدر:**

(١) وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة قسم الإشراف والتنفيذ ، الحسابات الختامية (١٩٩٠، ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠، ٢٠٠٨).

(٢) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية (٢٠٠٤-٢٠٠٩).

(٣) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، دائرة الاستثمار الحكومي ، تحليل مستوى الإنفاق الاستثماري وعلاقته بالناتج المحلي الإجمالي للمدة( ٢٠٠٤،٢٠٠٨-٢٠٠٩) ، ٢٠٠٩ ،ص١٦.

(٤) بيانات الجدول (٤)

(*) العمود من عمل الباحث.

العديد من المشاريع الإنتاجية الكبيرة [١] ، إلا أن المعدلات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف وإصلاح الهيكل الإنتاجي ما زالت بعيدة عن المعدلات المطلوب تحقيقها من أجل تسريع عملية النمو .

ويلاحظ من الجدول (١٠) أن نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت (٠,٤%) عام ١٩٩٠ لترتفع بعد ذلك إلى (١٦,٩%) عام ٢٠٠٢ وهو معدل مرتفع الا أن ذلك لا يؤشر رقماً حقيقياً فعلياً ؛ بسبب انخفاض إنتاجية القطاعات الإقتصادية ، وكذلك فان الخلل الفعلي والواضح في البرامج الاستثمارية في العراق هو تدني نسب التنفيذ في الخطط الاستثمارية ، إذ يلاحظ من الجدول(١٠) أن حجم التخصيصات الاستثمارية خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ بلغ حوالي ( ١٠٨٠٨٩٥٩١,١) مليار دينار في حين بلغ المصروف الفعلي ولنفس المدة حوالي (٤٦٣٦٢٥٥٦,٩) مليار دينار وبنسبة تنفيذ بلغت تقريباً ( ٤٢,٩%) وبنسبة نمو سنوية للإنفاق الاستثماري بلغت (١٧٦٠,٠%) فعند مقارنة هذه الأرقام والنسب يلاحظ أن حجم الإنفاق الاستثماري أدى إلى ارتفاع واضح في معدل النمو في العراق على الرغم من تدني نسب التنفيذ فوصل معدل النمو إلى (١٢,٥%)[٢] وهو معدل نمو كبير في فترة قصيرة جدا وهذا ما يؤشر إلى وجود عوامل أخرى مهمة ساهمت بتحقيق هذا المعدل (تشغيل الايدي العاملة العاطلة بالإضافة إلى تحسن الوضع المعاشي لفئات كبيرة من المجتمع بعد تعديل سلم الرواتب وتوفر جميع انواع السلع ).

ومن خلال متابعة الجدول(١١) الذي يوضح معدل النمو السنوي في الإنفاق الاستثماري وكذلك معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إذ يلاحظ التذبذب الكبير في معدلات نمو كلا المتغيرين ففي الوقت الذي بلغت نسبة نمو الإنفاق الاستثماري لسنة١٩٩١ (٦٧,٢-%) بلغت نسبة نمو الناتج المحلي ولنفس السنة (٦٣,٣-%) وكذلك الحال بالنسبة لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ إذ بلغت كلا النسبتين قيمة سالبة ، ولا يختلف الحال عن بقية السنوات خلال مدة البحث وان هذا الناتج يؤكد التحليل السابق بان الإنفاق الاستثماري هو المحفز الوحيد لزيادة الناتج المحلي الإجمالي .

---

(١) صباح كجه جي ، التخطيط الصناعي في العراق أساليبه وتطبيقاته وأجهزته ،ج١، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢. ص ١٥٥.

(٢) د.مايح شبيب الشمري ، مضاعفات المرض الهولندي في الإقتصاد العراقي وضرورة الإصلاح الإقتصادي ، مجلة القادسية للعوم الإقتصادية والإدارية ، المجلد (١٠) ، العدد (٣) ، جامعة القادسية سنة ٢٠٠٨ . ص١٧٢ .

| السنوات | التخصيصات الاستثمارية | | معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (%) |
|---|---|---|---|
| | الزيادة السنوية (مليار دينار) | معدل النمو السنوي (%) | |
| ١٩٩٠ | – | – | – |
| ١٩٩١ | -٢٢٧٣ | -٦٧,٢ | -٦٣,٣ |
| ١٩٩٢ | ٣٩٤٩ | ٣٥٥,٨ | ٣٢,٧ |
| ١٩٩٣ | ١٣٠٩٠ | ٢٥٨,٧ | ٣٠,٢ |
| ١٩٩٤ | ٩٥١٥ | ٥٢,٤ | ١٢,١ |
| ١٩٩٥ | ٦٣٦٧٦ | ٢٣٠,٢ | -٥,٤ |
| ١٩٩٦ | -٥٤٤٢٧ | -٥٩,٦ | ١١,٩ |
| ١٩٩٧ | ١٨٧٣١٠ | ٥٠٧,٤ | ٢١,٢ |
| ١٩٩٨ | ١٢١٤٥٤ | ٥٤,٢ | ٣٤,٨ |
| ١٩٩٩ | ٣٠٦٥٢٨ | ٨٨,٧ | ١٧,٥ |
| ٢٠٠٠ | ٦٦٢٧١٠ | ١٠١,٦ | ١,٤ |
| ٢٠٠١ | ٩٩٠٥١٠ | ٧٥,٣ | ٢,٣ |
| ٢٠٠٢ | -٥٠٨٠٠٠ | -٢٢ | -٦,٩ |
| ٢٠٠٣ | -٥٢٧٠٥٨٩ | -٢٩,٣ | -٣٣,٦ |
| ٢٠٠٤ | ٢٤٨٧٧١٨ | ١٩٥,٨ | ٥٤,١ |
| ٢٠٠٥ | ٧٢٥٥٧٥٩ | ٢٩١,٦ | ٤,٤ |
| ٢٠٠٦ | ٦٢٦٩٩١٨ | ٦٤,٣ | ١٠,٢ |
| ٢٠٠٧ | ١٧٥٦٠٥٤١ | ١٠٩,٦ | ٠,٤ |
| ٢٠٠٨ | ١٢٦٩٧١٢٩١,١ | ٣٧,٨ | ١٣,٧ |
| ٢٠٠٩ | -٣١٠٢٦٦٢٧,٩ | -٦٧,١ | ٥,٥ |

جدول (١١) معدلات النمو السنوية للتخصيصات الاستثمارية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

**المصدر:**

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(١٠)(٥)

## المبحث الثالث : مصادر تمويل الإنفاق العام

مما لاشك فيه أن بنود الإنفاق العام التي تم تحليلها في المبحث السابق ستبقى قاصرة عن التنفيذ من دون أن يكون هناك مصادر لتحصيل الإيرادات العامة ، وتأريخ الفكر الاقتصادي يؤكد دائما على إتباع الدول السياسات والإجراءات المتعددة التي تهدف إلى توسيع مصادر الإيرادات سواء تلك التي تحصل عليها من مصادر طبيعية – استخراجية – كالنفط الخام مثلا ، أم تلك التي تحصل عليها بواسطة فرض قدراتها السيادية كالضرائب والرسوم ، بل هناك شكل ثالث يتمثل في أرباح القطاع العام ناهيك عن طلب القروض الداخلية والخارجية والمنح والمساعدات ، وإذا ما استنفدت الحكومة المصادر السابقة فإنها سوف تضطر إلى معالجة مشكلة شحة الموارد المالية عن طريق الإصدار النقدي الجديد لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة ، ولهذا المصدر من مصادر التمويل آثارٌ كبيرة على الاقتصاد وقد شهد الاقتصاد العراقي هذه الحالة بعد عام ١٩٩٠ كما سيأتي تفصيل ذلك لاحقاً، وسيتم تحليل هيكل الإيرادات العامة وحجمها ضمن هذا المبحث.

**أولاً: تحليل هيكل الإيرادات العامة :**

لم يبين القانون العراقي الطريقة المعتمدة في تقدير الإيرادات العامة كما كان قد فعل في تقدير الإنفاق العام ، وإنما اكتفى بذكر المفردات الأساسية التي تتكون منها الإيرادات .[١] ويكون ذلك بطريقة التقدير المباشر( Direct Estimation ) من خلال استرشاد القائمين على التقدير بالإيرادات التي تحققت في السنوات السابقة فضلاً عن نتائج دراسة الظروف الإقتصادية والاجتماعية والتوقعات التي يمكن أن تكون عليها في السنة المقبلة.[٢] ويعود ذلك إلى الأسباب الآتية :-

١- الظروف الاستثنائية التي مرَّ بها الإقتصاد العراقي ( الحصار الإقتصادي ، منع تصدير النفط الخام لغاية عام ١٩٩٥ ، مذكرة التفاهم واستئناف تصدير النفط تحت رعاية الأمم المتحدة ، تعاظم إيرادات النفط الخام بعد عام ٢٠٠٣) كلها أسباب لا يمكن معها تقدير الإيرادات بصورة دقيقة ، كارتباط سعر النفط الخام بالسوق الدولية فضلاً عن القدرة التصديرية والطلب على النفط الخام العراقي.

٢ – الخلل الواضح في هيكلية الموازنة العامة بجانبيها النفقات والإيرادات من ناحية العجز والفائض، فالموازنة العراقية تعاني من العجز منذ عام ١٩٨٠ بالإضافة إلى عدم استقرار قيمة الدينار العراقي

---

(١) د. يسرى مهدي حسن السامرائي ومحمد حميد خليل ، الموازنة العامة ودورها في تمويل التنمية البشرية في العراق ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت ، ٢٠٠٩ . ص٣٠.

(٢) قانون الإدارة المالية رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ ، المادة (٧) من القسم (٤).

وضعف قوته الشرائية خاصة بعد عام ١٩٩١ مما دعت الضرورة الى تمويل الإنفاق العام المتزايد لمسايرة تلك الأوضاع وخاصة الارتفاع في المستوى العام للأسعار .[١]

وبصورةٍ عامة تبنت الموازنة العراقية التبويب الإقتصادي للإيرادات العامة وهو التبويب الذي يقسمها إلى تسع مجموعات رئيسية يسمى كل منها بالعدد وهو يقابل الفصل بالنسبة للإنفاق العام ، ويقسم العدد إلى مجموعة متجانسة من الإيرادات لها طبيعتها الخاصة بها بحيث أنها تمكن المخطط المالي من جمع المعلومات والبيانات بسهولة واتخاذ القرار المناسب للمستقبل.[٢] ويكون ترتيب المجموعات (الأعداد ) كالآتي [٣]:-

١ – إيرادات الكمارك تم استبدالها بـ ( رسم إعادة الاعمار بعد عام ٢٠٠٣ ).

٢ – اجور الخدمات العامة .

٣ – دخل الفوائد .

٤ – الدومين العام .

٥ – الضرائب .

٦ – الرسوم (Duties).

٧ – القروض العامة ( داخلية وخارجية ).

٨ – المنح والمساعدات .

٩ – الضرائب والرسوم الاخرى .

إلا انه تجدر الإشارة إلى أنَّ هناك اختلافاً بسيطاً في مضمون هذه الإيرادات في موازنة كل سنة عن الأخرى كاختلاف التسمية لنفس الوعاء أو النوع وهكذا .

## ثانياً: تحليل حجم الإيرادات العامة :

لمعرفة حجم الإيرادات العامة ونسبة مساهمتها في تمويل الإنفاق العام لابد ان تفصّل هذه الإيرادات حسب نوعها وكما يأتي:-

**١ – الضرائب (Taxes):-**

تُعد الضرائب من الإيرادات السيادية المهمة بالنسبة للإيرادات العامة للدولة ، إذ يمكن تعريفها بأنها ( أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء المالية

---

(١) علاء جلوب فهد ، الموازنة الفدرالية العراقية ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، قسم السياسات الإقتصادية ، بغداد ،٢٠٠٧، ص٣.

(٢) د. سالم عبد الحسن رسن ، قراءة في موازنات العراق الفدرالية ، الأبعاد والتصورات ، مصدر سابق ، ص١٠٨.

(٣) وزارة المالية ، اعداد ومناقشة واقرار الموازنات الاتحادية في العراق ، دراسة معدة من قبل دائرة الموازنة العامة ، قسم التخطيط والمتابعة ، ٢٠٠٩ ، ص٢٣.

العامة).[1] وعرفها بعضهم على أنها ( فريضة مالية تأخذها الدولة جبرا من الوحدات الإقتصادية حسب مقدرتها التكليفية بدون مقابل وبصورة نهائية لتمويل الإنفاق العام ولتحقيق أهداف الدولة النابعة من فلسفتها الإقتصادية والسياسية ).[2]

يتضح من تعريف الضريبة بأنها اقتطاع نقدي لجزء من الدخل وتتم بصورة إجبارية وتفرضها الدولة أو إحدى مؤسساتها العامة على الأفراد والوحدات الإقتصادية غير الحكومية من دون مقابل ، أي ان الدولة تقتطع جزء من دخل المكلف وفقاً لمقدرته التكليفية ، وتعد الضرائب وسيلة لتدخل الدولة في الحياة الإقتصادية والاجتماعية وكذلك لتمويل خزينة الدولة بالإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة ، وبالإمكان معرفة الهيكل الضريبي في العراق من خلال المخطط الآتي :-

المخطط (٢) الهيكل الضريبي في العراق

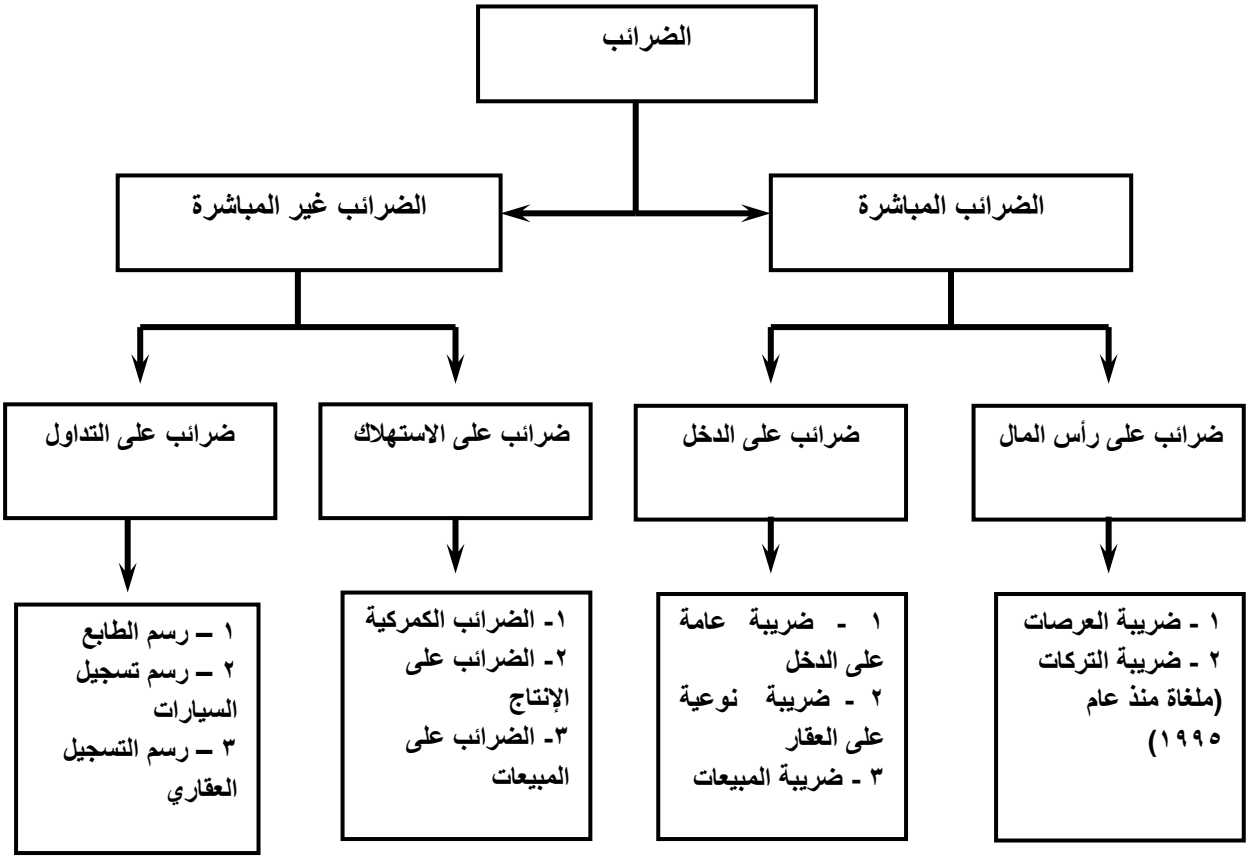


**المصدر** : د. سامي الانروشي ، دورة الموازنة العامة في العراق ، أمانة مجلس النواب العراقي ، ٢٠٠٩، ص٩ .

---

(١) د. عبد الكريم طاهر ، اختبار فاعلية الأدوات المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (٣) العدد(٧) كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، ١٩٩٦. ص١٠٠.

(٢) د. سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، مصدر سابق ، ص١١٨.

وبعد استعراض هيكل الضرائب في العراق فانه بالإمكان تحليل دور الضرائب في الإقتصاد العراقي من خلال دورها في تمويل الإنفاق العام ونسبتها إلى مصادر التمويل الأخرى والجدول (٢٠) يوضح ذلك، اذ نلاحظ أن الإيرادات الضريبية قد ارتفعت حصيلتها بشكل كبير فقد بلغت عام ١٩٩٠ (٩١٥) مليار دينار لترتفع إلى (١٣٦٤١) مليار دينار عام ١٩٩٥ وبنسبة نمو بلغت (١٣٩٠,٨%) وهي نسبة نمو كبيرة ، لترتفع بعد ذلك إلى (٤١٥٨٤١) مليار دينار عام ٢٠٠٢ وبنسبة نمو قدرها (٢٩٤٨,٤%) عن عام ١٩٩٥ إذ يلاحظ ان هذه النسبة قد ازدادت ؛ والسبب في ذلك أن الحكومة في تلك المدة (١٩٩٥-٢٠٠٢) عملت على زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع أوعيتها حتى إن الإدارة الضريبية في تلك المدة تجاوزت في بعض الأحيان على النصوص القانونية من اجل زيادة الإيرادات العامة وما تقتضي الضرورة في تلك المدة بسبب زيادة حجم المعروض النقدي ، وأصبح واضحاً تشدد الإدارة الضريبية في العراق في فرض وجباية الضرائب الذي لا يمكن وصفه بأنه إصلاحات اقتصادية بقدر ما هو وسيلة في اعتماد آليات جديدة أكثر حزماً وشدة في فرض وجباية الضرائب بسبب النقص الحاصل في إيرادات الدولة من النفط الخام فضلاً عن ضعف إنتاجية القطاعات الإقتصادية في تمويل نفقات الموازنة العامة .[1] يضاف إلى ذلك سماح الدولة ببعض التحرك التجاري الأمر الذي رفع من حصيلة الضرائب السلعية في هذه المدة وخاصةً بعد التحسن النسبي بعد عام ١٩٩٥.

أما فيما يخص المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩) فيلاحظ أن معدل النمو السنوي لهذه المدة بلغ (١٠٨٤,٥%) ؛ والسبب في هذا الانخفاض هو التهرب الضريبي (Tax Evasion) وضعف السلطة الجبائية في تلك المدة فضلاً عن انحسار اوعية الضرائب ، ومن خلال استعراض نسبة الضرائب إلى إجمالي الإنفاق العام والإيراد العام والناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث ، وما تشير اليه بيانات الجدول (٢٠) يلاحظ أن متوسط الأهمية النسبية للإيراد الضريبي إلى إجمالي الإنفاق العام للمدة (١٩٩٠-١٩٩٥) قد بلغت (٢,٧%) وهي نسبة منخفضة جداً ؛ والسبب هو آثار الحصار الإقتصادي وانخفاض المقدرة التكليفية للأفراد والوحدات بسبب انخفاض الدخول ، لتتبع الدولة – بعد التحسن النسبي في الأوضاع الإقتصادية ومع ارتفاع معدلات المستوى العام للأسعار – سياسة ضريبية اشدُّ حزماً بعد عام ١٩٩٦ إذ بلغت الأهمية النسبية للإيراد الضريبي الى إجمالي الإنفاق العام خلال المدة (١٩٩٦-٢٠٠٢) (١٥,٨%) لتنخفض بعد ذلك إلى(٢,٢%) خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٩) الا انها هذا الانخفاض

---

(1) مازن صباح احمد ، النظام الضريبي في العراق ( الواقع ودواعي الإصلاح ) ، وزارة المالية قسم السياسات الإقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٦، ص١٩.

جدول (٢٠) الإيراد الضريبي ونسبة مساهمتهُ إلى إجمالي الإنفاق العام والإيراد العام والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

| السنوات | الإيراد الضريبي (مليار دينار) | الإيرادات العامة (مليار دينار) | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار) | نسبة مساهمته إلى الإنفاق العام(%) | نسبة مساهمته إلى الإيراد العام (%) | نسبة مساهمته إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٩١٥ | ٨٤٩١ | ٥٥٩٢٦,٥ | ٦,٥ | ١٠,٨ | ١,٦ |
| ١٩٩١ | ٤١١ | ٤٢٢٨ | ٤٢٤٥١,٦ | ٢,٣ | ٩,٧ | ٠,٩ |
| ١٩٩٢ | ٥٧٨ | ٥٠٤٧ | ١١٥١٠,٤ | ١,٧ | ١١,٥ | ٠,٥ |
| ١٩٩٣ | ١٣٠٠ | ٨٩٩٧ | ٣٢١٦٤٦,٩ | ١,٨ | ١٤,٤ | ٠,٤ |
| ١٩٩٤ | ٣٤٣٦ | ٢٥٦٥٩ | ١٦٥٨٣٢٥,٨ | ١,٧ | ١٣,٤ | ٠,٢ |
| ١٩٩٥ | ١٣٦٤١ | ١٠٦٩٨٦ | ٦٦٩٥٤٨٢,٩ | ١,٩ | ١٢,٨ | ٠,٢ |
| ١٩٩٦ | ٢٩٧٠٠ | ١٧٨٠١٣ | ٦٥٠٠٩٢٤,٦ | ٥,٤ | ١٦,٧ | ٠,٤ |
| ١٩٩٧ | ٧٢٢٦٤ | ٤١٠٥٣٧ | ١٥٠٩٣١٤٤,٠ | ١١,٩ | ١٧,٦ | ٠,٤ |
| ١٩٩٨ | ١٢٩٠٨١ | ٥٢٠٤٣٠ | ١٧١٢٥٨٤٧,٥ | ١,٤ | ٢٤,٨ | ٠,٧ |
| ١٩٩٩ | ٢٢٩٥٤٨ | ٧١٩٠٦٥ | ٣٤٤٦٤٠١٢,٦ | ٢٢,٢ | ٣١,٩ | ٠,٦ |
| ٢٠٠٠ | ٣٢٨١١٣ | ١١٣٣٠٣٤ | ٥٠٢١٣٦٩٩,٩ | ٢١,٩ | ٢٨,٩ | ٠,٦ |
| ٢٠٠١ | ٣٨٧٤٤١ | ١٢٨٩٢٤٦ | ٤١٣١٤٥٦٨,٥ | ١٨,٧ | ٣٠,٠ | ٠,٩ |
| ٢٠٠٢ | ٤١٥٨٤١ | ١٩٧١١٢٥ | ٤١٠٢٢٩٢٧,٤ | ١٦,٥ | ٢١,١ | ١,٠ |
| ٢٠٠٣ | ٣٤٩ | ١٥٩٨٥٥٢٧ | ٢٩٥٨٥٧٨٨,٦ | ٠,٠٠٧ | ٠,٠٠٢ | ٠,٠٠١ |
| ٢٠٠٤ | ١٥٩٦٤٤ | ٣٢٩٨٨٨٥٠ | ٥٣٢٣٥٣٥٧,٧ | ٠,٥ | ٠,٥ | ٠,٢ |
| ٢٠٠٥ | ٤٩٥٢٨٢ | ٤٠٤٣٥٧٤٠ | ٧٣٥٣٣٥٩٨,٦ | ١,٦ | ١,٢ | ٠,٦ |
| ٢٠٠٦ | ٥٩١٢٢٩ | ٤٩٠٩٨٨٣٩ | ٩٥٥٨٧٩٥٤,٨ | ١,٤ | ١,٢ | ٠,٦ |
| ٢٠٠٧ | ١٢٢٨٣٦ | ٥٢٠٤٦٦٩٨ | ١٠٧٨٢٨٤٦٢,٨ | ٠,٣ | ٠,٢ | ٠,١ |
| ٢٠٠٨ | ٤٨٠٢٨٧٠ | ٥٠٧٧٧٥٠٨١ | ١٥٥٦٣٦٧٨٣,٣ | ٨,٢ | ٠,٩ | ٣,٠ |
| ٢٠٠٩ | ١٨٩١٠٣٩ | ٥٥٢٠٩٣٥٣ | ١٣٩٣٣٠٧٢٥,٤ | ٣,٦ | ٣,٤ | ١٣,٥ |

( المتوسط )

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٠-١٩٩٥ | ٢,٧ | ١٢,١ | ٠,٦ |
| ١٩٩٦-٢٠٠٢ | ١٤ | ٢٤,٥ | ٠,٦ |
| ٢٠٠٣-٢٠٠٩ | ٢,٢ | ١,١ | ٢,٥ |

**المصدر** : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

(١) السنوات (١٩٩٠-٢٠٠٢) راجي محيل الخفاجي ، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في العراق للمدة ١٩٨٧-٢٠٠٧ ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٩. ص٢٠٣.

(٢) السنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٩)وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم المعلومات الفنية ، بغداد ، ٢٠٠٩.

(٣) وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة ، قسم الاشراف والتنفيذ ، الحسابات الختامية لسنوات مختلفة .

(٤) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، دائرة الحسابات القومية ، نشرات سنوية متفرقة.

(٥) بيانات الجدول (٤).

كان بسبب التهرب الضريبي وانحسار أوعية الضرائب وضعف السلطة الجبائية كما ذكر سابقاً رغم تحسن حصيلة الايراد الضريبي عام ٢٠٠٩. أما فيما يخص نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية إلى الإيراد العام فيلاحظ أنها بلغت خلال المدة (١٩٩٠-١٩٩٥) متوسطاً قدرهُ (١٢,١%) لترتفع بعد ذلك إلى (٢٤,٥%) للمدة (١٩٩٦-٢٠٠٢) بفضل السياسات الجديدة للإدارة الضريبة ، لتنخفض بعد ذلك إلى (١,١%) خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٩) ؛ بسبب الاعتماد على الريع النفطي بالإضافة الى ضعف الجهاز الضريبي في استحصال الضرائب وتفشي الفساد الاداري والمالي فيه.

أما فيما يخص نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي فهي منخفضة جدا فقد بلغ متوسط المدة (١٩٩٠-١٩٩٥) (٠,٦%) ليستمر الحال وبنفس النسبة للمدة (١٩٩٦-٢٠٠٢) على الرغم من زيادة حجم الضرائب في تلك المدة ، أما المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٩) فقد اظهر الإيراد الضريبي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي متوسطاً قدرهُ (٢,٥%) وهذا المتوسط اكبر من سابقه بسبب ارتفاع حصيلة الضرائب لعام ٢٠٠٩ بسبب التحسن الملحوظ في دور الاجهزة الضريبية لذلك العام اما الاعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٩ فهي تعاني من انخفاض حصيلة الضرائب لأسباب عديدة تمت الاشارة اليها سابقاً.

يلاحظ من التحليل السابق أن المدة ١٩٩٦-٢٠٠٢ قد شهدت زيادة في مساهمة الإيرادات الضريبية بالنسبة إلى إجمالي الإنفاق العام وكذلك الإيراد العام ، فبعد التحسن النسبي الذي طرأ على الإقتصاد العراقي وخاصةً بعد توقيع مذكرة التفاهم وتقديم الدعم السلعي للمواطنين أصبح الوعاء الضريبي أوسع وخاصة على الدخل ، لذلك سعت الدولة ومن خلال إجراءات السياسة المالية إلى تخفيض الإنفاق الجاري الأمر الذي ساهم في رفع الأهمية النسبية لمصادر الإيراد الضريبي ، فالدولة تسعى من خلال هذه السياسة إلى التقليل من حدة التضخم من جانب ومن جانب آخر توفير مورد مالي للخزانة العامة للدولة ، وكما يبدو أن وضع قيمة الدينار العراقي مع انخفاض قوته الشرائية لا يسمح بذلك مع الأخذ بنظر الاعتبار العجز الذي تعاني منه الموازنة العامة ، مما جعل من الإيراد الضريبي أداة غير فعّالة في الإقتصاد العراقي الا بقدر يسير ، ويتضح ذلك أكثر حينما يُنظر إلى لجوء الدولة إلى تمويل إنفاقها العام من مصادر غير اعتيادية مما يؤدي إلى استفحال ظاهرة التضخم على الرغم من الإجراءات المتشددة التي اتبعتها الإدارة الضريبية في تلك المدة .

كما إن سبب انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإنفاق العام والإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي هو وقوع الإقتصاد العراقي في مرحلة التضخم الركودي (تضخم وبطالة متزامنين) إذ يترتب عليه انخفاض قدرة المكلف على الوفاء بالتزاماته الضريبية ومن ثمَّ البحث عن مسالك التهرب من دفع الضريبة ، الا إن سياسة الدولة في السنوات الأربع الأخيرة أجرت تعديلات على التشريع الضريبي العراقي فجعلت من أسباب التهرب الضريبي والازدواج الضريبي أسباب غير ممكنة التطبيق ، إذ لم يعد المكلف يعاني من ارتفاع السعر الضريبي بسبب التخفيضات التي منحت لأسعار عدة أنواع من الضرائب بالإضافة إلى السماحات التي منحت للمكلف وتقليص العديد من أنواع الرسوم الكمركية واقتصارها على رسم إعادة إعمار العراق وبنسب رمزية ، كلها أسباب أدت إلى انخفاض نسب مساهمة الضرائب في التمويل[1].

بعد استعراض وتحليل دور الإيراد الضريبي بشكل عام لابد من تحليل مكونات الإيراد الضريبي وكما يأتي :-

أ – حجم الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومعدلات نموها :-

تتكون الضرائب في العراق من الضرائب المباشرة (Direct Taxes) وتتكون من (الضرائب على الدخل وضرائب على رأس المال) ، والضرائب غير المباشرة (indirect Taxes) وتتكون من (ضرائب على الاستهلاك وضرائب على التداول ) ، وقد تم تفصيل ذلك أكثر في المخطط (٢) . ولمعرفة حجم الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ونسبة نموها يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (٢١) ، إذ نلاحظ من هذا الجدول حجم الضرائب المباشرة التي بلغت (٢٤٠,٦) مليار دينار عام ١٩٩٠ لترتفع بعد ذلك إلى (٣٠٠١) مليار دينار عام ١٩٩٥ وبنسبة نمو سنوي بلغت (١٥٤,٦%) عن عام ١٩٩٤ ، يلاحظ من ذلك أن الضرائب المباشرة كانت في ارتفاع مستمر في حصيلتها ، ويلاحظ هذا الارتفاع في عام ١٩٩٦ إذ بلغت حصيلة الضرائب المباشرة (١٦٣٣٥) مليار دينار وبنسبة نمو قدرها (٤٤٤,٣%) لتنخفض إلى (١٥٥٥٢٤,٥) مليار دينار عام ٢٠٠٢ وبمعدل نمو سنوي سالب قدره (٢,١-%) عن عام ٢٠٠١ (١٥٨٨٥٠,٨) مليار دينار؛ وأسباب هذا الانخفاض – بين عام ٢٠٠١ و٢٠٠٢ – تم تفصيلها سابقاً ، أما فيما يخص المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩) ، فيلاحظ أن معدلات النمو السنوية لحصيلة الضرائب المباشرة في ارتفاع باستثناء عام ٢٠٠٦ إذ سجلت معدل نمو سنوي سالب

(1) وزارة المالية ، أسباب التهرب الضريبي في العراق، دراسة أُعدت من قبل الدائرة الاقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٦، ص٩.

بلغ (٢٢,٥-%) بسبب التهرب الضريبي وضعف الاجهزة الجبائية نتيجة الظروف غير المستقرة. وكذلك يوضح الجدول (٢١) حجم الضرائب غير المباشرة إذ يلاحظ أن حجم الضرائب غير المباشرة أكبر من حجم الضرائب المباشرة ، فقد بلغت حصيلتها عام ١٩٩٠ (٦٧٤,٣) مليار دينار لتصل إلى (١٠٦٣٩,٩) مليار دينار عام ١٩٩٥ وبنسبة نمو قدرها (٣٧١,٣%) لتواصل الارتفاع في حصيلتها إلى (٢٦٠٣١٧,٧) مليار دينار عام ٢٠٠٢ و(٢٩٠٥٧٣٦,٣) مليار دينار عام ٢٠٠٨.

إن الارتفاع في حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة إنما هو ارتفاع ظاهري فقد واكب هذا الارتفاع معدلات التضخم العالية وعجز الموازنة العامة العراقية شبه المزمن طيلة المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ ، فلم تعالج هذه الضرائب أياً من المشاكل التي عانى منها الاقتصاد العراقي في تلك المدة ، ويتضح ذلك من خلال أهمية الضرائب المباشرة وغير المباشرة بالنسبة إلى إجمالي الإنفاق العام والإيرادات العامة والإيراد الضريبي والناتج المحلي الإجمالي.

جدول (٢١) الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ومعدلات نموها السنوية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

| السنوات | الضرائب المباشرة ( مليار دينار ) | معدل النمو السنوي (%) | الضرائب غير المباشرة ( مليار دينار ) | معدل النمو السنوي (%) |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٢٤٠,٦ | - | ٦٧٤,٣ | - |
| ١٩٩١ | ١٣٠,٢ | -٤٥,٩ | ٢٨٠,٧ | -٥٨,٤ |
| ١٩٩٢ | ٢١٩,٦ | ٦٨,٧ | ٣٥٨,٣ | ٢٧,٦ |
| ١٩٩٣ | ٥٢٥,٢ | ١٣٩,٢ | ٧٧٤,٨ | ١١٦,٢ |
| ١٩٩٤ | ١١٧٨,٥ | ١٢٤,٤ | ٢٢٥٧,٤ | ١٩١,٤ |
| ١٩٩٥ | ٣٠٠١,٠ | ١٥٤,٦ | ١٠٦٣٩,٩ | ٣٧١,٣ |
| ١٩٩٦ | ١٦٣٣٥,٠ | ٤٤٤,٣ | ١٣٣٦٥,٠ | ٢٥,٦ |
| ١٩٩٧ | ٣٢٥١٨,٨ | ٩٩,١ | ٣٩٧٤٥,٣ | ١٩٧,٤ |
| ١٩٩٨ | ٥٥٢٤٦,٦ | ٦٩,٩ | ٧٣٨٣٤,٣ | ٨٥,٨ |
| ١٩٩٩ | ١٠٧٨٨٧,٥ | ٩٥,٣ | ١٢١٦٦٠,٤ | ٦٤,٧ |
| ٢٠٠٠ | ١٥٤٢١٣,١ | ٤٢,٩ | ١٧٣٨٩٩,٨ | ٤٢,٩ |
| ٢٠٠١ | ١٥٨٨٥٠,٨ | ٣,٠ | ٢٢٨٥٩٠,١ | ٣١,٤ |
| ٢٠٠٢ | ١٥٥٥٢٤,٥ | -٢,١ | ٢٦٠٣١٧,٧ | ١٣,٩ |
| ٢٠٠٣ | - | - | - | - |
| ٢٠٠٤ | ٧٩٦٦٢,٣ | - | ٨٠٧٧٩,٨ | - |
| ٢٠٠٥ | ٢٠٧٥٢٣,١ | ١٦٠,٥ | ٢٨٨١٢٣,٠ | ٢٥٦,٧ |
| ٢٠٠٦ | ١٦٠٨١٤,٢ | -٢٢,٥ | ٤٣٠٤١٤,٧ | ٤٩,٤ |
| ٢٠٠٧ | ٥٨٧١٤٤,٦ | ٢٦٥,١ | ٦٤١١٩١,٤ | ٤٩,٠ |
| ٢٠٠٨ | ١٨٩٧١٣٣,٦ | ٢٢٣,١ | ٢٩٠٥٧٣٦,٣ | ٣٥٣,٢ |
| ٢٠٠٩ | ٧٥٦٤١٥٩,٦ | ٢٩٨,٧ | ١١٣٤٦٢٣٩,٤ | ٢٩٠,٤ |

**المصدر** :

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

(١) السنوات (١٩٩٠-٢٠٠٢)، محمد سامي عبد الله ، الدور التمويلي للضرائب في بلدان عربية مختارة للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،٢٠٠٥، ١٠٧.

(٢) السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٩)، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم المعلومات الفنية ، بغداد ، موازنات سنوات مختلفة.

ب – الأهمية النسبية للضرائب المباشرة :-

اتضح من الجدول (٢١) انخفاض حصيلة الضرائب المباشرة عن حصيلة الضرائب غير المباشرة ويتضح ذلك أكثر من خلال متابعة الأهمية النسبية للضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة والإيراد الضريبي وإجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ، ويكون ذلك من خلال الجدول (٢٢) ، فقد بلغ متوسط الأهمية النسبية للضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة خلال المدة ١٩٩٠-١٩٩٤ (٤,١%) أما الإيراد الضريبي فقد بلغت نسبته ولنفس المدة (٣٤,١٢%) ، أي ما يقارب ثلث حجم الإيراد الضريبي هو من الضرائب المباشرة والباقي ضرائب غير مباشرة ، أما بالنسبة لأهميتها إلى إجمالي الإنفاق العام فيلاحظ أنها منخفضة أيضا ولنفس المدة فقد بلغت (٠,٩%) وهذا يدل على أن الضرائب المباشرة لم تسهم بالجزء الكافي في تمويل الإنفاق العام ، وبلغت نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته (٠,٥%) خلال نفس المدة ١٩٩٠-١٩٩٤.

أما في ما يخص المدة ١٩٩٥-٢٠٠٢ فيلاحظ أن الأهمية النسبية للضرائب المباشرة الى اجمالي الايرادات العامة قد ارتفعت عن المدة السابقة إذ بلغت (٩,٩%) أما نسبتها إلى إجمالي الإيراد الضريبي فقد بلغت (٤٢,٢%)، أما بالنسبة إلى إجمالي الإنفاق العام فقد بلغت أهميتها النسبية (٦,٢%) وبالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (١,١%) وهي نسبة منخفضة .

أما خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ فقد بلغت الأهمية النسبية للضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة (٢,٧%) ، أي أنها انخفضت كثيراً عن سابقتها بحكم السياسات الجديدة المتبعة من قبل الدولة في تخفيف الإيرادات الضريبية بتخفيض أسعار الضريبة كما ذُكرَ سابقا ، أما بالنسبة لأهميتها إلى الإيراد الضريبي فإنها شكلت نسبة مرتفعة عن سابقتها فقد بلغت (١٧٢,٨%) ، أما بالنسبة لأهميتها إلى إجمالي الإنفاق العام فهي منخفضة فقد بلغت (٣,٥%) وهي منخفضة جداً ؛ بسبب الاعتماد على إيرادات النفط الخام في تمويل الإنفاق العام ، ولا يختلف الحال بالنسبة لأهمية الضرائب المباشرة إلى إجمالي الناتج المحلي فقد بلغت (١,٥%) ، وهي أيضاً نسبة متدنية ، اما فيما يخص مدة البحث ١٩٩٠-٢٠٠٩ فيلاحظ ان نسبتها منخفضة وسبب هذا الانخفاض هو انخفاض حصيلة الضرائب بصورة عامة لأسباب ورد ذكرها سابقاً.

جدول (٢٢) الأهمية النسبية للضرائب المباشرة بالنسبة إلى كل من إجمالي الإيرادات العامة والإيراد

| البند / السنة | الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة (%) | الضرائب المباشرة إلى الإيرادات الضريبية (%) | الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإنفاق العام (%) | الضرائب المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٢,٨ | ٢٦,٣ | ١,٧ | ٠,٤ |
| ١٩٩١ | ٣,١ | ٣١,٦ | ٠,٧ | ٠,٣ |
| ١٩٩٢ | ٤,٤ | ٣٨ | ٠,٧ | ١,٩ |
| ١٩٩٣ | ٥,٨ | ٤٠,٤ | ٠,٨ | ٠,١ |
| ١٩٩٤ | ٤,٦ | ٣٤,٣ | ٠,٦ | ٠,٠٧ |

الضريبي وإجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي( بالأسعار الجارية ) في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ٢,٨ | ٢٢ | ٠,٤ | ٠,٠٤ |
| ١٩٩٦ | ٩,٢ | ٥٥ | ٣,٠ | ٠,٢ |
| ١٩٩٧ | ٧,٩ | ٤٥ | ٥,٤ | ٠,٢ |
| ١٩٩٨ | ١٠,٦ | ٤٢,٨ | ٦,٠ | ٠,٣ |
| ١٩٩٩ | ١٥,٠ | ٤٧ | ١٠,٣ | ٠,٣ |
| ٢٠٠٠ | ١٣,٦ | ٤٧ | ١٠,٢ | ٠,٣ |
| ٢٠٠١ | ١٢,٣ | ٤١ | ٧,٦ | ٠,٤ |
| ٢٠٠٢ | ٧,٩ | ٣٧,٤ | ٦,٢ | ٠,٤ |
| ٢٠٠٣ | - | - | - | - |
| ٢٠٠٤ | ٠,٢ | ٤٩,٩ | ٠,٣ | ٠,١ |
| ٢٠٠٥ | ٠,٥ | ٤١,٩ | ٠,٧ | ٠,٢ |
| ٢٠٠٦ | ٠,٣ | ٢٧,٢ | ٠,٤ | ٠,١ |
| ٢٠٠٧ | ١,٢ | ٤٧٨,٠ | ١,٨ | ١,٧ |
| ٢٠٠٨ | ٠,٤ | ٣٩,٥ | ٣,٣ | ١,٢ |
| ٢٠٠٩ | ١٣,٧ | ٤٠٠,٠ | ١٤,٤ | ٥,٤ |

( المتوسط السنوي )

**المصدر:**

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (٤) (٢٠) (٢١).

ج – الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة :–

لمعرفة الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية وإجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي ومقارنتها بالأهمية النسبية للضرائب المباشرة يمكن متابعة الجدول (٢٣) الذي يوضح ذلك.

يلاحظ من الجدول (٢٣) أن الأهمية النسبية إلى إجمالي الإيرادات العامة قد بلغت خلال

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٤-١٩٩٠ | ٤,١ | ٣٤,١٢ | ٠,٩ | ٠,٥ |
| ٢٠٠٢-١٩٩٥ | ٩,٩ | ٤٢,٢ | ٦,٢ | ٠,٢ |
| ٢٠٠٩-٢٠٠٤ | ٢,٧ | ١٧٢,٨ | ٣,٥ | ١,٤ |
| ٢٠٠٩-١٩٩٠ | ٦,١ | ٨١,٣ | ٣,٩ | ٠,٧ |

المدة ١٩٩٠–١٩٩٤ (٧,٨%) وبالنسبة إلى الإيراد الضريبي فقد بلغت (٦٥,٩%) وهي نسبة كبيرة إذ تشكل أكثر من ثلثي الإيراد الضريبي أضف إلى ذلك أن نسبة مساهمتها تجاوزت نسبة مساهمة الضرائب المباشرة للمدة نفسها ، أما بالنسبة إلى إجمالي الإنفاق العام فقد بلغت نسبتها (١,٩%) وهي أيضاً منخفضة بسبب اعتماد الدولة في تمويل نفقاتها على مصادر غير اعتيادية

في تلك المدة كالإصدار النقدي الجديد ، وبنسبة (١,٠%) كانت مساهمة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الناتج المحلي . أما فيما يخص المدة ١٩٩٥-٢٠٠٢ فقد بلغ متوسط نسبة مساهمتها إلى إجمالي الإيرادات الضريبة (١٣,١%) ، وهي نسبة مرتفعة قياساً إلى نسبتها في بداية مدة البحث ؛ والسبب في ذلك إجراءات الإدارة الضريبة المتشددة في تلك المدة إضافة إلى السماح ببعض التبادل التجاري قد زاد من الضرائب الكمركية ، وانعكس ذلك على نسبة مساهمتها إلى إجمالي الإيراد الضريبي فقد بلغت (٥٧,٩%) ، أما فيما يخص نسبة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الإنفاق العام فهي أيضاً منخفضة فقد بلغت (٧,٩%) وكذلك الحال بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي فقد بلغت (٠,٣%). ويلاحظ من المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ أن هذه النسبة انخفضت بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة فقد بلغت (٤,٠%) نتيجة الاعتماد الكبير على إيرادات النفط الخام ، أما بالنسبة إلى الإيراد الضريبي فقد ارتفعت هذه النسبة عن سابقتها إذ بلغت (٢٢٧,٤%) على الرغم من تخفيض أسعار الضرائب في تلك المدة وخاصةً الضرائب الكمركية التي استبدلت برسم إعادة إعمار العراق * الذي استثني منه العديد من السلع مما قلل من حجم الضرائب المفروضة مما انعكس في نسبة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (٥,١%) ، (١,٩%) على التوالي .

جدول (٢٣) الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة بالنسبة إلى كل من إجمالي الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية وإجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي( بالأسعار الجارية ) في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

(*) فُرض هذا الرسم بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (٣٨) في ٢٠٠٣/٩/١٩ ، وقد بلغت نسبة الرسم (٥%) على السلع المستوردة باستثناء بعض السلع وهي ( المواد الغذائية ، الأدوية ، الملابس، الكتب والقرطاسية ) .

( المتوسط السنوي )

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٤-١٩٩٠ | ٧,٨ | ٦٥,٩ | ١,٩ | ١,٠ |
| ٢٠٠٢-١٩٩٥ | ١٣,١ | ٥٧,٩ | ٧,٩ | ٠,٣ |
| ٢٠٠٩-٢٠٠٤ | ٤,٠ | ٢٢٧,٤ | ٥,١ | ١,٩ |
| ٢٠٠٩-١٩٩٠ | ٨,٨ | ١١٣,٥ | ٥,٥ | ١,٠ |

| البند / السنة | الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة (%) | الضرائب غير المباشرة إلى الإيرادات الضريبية (%) | الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الإنفاق العام (%) | الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٧,٩ | ٧٣,٧ | ٤,٨ | ١,٢ |
| ١٩٩١ | ٦,٦ | ٦٨,٣ | ١,٦ | ٠,٧ |
| ١٩٩٢ | ٧,١ | ٦٢ | ١,١ | ٣,١ |
| ١٩٩٣ | ٨,٦ | ٥٩,٦ | ١,١ | ٠,٢ |
| ١٩٩٤ | ٨,٨ | ٦٥,٧ | ١,١ | ٠,١ |
| ١٩٩٥ | ٩,٩ | ٧٨ | ١,٥ | ٠,١ |
| ١٩٩٦ | ٧,٥ | ٤٥ | ٢,٥ | ٠,٢ |
| ١٩٩٧ | ٩,٧ | ٥٥ | ٦,٦ | ٠,٣ |
| ١٩٩٨ | ١٤,٢ | ٥٧,٢ | ٨,٠ | ٠,٤ |
| ١٩٩٩ | ١٦,٩ | ٥٣ | ١١,٨ | ٠,٣ |
| ٢٠٠٠ | ١٥,٣ | ٥٣ | ١١,٦ | ٠,٣ |
| ٢٠٠١ | ١٧,٧ | ٥٩ | ١١,٠ | ٠,٥ |
| ٢٠٠٢ | ١٣,٢ | ٦٢,٦ | ١٠,٣ | ٠,٦ |
| ٢٠٠٣ | - | - | - | - |
| ٢٠٠٤ | ٠,٢٤ | ٥٠,٦ | ٠,٣ | ٠,١ |
| ٢٠٠٥ | ٠,٧ | ٥٨,٢ | ٠,٩, | ٠,٤ |
| ٢٠٠٦ | ٠,٩ | ٧٢,٨ | ١,١ | ٠,٤ |
| ٢٠٠٧ | ١,٢ | ٥٢٢,٠ | ١,٩ | ٠,٦ |
| ٢٠٠٨ | ٠,٦ | ٦٠,٥ | ٥,٠ | ١,٨ |
| ٢٠٠٩ | ٢٠,٦ | ٦٠٠,٠ | ٢١,٦ | ٨,١ |

**المصدر**: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول (٤) (٢٠) (٢١).

**٢ - إيرادات أملاك الدولة ( الدومين ( Domaine )) :-**

يُقصد بالدومين : كل ما يطلق على الممتلكات المنقولة وغير المنقولة سواءاً كانت ملكية عامة خاضعة لأحكام القانون أم ملكية خاصة خاضعة للقانون الخاص .[١] ويقسم الدومين إلى

(١) سالم محمد الشوابكة ، المالية العامة والتشريعات المالية ، مصدر سابق ص٢٢٢.

قسمين ، الأول الدومين العام (Public Domaine ) وهو الذي يمثل الأموال التي تملكها الدولة وهيئاتها العامة وتكون هذه للنفع العام ( كالطرق والجسور وأبنية دوائر الدولة ) ، علماً أن الدولة لا تسعى إلى تحقيق الربح ولا يعد هدفا مباشراً من خلال استغلالها تلك الأموال .[١] والثاني الدومين الخاص (Private Domaine) وهو تلك الأموال التي تمتلكها الدولة أو هيئاتها العامة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص (الأراضي الزراعية ، المناجم ، المقالع ) .[٢] إذن فالإيرادات تتحقق بنسبة أكبر من الدومين الخاص إذ إنَّه يتضمن عادة القطاعات الإنتاجية في البلد ويمكن تقسيم الدومين إلى:-

أ – الدومين العقاري ( Estates Domaine ): يتضمن الأراضي الزراعية والغابات وكذلك يتضمن الدومين الاستخراجي كالمناجم والمحاجر بالإضافة الى الثروات الطبيعية كالذهب والفضة والنفط الخام.[٣] فيلاحظ أن غالبية الدول التي تمتلك احتياطياً نفطياً كبيراً تحصل على مجمل إيراداتها الناتجة من بيع وتصدير النفط الخام ، إذ تتمتع هذه الدول عادةً بفائض معين يُدور في الإقتصاد القومي على شكل إنفاق سواء الإنفاق الجاري أو الاستثماري [٤]، إلا أن العراق لم يتمتع بهذه الفوائض بشكل يؤمن مسار التنمية الإقتصادية الشاملة ؛ بسبب ظروف الحرب العراقية الإيرانية فضلاً عن حرب الخليج الثانية والحصار الإقتصادي، غير أن العراق بدأ يستعيد نشاطه التصديري للنفط الخام بعد عام ٢٠٠٣ مما ولّد فوائض مالية انعكست على الدور التمويلي لإيرادات النفط الخام في الموازنة العامة بالإضافة إلى تحسين الوضع المعاشي لفئات عديدة من المجتمع العراقي ، على الرغم من المديونية الثقيلة وتعويضات حرب الخليج الثانية التي أثرت بشكل أو بآخر على تلك الموارد .

ب – الدومين الصناعي : ويشمل مختلف المشروعات الصناعية التي تمتلكها الدولة وتديرها وفقاً لأساليبها المتعددة كالقطاع المختلط أو القطاع العام وما إلى ذلك .[٥]

فالاقتصاد العراقي يتكون من عدد من القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية الا أن هذا الاقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية حادة مرتبطة به منذ مدة طويلة ، فهو اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات النفط الخام بدرجة كبيرة مما أدى إلى هيمنة هذا القطاع على المساهمة الرئيسية

---

(١) د. طاهر الجنابي ، دراسات في المالية العامة ، مصدر سابق ، ص١٤٣.
(٢) د. عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع الضريبي ، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ٢٠٠٣. ص٤٠.
(٣) غازي حسين عناية ، المالية العامة والتشريع الضريبي ، دار البيارق ، الأردن ، ١٩٩٨، ص٥٣.
(٤) د. مصطفى رشدي شيحة ، مشكلة التضخم في الاقتصاد البترولي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص٦٢.
(٥) غازي حسين عناية ، المالية العامة والتشريع الضريبي ، مصدر سابق ، ص٥٣.

في الناتج المحلي الإجمالي هذا من جانب ومن جانب آخر تتسم باقي القطاعات الإنتاجية وخاصةً الزراعة والصناعة التحويلية بالضعف والتخلف النسبي ؛ بسبب الزيادة الهائلة في موارد النفط الخام (باستثناء المدة ١٩٩١-١٩٩٥) وتوظيف هذه الزيادة في توسيع الإنفاق العام الجاري مما أدى إلى إضعاف قدرة الاقتصاد العراقي على توظيف هذه الموارد في الإنفاق العام الاستثماري وخاصةً توسيع القطاعات الإنتاجية غير النفطية – لتكون بدائل محتملة في حال تعرض أسعار النفط الخام العالمية للانخفاض كما حدث في الثمانينيات وكذلك عام ٢٠٠٩ – والاستثمارات التنموية والمادية والبشرية الأخرى ومحاولة تقنين الإنفاق العام الجاري وتحويل الفوائض إلى الإنفاق الاستثماري .[١]

ج – الدومين المالي ( Finance Domaine ): وهو أحدث أنواع الدومين ويطلق عليه بالمحفظة المالية كالأسهم والسندات المملوكة من قبل الدولة والفوائد على القروض التي تمنحها الدولة للمنشآت العامة والخاصة .[٢]

ومن الممكن ملاحظة التحليل السابق من خلال بيانات الجدول (٢٤) وتتبع الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية في الاقتصاد العراقي ونسبة مساهمتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ، إذ يلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع التعدين والمقالع الذي يشكل فيه القطاع النفطي النسبة الأكبر اذ يمثل (٩٦-٩٩%) كان هذا القطاع يعاني من الانخفاض في مطلع التسعينيات في نسبة مساهمته إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ متوسط المدة (١٩٩٠-١٩٩٦) (٥٤,٧%) ، وهي نسبة ضعيفة جداً ؛ إذ إنَّ السبب في هذا الانخفاض يعود إلى حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي الذي أدى إلى منع العراق من تصدير النفط الخام ومنع الاستيراد الذي اضرَّ بالصناعات النفطية و الاستخراجية من خلال منع استيراد المعدات الرأسمالية وبما أن النفط الخام يشكل المورد الأساسي في هيكل الناتج المحلي الإجمالي فإن انخفاض نسبة مساهمته يعد خطراً كبيراً يهدد الكيان الاقتصادي للبلد .

جدول (٢٤) الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

| السنوات | نسبة مساهمة قطاع | نسبة مساهمة | نسبة مساهمة | نسبة مساهمة |
|---|---|---|---|---|

(١) د. فلاح خلف الربيعي ، تحديات عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي ، ٢٠١٠، دراسة متاحة على الموقع : www.almadapaper.com

(٢) د. عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع الضريبي ،مصدر سابق ،ص٨٢.

| | التعدين والاستخراج إلى GDP (%) | قطاع الصناعات التحويلية إلى GDP (%) | قطاع الزراعة إلى GDP (%) | قطاع الخدمات إلى GDP (%) |
|---|---|---|---|---|
| 1990 | 65.1 | 3.7 | 11.5 | 4.6 |
| 1991 | 45.3 | 3.2 | 15.6 | 9.7 |
| 1992 | 46.3 | 2.9 | 19.9 | 4.4 |
| 1993 | 52.3 | 2.7 | 15.5 | 3.0 |
| 1994 | 53.7 | 1.5 | 20.1 | 2.3 |
| 1995 | 63.0 | 1.4 | 20.9 | 1.4 |
| 1996 | 57.1 | 1.0 | 18.6 | 1.4 |
| 1997 | 73.9 | 0.7 | 8.5 | 3.7 |
| 1998 | 68.6 | 0.9 | 10.9 | 4.1 |
| 1999 | 78.2 | 0.9 | 7.2 | 2.3 |
| 2000 | 83.3 | 0.9 | 4.6 | 1.6 |
| 2001 | 74.6 | 1.5 | 6.9 | 2.0 |
| 2002 | 70.8 | 1.5 | 8.6 | 0.3 |
| 2003 | 68.9 | 1.0 | 8.4 | 5.2 |
| 2004 | 58.0 | 1.8 | 6.9 | 8.2 |
| 2005 | 57.8 | 1.3 | 6.9 | 8.3 |
| 2006 | 55.5 | 1.5 | 5.8 | 10.7 |
| 2007 | 53.9 | 1.7 | 5.0 | 12.2 |
| 2008 | 56.4 | 1.5 | 3.5 | 12.5 |
| 2009 | 53.3 | 1.8 | 4.5 | 13.2 |

**المصدر** :

(١) بيانات الملحق رقم ( ٣ ).

ثم ارتفعت نسبة المساهمة لتصل إلى (٧٤,٩%) وهو متوسط المدة ١٩٩٧-٢٠٠٢ وسبب الارتفاع خلال هذه المدة هو استئناف تصدير النفط الخام بشكل جزئي بعد توقيع مذكرة التفاهم ، ولكن بقيت مستويات تصدير النفط الخام منخفضة لعدم مرونة الجهاز الاستخراجي من جهة وللدمار الذي حل بالمنشآت النفطية من جهة أخرى ، بالإضافة إلى السبب المهم الآخر وهو أن التصدير كان برعاية الأمم المتحدة مما حدد سقفاً لتصدير النفط الخام ، أما متوسط المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ فقد بلغ (٥٧,٩%) ، إذ يلاحظ انخفاض هذه النسبة عن سابقتها بالرغم من

الرفع الكامل لكافة القيود على تصدير النفط الخام إلا أن عدم مرونة الجهاز الاستخراجي تقف عائقاً أمام ذلك.

أما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية فقد شهد انخفاضاً كبيرا أيضاً إذ بلغ أعلى مستوياته عام ١٩٩٠ (٣,٧%) ؛ وسبب هذا الانخفاض الكبير ولجميع مدة الدراسة يعود إلى ضعف الإنفاق الاستثماري من خلال انخفاض التخصيصات الاستثمارية وتوجيه النسبة الأكبر من الإنفاق العام إلى الإنفاق الجاري ، فضلاً عن افتقار الجهاز الإنتاجي في العراق إلى التكنولوجيا المتقدمة بسبب الظروف التي مرَّ بها الاقتصاد العراقي وانتشار البطالة المقنعة وانخفاض الإنتاجية سبب مهم في انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي .

أما فيما يخص القطاع الزراعي فيعد أفضل حالاً من قطاع الصناعة ؛ بسبب الحاجة الماسة لدور هذا القطاع في تلبية متطلبات السوق العراقية وخاصة في السنوات الأولى من مدة البحث يضاف إلى ذلك الدعم الحكومي المقدم للمزارعين والقطاع الزراعي عموماً ، فيلاحظ أن متوسط المدة ١٩٩٠-١٩٩٥ قد بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (١٧,٣%) بينما بلغ متوسط المدة ١٩٩٦-٢٠٠٢ (٩,٣%) بسبب اعتماد الاقتصاد العراقي على ما متوفر من السلع الأساسية المقدمة في ظل نظام البطاقة التموينية ، أما المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (٥,٧%) ؛ وسبب هذا الانخفاض هو تدفق السلع الزراعية المستوردة في ظل تحرير التجارة الخارجية فضلاً عن ارتفاع تكاليف العمل الزراعي بسبب انخفاض الدعم الحكومي .

وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الخدمات الذي يشمل خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية فانه يعاني من انخفاض نسبة مساهمته إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ متوسط المدة ١٩٩٠-١٩٩٦ (٣,٨%) ومتوسط المدة ١٩٩٧-٢٠٠٢ (٢,٣%) ، أما متوسط المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ فقد بلغ (١٠,٠%) ؛ إن سبب هذا الانخفاض ناجم عن عدم تقديم الدعم الكامل للقطاع الخدمي ولم تُعْطَ الرعاية الكاملة بسبب ظروف العراق الاقتصادية السيئة .

إن ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية والسلعية في الناتج المحلي الإجمالي واعتماد الاقتصاد العراقي على مصدر واحد (الريع النفطي ) جعلت من الاقتصاد العراقي عرضةً للتقلبات في الظروف الاقتصادية المحيطة ، فمنع العراق من تصدير النفط الخام ، إضافة الى انخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية اضطرت بالاقتصاد العراقي إلى أن يلجأ إلى مصادر غير اعتيادية لتمويل الموازنة العامة .

**٣ – الدين العام الداخلي والخارجي (القرض العام (Public Loan)) :-**

يعرف القرض العام بأنه ( عقد دين تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصارف أو الهيئات المالية المحلية أو الدولية ، مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التأريخ المحدد وفقاً لشروط العقد)[١]. وعرفهُ آخرون بأنه ( مبلغ من المال تستدينهُ الدولة من الآخرين أفراداً ومصارف ودول تتعهد برده مع الفوائد طبقاً لأذن السلطة التشريعية الذي يضمن تحديد مبلغ القرض وفائدته ومدته وكيفية تسديدهُ )[٢]. ويُعد القرض العام من مصادر الإيرادات الائتمانية للدولة ، أذ إنَّها تلجأ إلى الاقتراض لتغطية نفقاتها العامة المتزايدة في حالة استنفاذ كافة إيراداتها المتأتية من الضرائب والرسوم والدومين [٣].

إذن تلجأ الدولة إلى القروض العامة في ثلاث حالات ، الأولى تتعلق بالضريبة عندما تصل إلى الطاقة الضريبية القصوى ، والثانية عندما تظهر ردود أفعال اجتماعية بسبب فرض ضريبة جديدة أو رفع سعر ضريبة قديمة حتى لو لم يصل الاقتصاد إلى الحالة الأولى ، أما الحالة الثالثة فتلجأ إلها عند استنفاذ دور وسائل التمويل الأخرى[٤]، وعادةً ما تكون القروض إما داخلية ( Internal Loans ) مصدرها من الأفراد داخل الدولة أو المصارف التجارية وغالباً ما تكون بالعملة المحلية اذ تباع سندات إلى الدائنين تستهلك فيما بعد على أساس برامج معدة لهذا الغرض وتدفع الفائدة عنها وتستخدم هذه القروض لمعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة .[٥] أو تكون القروض العامة خارجية ( External Loans) ويطلق عليها القروض الأجنبية وتحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية وعادةً ما تكون هذه القروض بالعملة الأجنبية وتستخدم لسد النقص في العملة الأجنبية أو إنشاء مشاريع استثمارية

---

(١) د. محمد خالد الحريري وآخرون ، المالية العامة والتشريع الضريبي، مصدر سابق ، ص٢٤٠.
(٢) د. سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، مصدر سابق ، ص١٦٦.
(٣) د. عامر لطفي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مصدر سابق ، ص١٣٥.
(٤) سميرة فوزي شهاب ، قياس وتحليل العوامل الأساسية المحددة لحجم الإنفاق العام في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ . ص٤٩ .
(٥) عبد الغفور إبراهيم احمد ، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع ،الأردن ، ٢٠٠٩ . ص٢٤٩.

[1]. وتكون القروض العامة سواء الداخلية أم الخارجية أما قصيرة الأجل (Short-term loans) لا تتجاوز مدتها السنة الواحدة أو متوسطة وتكون مدتها من سنة إلى خمس سنوات أو طويلة الأجل (Long-term loans) وتكون مدتها خمس سنوات فأكثر ، وتكون القروض وفقاً لإحدى هذه الفترات بحسب حاجة الدولة وقدرتها على السداد. ومن خلال الجدول (٢٥) يمكن استعراض المجموع الكلي للدين العام الداخلي ونسبة مساهمته إلى الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة ، إذ يتضح أن المجموع الكلي للدين قد بلغ (٥٧٥٠) مليار دينار عام ١٩٩٠ ليصل إلى (٣٩٥٥٥٢١) مليار دينار عام ٢٠٠٩ فالواضح انه في زيادة مستمرة طيلة مدة البحث ، فقد بلغ متوسط الأهمية النسبية للدين العام الداخلي إلى إجمالي الإنفاق العام للمدة ١٩٩٠-١٩٩٥ (١٧١,٨%) ثم ارتفعت إلى (٢١٦,٣%) للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٢ بعد تزايد الأعباء المالية للدولة في زيادة الإنفاق العام وتلبية الخدمات المقدمة للمجتمع ، وانخفضت هذه الأهمية إلى (٢٧,٧%) كمتوسط للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ ؛ بسبب تزايد إيرادات النفط الخام وبفعل تغيير سياسات البنك المركزي نحو الاستقلال عن السياسة المالية ، لذلك يلاحظ أن الدين العام الداخلي يمثل النسبة الأكبر بالنسبة لإيرادات الموازنة العامة فقد بلغ متوسط الأهمية النسبية للدين العام الداخلي إلى اجمالي الإيرادات العامة خلال المدة ١٩٩٠-١٩٩٥ (١١٢٧,٤%) لتنخفض إلى (٣٧٢,١%) خلال المدة ١٩٩٦-٢٠٠٢ بسبب حصول خزانة الدولة على الموارد النفطية بعد استئناف التصدير بشكل جزئي، وانخفضت الأهمية النسبية للدين العام الداخلي بالنسبة للإيرادات العامة أكثر خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ لتصل إلى (١٣,٧%) ولنفس الأسباب سابقة الذكر ، وكذلك الحال بالنسبة للأهمية النسبية للدين العام بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ متوسط المدة ١٩٩٠-١٩٩٥ (٤٣,٥%) لينخفض إلى (١٠,٧%) خلال المدة ١٩٩٦-٢٠٠٢ ومن ثم إلى (٧,٧%) للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩.

جدول (٢٥) الدين العام الداخلي ونسبة مساهمته إلى إجمالي الإنفاق العام والإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

| السنوات | المجموع الكلي للدين العام الداخلي (مليار دينار) (١) | نسبته إلى إجمالي الإنفاق العام (%) (٢) | نسبته إلى إجمالي الإيرادات العامة (%) (٣) | نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) (٤) |
|---|---|---|---|---|
| 1990 | 5750 | 40.5 | 67.7 | 10.2 |

([1]) د. طارق الحاج ، مبادئ التمويل ، دار صفاء للنشر ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٠ . ص١٧٢.

| 109.4 | 1099.1 | 265.6 | 46473 | 1991 |
|---|---|---|---|---|
| 65.4 | 1942.3 | 229.0 | 75318 | 1992 |
| 42.7 | 1529.3 | 199.6 | 137597 | 1993 |
| 19.5 | 1259.7 | 162.0 | 323242 | 1994 |
| 13.8 | 866.4 | 134.1 | 926988 | 1995 |
| 19.5 | 713.8 | 234.2 | 1270646 | 1996 |
| 9.8 | 360.3 | 244.1 | 1479306 | 1997 |
| 11.4 | 377.7 | 213.5 | 1965807 | 1998 |
| 6.6 | 317.9 | 221.1 | 2285887 | 1999 |
| 7.1 | 316.5 | 239.2 | 3585887 | 2000 |
| 8.6 | 275.5 | 171.6 | 3552885 | 2001 |
| 11.7 | 243.4 | 190.5 | 4798584 | 2002 |
| 18.7 | 34.6 | 113.0 | 5543684 | 2003 |
| 11.1 | 17.9 | 18.8 | 5925061 | 2004 |
| 8.5 | 15.4 | 20.3 | 6255578 | 2005 |
| 5.5 | 10.8 | 13.1 | 5307008 | 2006 |
| 4.5 | 9.3 | 14.4 | 4855324 | 2007 |
| 2.5 | 0.7 | 6.8 | 3955519 | 2008 |
| 2.8 | 7.1 | 7.5 | 3955521 | 2009 |

( المتوسط السنوي )

| 43.5 | 1127.4 | 171.8 | 1995-1990 |
|---|---|---|---|
| 10.7 | 372.1 | 216.3 | 2002-1996 |
| 7.7 | 13.7 | 27.7 | 2009-2003 |

**المصدر** :

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

(١) وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، قسم المعلومات الفنية ، موازنات سنوات مختلفة.

(٢) الأعوام (٢٠٠٤) و(٢٠٠٧) و(٢٠٠٨) و( ٢٠٠٩) ، البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية لسنوات مختلفة.

(٣) بيانات الجداول (٤) (٢٠).

أما فيما يخص الدين العام الخارجي أو ما يعرف بالمديونية الخارجية ، فإنها تُعد من أخطر المشاكل التي تحمل في طياتها الكثير من المخاطر السياسية والاجتماعية والمتمثلة بالتبعية الاقتصادية والسياسية للبلد المقرض ، وقد برزت ظاهرة المديونية الخارجية في العراق خلال عقد الثمانينيات وتفاقمت بعد توالي الأزمات المالية التي مرَّ بها الاقتصاد العالمي عموماً وتلك التي عانى منها الاقتصاد العراقي بشكل خاص ، التي أدت إلى اختلال الهيكل الاقتصادي على الرغم من أن العراق بلدٌ غنيٌ بالموارد والإمكانات المالية والبشرية ، والجدير بالذكر أنهُ عند نشوء أزمة

المديونية العالمية عام ١٩٨٢ وعجز بعض الدول النامية في مواجهة الالتزامات المالية تجاه البلدان الدائنة والمؤسسات الدولية لم يكن العراق يعاني من ظاهرة المديونية الخارجية لتمتعهِ باحتياطي أجنبي ضخم مصدرهُ من الإيرادات النفطية ، الا انه تحول إلى دولة مدينة مع تراجع أسعار النفط الخام وانخفاض الطلب على صادرات المواد الأولية وتدهور قيمة الدولار في السوق العالمية بسبب التضخم ، فضلاً عن الوضع الداخلي المتمثل بحرب الخليج الاولى التي استنزفت معظم الاحتياطات النقدية ( إذ انفق العراق حوالي ١٦٦ مليار دولار خلال المدة ١٩٨١-١٩٨٨ في الوقت الذي لم تتجاوز إيراداته الإجمالية ٧٧,٦ مليار دولار للمدة نفسها)[١]. أما في بداية التسعينيات فقد بلغ حجم المديونية الخارجية للعراق (٤١) مليار دولار[٢]. وبعد حرب الخليج الثانية وما أعقبها من عقوبات اقتصادية تمثلت بوقف وتجميد الأرصدة المالية العراقية في البنوك العالمية ، أدى هذا الأمر إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة ووقوع العراق في فخ خدمة أعباء الدين التي وصلت إلى (٧) مليار دولار سنوياً[٣].وقد اختلفت تقديرات قيمة إجمالي الديون العراقية من جهة إلى أخرى ، فالبنك الدولي يرى بان إجمالي الديون تقدر بحوالي (١٢٥) مليار دولار ، أما نادي باريس فقدر إجمالي الديون على العراق بـ (١٢٠) مليار دولار[٤].

إلا أن الرقم المقدر من قبل صندوق النقد الدولي لإجمالي الديون العراقية عام ٢٠٠٤ بلغ حوالي (١٣١,٢) مليار دولار وقد دخل العراق في مفاوضات واتفاقيات مع صندوق النقد الدولي لإيجاد صيغة نهائية لمعالجة الديون الخارجية [٥]، إذ تم إعداد دراسة تحليلية عن مديونية العراق الخارجية حسب طلب نادي باريس خلُصت إلى أن عبء الدين الخارجي ( Burden of External Debt) يحتاج إلى تخفيض هائل وتم الاتفاق مع ممثلي نادي باريس على تخفيض الديون (debt relief) العراقية بخصم ما نسبته (٨٠%) من أصل الدين ويتم ذلك على ثلاث

---

(١) صباح نعوش ، إعادة جدولة المديونية الخارجية ، ٢٠٠٤ ، دراسة متاحة على الموقع : www.aljazeera.net

(٢) د. حمدية شاكر مسلم ، تفسير التغيرات الهيكلية في ظل التحول من اقتصاد السوق المركزي الى الاقتصاد التلقائي ( العراق انموذجاً )، بحث مقدم الى جامعة النهرين ، المؤتمر العلمي السنوي الاول ( العراق ومحيطه الاقليمي والدولي ) ، جامعة النهرين ، ٢٠٠٧ . ص١٤.

(٣) د. فلاح خلف الربيعي ، المأزق التنموي في العراق استمرار الطابع الريعي وارتفاع الانفاق الأمني والعسكري ، ٢٠٠٨ ، دراسة متاحة على الموقع : www.alsabaah.com

(٤) د. عبد الكريم كامل أبو هات ، خفض الديون العراقية ماذا يعني للمستقبل ، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (٦) العدد (٢) جامعة القادسية ٢٠٠٤ . ص٤.

(٥) محمد يوسف محمد علي الفضل ، تحليل لآثار برامج صندوق النقد والبنك الدوليين على اقتصادات دول عربية مختارة مع اشارة خاصة الى العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار ، ٢٠١٠ ، ص١٩٧.

مراحل ، (٣٠%) تلقائياً ، (٣٠%) عند الموافقة على ترتيبات برنامج إصلاح اقتصادي مع صندوق النقد الدولي ، (٢٠%) عند انتهاء المراجعة الأخيرة بواسطة المجلس التنفيذي لصندوق البرامج مدعومة من الصندوق مدتها ثلاث سنوات وقد عمم منهج تخفيض الدين العام الخارجي على العراق في تخفيض الدين على باقي الدول الدائنة التي تقع خارج مجموعة نادي باريس ، وعليه فان مديونية العراق ستصبح (٢٦,٣) مليار دولار بعد الخصم.

إن خدمة الدين الخارجي تمثل عبئاً على الاقتصاد العراقي لِما لها من اثر في تخفيض حجم الناتج المحلي الإجمالي بسبب استقطاع جزء من الناتج المحلي الإجمالي لتأمين الالتزامات الخارجية ودفع الفوائد المستحقة على القروض الخارجية ، وسيكون هذا الاستقطاع حتماً من إيرادات النفط الخام التي أحوج ما يكون العراق اليها الآن للقيام بعملية تنمية شاملة.

**٤ – الإصدار النقدي الجديد :-**

لا تستطيع الدولة في بعض الأحيان من فرض ضرائب جديدة أو رفع نسب الضرائب الحالية أو الحصول على قروض جديدة ، فتلجأ إلى وسيلة الإصدار النقدي الجديد ( Money Creation) لسد حالة العجز في موازنتها العامة وهو الغالب[١]، أو تلجأ إلى الإصدار النقدي الجديد لتمويل نفقاتها العامة وفي هذه الحالة يجب أن يتوفر شرطان أساسيان ، الأول يتمثل في أن يكون الإصدار النقدي الجديد على شكل دفعات صغيرة ومتباعدة في تواريخ إصدارها وليس على دفعة واحدة ، والثاني يشير إلى ضرورة توجيه الإصدار النقدي الجديد لإقامة الاستثمارات التي تؤدي إلى التوسع في إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية ولتمويل المشاريع ذات المردود السريع [٢]، وهذا يتطلب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بمرونة عالية (Great flexibility). وقد لجأ الاقتصاد العراقي إلى هذه الوسيلة في أعقاب حرب الخليج الثانية وبسبب عزل العراق عن العالم الخارجي بسبب الحصار الاقتصادي ومع انعدام أو شحة مصادر التمويل الأخرى لجأ الاقتصاد العراقي إلى هذه الوسيلة دون أن يتوفر أي شرط من الشرطين السابقين مما انعكس ذلك على الاقتصاد بشكل ضغوط تضخمية هائلة ، والجدول (٢٦) يوضح نسبة الإصدار النقدي الجديد إلى إجمالي الإنفاق العام والإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي ، إذ يلاحظ من الجدول أن متوسط الأهمية النسبية للمدة ١٩٩٠–١٩٩٥ قد بلغ (١٠٩,٤%) بالنسبة إلى الإنفاق العام ، و(٧٧٥,٦%) بالنسبة للإيرادات العامة لنفس المدة ، وهي نسب ضخمة تعكس

---

(١) د. غالب عوض صالح و عبد الحفيظ العربي ، اقتصاديات النقود والبنوك المعاصرة ، ج١ ، دائرة المكتبة الوطنية ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠ . ص٨٠

(٢) محمد طاقة و هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ،مصدر سابق ، ص١٦٢.

حجم المعروض النقدي في الاقتصاد العراقي الذي لم يقابل بمعروض سلعي يمتص هذه الكتلة النقدية ، فضعف الصناعات الوطنية ومنع العراق من الاستيراد وضخ هذا الحجم من النقود ولّد تلك الضغوط التضخمية ، وكذلك نلاحظ أن الأهمية النسبية للإصدار النقدي الجديد إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة فقد بلغت (٢٦,٢%) للمدة نفسها . أما خلال المدة ١٩٩٦-٢٠٠٢ فيلاحظ أن الأهمية النسبية للإصدار النقدي الجديد الى اجمالي الانفاق العام قد ارتفعت إلى (١١٠,٤%) ؛ بسبب زيادة حجم الإنفاق العام في تلك المدة وكذلك تحسن الظروف الاقتصادية بعد توقيع مذكرة التفاهم وتدفق ايرادات النفط الخام بشكل جزئي ، أما بالنسبة إلى أهميته النسبية إلى الإيرادات العامة فقد بلغت (٢٢٦,٩%) وأهميته إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت (٦,٥%) ، إن الإصدار النقدي الجديد لم ينخفض في هذه المدة وإنما تم تخفيض حجم الإنفاق العام فضلاً عن زيادة الإيرادات العامة بعد توقيع مذكرة التفاهم.

أما فيما يخص المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ فقد بلغت نسبة الإصدار النقدي الجديد إلى إجمالي الإنفاق العام (٤٧,٥%) ، و بالنسبة للإيرادات العامة فقد بلغت (٤٠,٩%) وبالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (١٥,١%) ، وفي هذه المدة تحديداً اتجه الدينار العراقي نحو الاستقرار النسبي في قوته الشرائية وكذلك تعاظم دور إيرادات النفط الخام ، بالإضافة إلى سياسة الباب المفتوح في التجارة الخارجية التي عوضت النقص الحاصل في الطلب الكلي مما أدى إلى انخفاض في نسب التضخم السنوي نوعاً ما .

جدول (٢٦) الإصدار النقدي الجديد ونسبة مساهمتهُ إلى إجمالي الإنفاق العام والإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

| السنوات | الإصدار النقدي الجديد (مليار دينار) | نسبته إلى إجمالي الإنفاق العام (%) | نسبته إلى إجمالي الإيرادات العامة (%) | نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | - | - | - | - |
| ١٩٩١ | ٢٢٩٥٧ | ١٣١,٢ | ٥٤٢,٩ | ٥٤ |
| ١٩٩٢ | ٣٩٨٤٨ | ١٢١,١ | ٧٨٩,٥ | ٣٤ |
| ١٩٩٣ | ٦٨٨٩٢ | ٩٩,٩ | ١١٤٨,٧ | ٢١,٤ |
| ١٩٩٤ | ٢٠٩٧٥٣ | ١٠٥,١ | ٨١٧,٤ | ١٢,٦ |
| ١٩٩٥ | ٦١٩٩٠٦ | ٨٩,٧ | ٥٧٩,٤ | ٩,٢ |
| ١٩٩٦ | ٩١٠١٧١ | ١٦٧,٧ | ٥١١,٢ | ١٤ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٧ | ٩٧٦٠٤٣ | ١٦١,١ | ٢٣٧,٧ | ٦,٤ |
| ١٩٩٨ | ١٢٢٥٠٦٨ | ١٣,٥ | ٢٣٥,٣ | ٧,١ |
| ١٩٩٩ | ١٣٤٦٩٥٥ | ١٣٠,٣ | ١٨٧,٣ | ٣,٩ |
| ٢٠٠٠ | ١٥٢١٨٨٤ | ١٠١,٥ | ١٣٤,٣ | ٣ |
| ٢٠٠١ | ١٨٩١٢١٠ | ٩١,٣ | ١٤٦,٦ | ٤,٥ |
| ٢٠٠٢ | ٢٧٠٠٣٤٦ | ١٠٧,٢ | ١٣٦,٠ | ٦,٥ |
| ٢٠٠٣ | ٥٦٥٥٤٥٨ | ١١٥,٣ | ١٣٥,٣ | ١٩,١ |
| ٢٠٠٤ | ٨٠٢٠٥٢٤ | ٢٥,٤ | ٢٤,٣ | ١٥ |
| ٢٠٠٥ | ١٠٢٥٦٥١٢ | ٣٣,٢ | ٢٥,٣ | ١٣,٩ |
| ٢٠٠٦ | ١١٩١٦٥٥٥ | ٢٩,٥ | ٢٤,٢ | ١٢,٣ |
| ٢٠٠٧ | ١٥٦٣٢٢٢٥ | ٤٦,٦ | ٣٠,٠ | ١٤,٥ |
| ٢٠٠٨ | ٢١٣٠٤٤١٨ | ٣٦,٦ | ٤,١ | ١٣,٩ |
| ٢٠٠٩ | ٢٤١٦٩٤٠١ | ٤٥,٩ | ٤٣,٧ | ١٧,٣ |

( المتوسط السنوي )

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1995-1990 | 109.4 | 775.6 | 26.2 |
| 2002-1996 | 110.4 | 226.9 | 6.5 |
| 2009-2003 | 47.5 | 40.9 | 15.1 |

**المصدر** :

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

(١) البنك المركزي العراقي ، نشرات سنوية متفرقة .

(٢) بيانات الجداول (٤)(٢٠).

إن لجوء العراق إلى هاتين الوسيلتين غير الاعتيادية – الدين العام والإصدار النقدي الجديد– في تمويل عجز موازنتهِ العامة إنما يأتي بسبب العجز المتواصل في الموازنة ويوضح الجدول (٢٧) العجز والفائض المتحقق في الموازنة العامة في العراق ومن خلال متابعة هذا الجدول يمكن ملاحظة ما يأتي :-

أ – أن الموازنة العامة عانت من العجز خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ وان هذا العجز مرتبط بالمدة السابقة لمدة البحث إذ بدأ العجز الفعلي في الموازنة العراقية عام ١٩٨١ ؛ بسبب حرب

الخليج الاولى التي استنزفت الموارد المالية للدولة في ظل انخفاض أسعار النفط الخام العالمية آنذاك[١]، إضافة إلى تحويل معظم الإنفاق العام إلى الإنفاق العسكري.

ب – أما المدة ١٩٩٠–٢٠٠٣ فهي مدة الحصار الاقتصادي التي خلالها مُنع العراق من تصدير النفط الخام مما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية التي تشكل الجزء الأكبر بالنسبة لوسائل التمويل الأخرى ، وعلى الرغم من استئناف تصدير النفط الخام بشكل جزئي بعد توقيع مذكرة التفاهم بقي الحال على ما هو عليه ؛ بسبب الاختلال الهيكلي في الموازنة العامة لصالح الإنفاق الجاري والعسكري ، وخلال هذه المدة اضطرت الدولة إلى تمويل الموازنة عن طريق العجز والدين العام ؛ مما عزز إرتفاع معدلات التضخم وانهيار سعر صرف الدينار العراقي وضعف قوته الشرائية [٢].

ج – تتميز هذه المدة (١٩٩٠–٢٠٠٣) بهيمنة إجراءات السياسة المالية على قرارات البنك المركزي الذي أصبح يفتقر إلى أي استقلالية وفي ظل ذيلية السياسة النقدية وتبعيتها الكاملة للسياسة المالية اعتمدت السياسة المالية على طريقة ( تنقيد الدين)[*] ( Monetizing Debt)، مما أدت هذه السياسة إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم سببته الزيادة المستمرة في معدلات نمو عرض النقد مقارنةً مع الناتج المحلي الإجمالي [٣].

د – أما بعد عام ٢٠٠٢ فتميزت الموازنة العامة بوجود الفوائض(Surplus) كما يلاحظ من الجدول (٢٧) ؛ وهو ناتج عن زيادة الصادرات النفطية غير المقيدة ، فضلاً عن ضعف التنفيذ للخطط الاستثمارية والتي تُدور تخصيصاتها لسنة لاحقة بسبب قصور التنفيذ أو تعود مخصصاتها للخزانة العامة للدولة ، وكذلك فإن لاستقلالية البنك المركزي دوراً في هذا الفائض بفعل السياسات النقدية المتبعة من قبل البنك في إدارة المعروض النقدي والتوقف عن طبع النقود لتمويل عجز الموازنة العامة [٤]. وتم إتباع أسلوب بديل وهو التمويل بالدين ( Debt Financing) والأداة الائتمانية المستخدمة في ذلك هي ( إصدار السندات (Bonds) أو أُذونات الخزينة وبيعها إلى المصارف التجارية وسوق الأوراق المالية لتوفير التمويل ، ومن مزايا

---

(١) احمد إسماعيل إبراهيم المشهداني ، قياس درجة استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بعجز الموازنة الحكومية حالة العراق للمدة (١٩٨١-٢٠٠٨) ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠. ص٤١.

(٢) هلال الطعان ، الموازنة العراقية بين عامي (١٩٢٩-٢٠٠٩)، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٣. دراسة متاحة على الموقع : www.almadapaper.net

(*) تعني هذه السياسة الاقتراض المباشر من البنك المركزي ، والأداة الائتمانية المستخدمة في ذلك هي طبع النقود لتمويل عجز الموازنة العامة.

(٣) د. فلاح خلف الربيعي ، اجراءات السياسة المالية وأثرها على النظام النقدي في العراق ، ٢٠٠٩ ، دراسة متاحة على الموقع : www.almadapaper.com

(٤) د. سنان الشبيبي ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ٢٠٠٧ ، ص٤٨.

هذه السياسة أنها لا تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم لأنها لا تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي )[1].

جدول (٢٧) الموازنة العامة للدولة ( العجز والفائض ) للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

| السنوات | الإيرادات العامة (مليار دينار) (١) | الإنفاق العام (مليار دينار) (٢) | العجز أو الفائض (١-٢) =(٣) |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٨٤٩١ | ١٤١٧٩ | -٥٦٨٨ |
| ١٩٩١ | ٤٢٢٨ | ١٧٤٩٧ | -١٣٢٦٩ |

(1) د. مظهر محمد صالح ، تراكم الاحتياطي الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية ( الانموذج العراقي ) ، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، ٢٠١٠ ،ص٢.

| ١٩٩٢ | ٥٠٤٧ | ٣٢٨٨٣ | -٢٧٨٣٦ |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٣ | ٨٩٩٧ | ٦٨٩٥٤ | -٥٩٩٥٧ |
| ١٩٩٤ | ٢٥٦٥٩ | ١٩٩٤٤٢ | -١٧٣٧٨٣ |
| ١٩٩٥ | ١٠٦٩٨٦ | ٦٩٠٧٨٣ | -٥٨٣٧٩٧ |
| ١٩٩٦ | ١٧٨٠١٣ | ٥٤٢٥٤١ | -٣٦٤٥٢٨ |
| ١٩٩٧ | ٤١٠٥٣٧ | ٦٠٥٨٠٢ | -١٦٥٢٦٥ |
| ١٩٩٨ | ٥٢٠٤٣٠ | ٩٢٠٥٠١ | -٤٠٠٠٧١ |
| ١٩٩٩ | ٧١٩٠٦٥ | ١٠٣٣٥٥٢ | -٣١٤٤٨٧ |
| ٢٠٠٠ | ١١٣٣٠٣٤ | ١٤٩٨٧٠٠ | -٣٦٥٦٦٦ |
| ٢٠٠١ | ١٢٨٩٢٤٦ | ٢٠٦٩٧٢٧ | -٧٨٠٤٨١ |
| ٢٠٠٢ | ١٩٧١١٢٥ | ٢٥١٨٢٨٥ | -٥٤٧١٦٠ |
| ٢٠٠٣ | ١٥٩٨٥٥٢٧ | ٤٩٠١٩٦١ | ١١٠٨٣٥٦٦ |
| ٢٠٠٤ | ٣٢٩٨٨٨٥٠ | ٣١٥٢١٤٢٧ | ١٤٦٧٤٢٣ |
| ٢٠٠٥ | ٤٠٤٣٥٧٤٠ | ٣٠٨٣١١٤٢ | ٩٦٠٤٥٩٨ |
| ٢٠٠٦ | ٤٩٠٩٨٨٣٩ | ٤٠٣٢٣٤٠٠ | ٨٧٧٥٤٣٩ |
| ٢٠٠٧ | ٥٢٠٤٦٦٩٨ | ٣٣٥٤٥١٤٣ | ١٨٥٠١٥٥٥ |
| ٢٠٠٨ | ٥٠٧٧٧٥٠٨١ | ٥٨١١٠٩٤٧ | ٤٤٩٦٦٤١٣٤ |
| ٢٠٠٩ | ٥٥٢٠٩٣٥٣ | ٥٢٥٦٧٠٢٥ | ٢٦٤٢٣٢٨ |

**المصدر** :

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

بيانات الجداول (٤) (٢٠).

## المبحث الثاني : أسباب زيادة حجم الإنفاق العام

**أولاً : الأسباب العامة:**

**١- الأسباب الظاهرية :-**

المقصود بالزيادة الظاهرية زيادة القيمة النقدية للإنفاق العام من دون أن يترتب عليه زيادة في قيمتهِ الحقيقية – أي كمية ونوعية السلع والخدمات المستخدمة في إشباع الحاجات العامة – بمعنى أن الزيادة في حجم الإنفاق لا يقابلها زيادة في حصة الفرد من السلع والخدمات التي تقدمها الدولة .[١] وبالإمكان تفسير الأسباب الظاهرية في زيادة حجم الإنفاق العام في العراق بالآتي :-

أ – إرتفاع المستوى العام للأسعار :-

يترتب على ظاهرة التضخم (Inflation) انخفاض في قيمة النقود أي أن الدولة تدفع عددا من الوحدات النقدية للحصول على كمية من السلع والخدمات اكبر مما كانت تدفعه للحصول على الكمية نفسها من السلع والخدمات .[٢] أي بمعنى آخر أن تدفع الدولة زيادة من الوحدات النقدية للحصول على كمية من السلع والخدمات كان من الممكن أن تحصل عليها بمقدار اقل من النقود في فترة سابقة أي قبل الارتفاع الحاصل في الأسعار .

ومن المعلوم أن التضخم النقدي ينعكس على الإنفاق العام الذي تنفقه الدولة وتنشأ بينهما علاقة طردية ، بمعنى انه كلما ارتفعت معدلات الأسعار أدت الى زيادة الإنفاق العام والعكس صحيح ، وبذلك تتضح العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار وحجم الإنفاق العام إذ ينشأ عن ارتفاع الأسعار زيادة الانفاق للحصول على القدر نفسه من السلع والخدمات المقدمة في وقتٍ سابق ،[٣] لذلك فان الزيادة في حجم الإنفاق العام لا تكون بالضرورة زيادة حقيقية لأنها سوف تُدفع مقابل الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يكون بسبب انخفاض قيمة النقود غالباً ، لذلك عند مقارنة الإنفاق العام خاصةً بين الفترات المتباعدة يجب أن تعدل الأرقام بحيث تُستبعد التغيرات التي طرأت على القوة الشرائية للنقود ويكون ذلك من خلال استخدام الأرقام القياسية للمستوى العام للأسعار ، ولاستخراج الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام واستبعاد الزيادة الظاهرية الناتجة عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار نستخدم المعادلة الآتية [٤] :-

---

(١) طلال محمود كداوي ، الاتجاهات العامة للنفقات العامة في العراق ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد السادس ، العدد (١٠) بغداد ١٩٨٤. ص٢٤٥ .

(٢) محمد خالد الحريري ، وآخرون، المالية العامة والتشريع الكمركي ، مصدر سابق ، ص٨٥.

(3) Eric R .Dodge , ibid : 713.

(٤) د. سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، مصدر سابق ، ص٩٠.

$$\text{الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام} = \frac{\text{الإنفاق العام بالأسعار الجارية}}{\text{المستوى العام للأسعار}} \times ١٠٠$$

لقد كان لارتفاع المستوى العام للأسعار دوراً كبيراً في زيادة حجم الإنفاق العام في الإقتصاد العراقي إذ إنَّ جزءاً كبيراً من هذا الإنفاق خُصِصَ لمواجهة ظاهرة ارتفاع المستوى العام للأسعار ويمكن متابعة ذلك من خلال الجدول (١٢) ، إذ يلاحظ التطور الملحوظ الذي طرأ على الرقم القياسي لأسعار المستهلك فقد ارتفع من (٦,٣) نقطة عام ١٩٩٠ ثم الى (٣٧٤٢,٥) نقطة عام ٢٠٠٠ ثم الى ( ٢٤١٥٥,١) نقطة عام ٢٠٠٩ ، إذ إنَّ ما نسبته (٨١,٧%) من الإنفاق العام خصص لمواجهة الارتفاع في المستوى العام للأسعار عام ١٩٩٤ ثم وصلت هذه النسبة الى (١٠٠%) عام ٢٠٠٥ ومن ثم الانخفاض اليسير الى (٩٩,٦%) عام ٢٠٠٩ ، وأن متوسطاً قدره ( ٩٧,٠%) يشير الى الزيادة الظاهرية في الإنفاق العام طيلة مدة البحث ؛ والسبب في ذلك هو انخفاض قيمة الدينار العراقي والفجوات التضخمية الواسعة التي عانى منها الإقتصاد العراقي ، فضلاً عن السبب الرئيسي وهو تمويل هذا الإنفاق عن طريق الإصدار النقدي الجديد من دون أن يقابل ذلك زيادة في المعروض السلعي – أي نقص العرض الكلي عن الطلب الكلي – الا انه يجب أن يُميز بين المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ عن ما سبقها من سنوات الدراسة وهي اتجاه قرارات البنك المركزي العراقي الى الاستقلال عن قرارات السياسة المالية وإدارة عرض النقود بطرق أخرى تختلف عن سابقتها بالإضافة الى تدفق تيار من الموارد يكفي لتمويل الموازنة العامة من دون اللجوء الى الاصدار النقدي الجديد بالطريقة السابقة لسنة ٢٠٠٣ مما ساعد على استقرار الأرقام القياسية نسبياً.

جدول (١٢) أثر المستوى العام للأسعار على الإنفاق العام في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

| السنوات | الإنفاق العام بالأسعار الثابتة (مليار دينار ) (١) | الرقم القياسي لأسعار المستهلك ١٠٠=١٩٩٣ (٢) | الإنفاق العام بأسعار سنة ١٩٩٣ (مليار دينار) (٣) | المبالغ المخصصة لمواجهة التضخم (١-٣) (٤) | نسبة المبالغ المخصصة لمواجهة التضخم الى اجمالي الانفاق العام (٤÷١) (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ١٤١٧٩,٠ | ٦,٣ | ٢٢٥٠٦٣,٥ | -٢١٠٨٨٤,٥ | -١٤٨٧,٨ |
| ١٩٩١ | ١٧٤٩٧,٠ | ١٧,٧ | ٩٨٤٦٣,٧ | -٨٠٩٦٦,٧ | -٤٠٢,٧ |
| ١٩٩٢ | ٣٢٨٨٣,٠ | ٣٢,٥ | ١٠١١٧٨,٤ | -٦٨٢٩٥,٤ | -٢٠٧,٧ |
| ١٩٩٣ | ٦٨٩٠٤,٠ | ١٠٠,٠ | ٦٨٩٠٤ | ٠,٠ | ٠,٠ |
| ١٩٩٤ | ١٩٩٤٤٢,٠ | ٥٤٨,٥ | ٣٦٣٦١,٣ | ١٦٣٠٨٠,٧ | ٨١,٧ |
| ١٩٩٥ | ٦٩٠٧٨٣,٠ | ٢٦٧٢,٩ | ٢٥٨٤٣,٩ | ٦٦٤٩٣٩,١ | ٩٦,٢ |
| ١٩٩٦ | ٥٤٢٥٤١,٠ | ٢٢٤٢,١ | ٢٤١٩٧,٩ | ٥١٨٣٤٣,١ | ٩٥,٥ |
| ١٩٩٧ | ٦٠٥٨٠٢,٠ | ٢٧٥٩,٢ | ٢١٩٥٥,٧ | ٥٨٣٨٤٦,٣ | ٩٦,٣ |
| ١٩٩٨ | ٩٢٠٥٠١,٠ | ٣١٦٦,٧ | ٢٩٠٦٨,١ | ٨٩١٤٣٢,٩ | ٩٦,٨ |
| ١٩٩٩ | ١٠٣٣٥٥٢,٠ | ٣٥٦٥,٠ | ٢٨٩٩١,٦ | ١٠٠٤٥٦٠,٤ | ٩٧,٢ |
| ٢٠٠٠ | ١٤٩٨٧٠٠,٠ | ٣٧٤٢,٥ | ٤٠٠٤٥,٤ | ١٤٥٨٦٥٤,٦ | ٩٧,٣ |
| ٢٠٠١ | ٢٠٦٩٧٢٧,٠ | ٤٣٥٥,٣ | ٤٧٥٢٢,٠ | ٢٠٢٢٢٠,٥ | ٩٧,٧ |
| ٢٠٠٢ | ٢٥١٨٢٨٥,٠ | ٥١٩٦,٦ | ٤٨٤٦٠,٢ | ٢٤٦٩٨٢٤,٨ | ٩٨,٠ |
| ٢٠٠٣ | ٤٩٠١٩٦١,٠ | ٦٩٤٣,٥ | ٧٠٥٩٧,٨ | ٤٨٣١٣٦٣,٢ | ٩٨,٥ |
| ٢٠٠٤ | ٣١٥٢١٤٢٧,٠ | ٨٨١٥,٦ | ٣٥٧٥٦٤,١ | ٣١١٦٣٨٦٢,٩ | ٩٨,٨ |
| ٢٠٠٥ | ٣٠٨٣١١٤٢,٠ | ١٢٠٧٣,٨ | ٢٥٥٣,٥ | ٣٠٨٢٨٥٨٨,٥ | ١٠٠ |
| ٢٠٠٦ | ٤٠٣٢٣٤٠٠,٠ | ١٨٥٠٠,٨ | ٢١٧٩٥٤,٩ | ٤٠١٠٥٤٤٥,١ | ٩٩,٤ |
| ٢٠٠٧ | ٣٣٥٤٥١٤٣,٠ | ٢٤٢٠٥,٥ | ١٣٨٥٨٤,٨ | ٣٣٤٠٦٥٥٨,٢ | ٩٩,٥ |
| ٢٠٠٨ | ٥٨١١٠٩٤٧,٠ | ٢٤٨٥١,٣ | ٢٣٣٨٣٤,٦ | ٥٧٨٧٧١١٢,٤ | ٩٩,٥ |
| ٢٠٠٩ | ٥٢٥٦٧٠٢٥,٠ | ٢٤١٥٥,١ | ٢١٧٦٢٢,٩ | ٥٢٣٤٩٤٠٢,١ | ٩٩,٦ |
| المتوسط | | | | ١٦١٥٧٤٥٢,٢ | ٩٧,٠ |

**المصدر** :

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :-

(١) وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة ، قسم الإشراف والتنفيذ ، الحسابات الختامية (١٩٩٠، ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠، ٢٠٠٨).

(٢) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات الاحصائية السنوية (٢٠٠٤-٢٠٠٩).

(٣) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الأرقام القياسية ، النشرة السنوية ، ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩.

(٤) بيانات الجدول (٤).

ب – زيادة عدد السكان :-

تعد التغيرات السكانية عاملاً مهما في تقرير حجم الإنفاق العام ، فتغير معدل نمو السكان تتطلب بحد ذاتها زيادة حجم الانفاق مما ينعكس في محصلته على أوجه الإنفاق العام سواء في نفقات التعليم والرعاية الاجتماعية وما الى ذلك ويتسبب في زيادتها بسبب قيام الدولة بمحاولة إشباع اكبر قدر من الحاجات العامة للسكان من خلال ما تقدمه من سلع وخدمات .[١]

أي أن الزيادة في هذه الحالة لا تنتج بسبب التوسع في أنواع الخدمات المقدمة سابقاً ولا بسبب تحسن مستواها وإنما بسبب ازدياد الحاجة الى نفس النوع من الخدمات ، الأمر الذي يوجب على الدولة أن تزيد منها فيزداد الإنفاق العام معها . كما أن الزيادة في الإنفاق العام لا تعود الى الزيادة المطلقة في عدد السكان فقط وإنما تتأثر بفعل التغيرات الهيكلية في السكان ، فارتفاع عدد الأطفال الى إجمالي عدد السكان يتطلب توفير خدمات تتلاءم وتلك الزيادة كزيادة نفقات الصحة والتعليم ، كما أن ارتفاع عدد كبار السن يؤدي الى زيادة الرواتب التقاعدية ورعاية المسنين .[٢] ويمكن عملياً استبعاد اثر الزيادة في حجم الإنفاق العام من خلال معرفة نصيب الفرد من الإنفاق العام في بداية مدة البحث ومن ثم استبعاد الزيادة الناجمة عن عدد السكان خلال السنوات المختلفة .[٣] ومن خلال مؤشرات الإقتصاد العراقي عن عدد السكان وحجم الإنفاق العام فانه بالإمكان ملاحظة اثر الزيادة في عدد السكان على حجم الإنفاق العام في الإقتصاد العراقي ويكون ذلك من خلال الجدول (١٣) .

إذ يلاحظ من الجدول أن زيادة عدد السكان لها تأثير على زيادة حجم الإنفاق العام إلا أن هذا التأثير ضعيف جداً بسبب ضعف أداء الإقتصاد العراقي الذي تطغى عليه المستويات المرتفعة للأسعار هذا من جهة ، ومن جهةٍ أخرى وفي ظل الظروف الصعبة فلم يكن ينظر الى زيادة عدد السكان عاملاً حاسماً في زيادة مماثلة للإنفاق العام عند تخطيط الموازنة العامة للدولة.[٤] فمن خلال النظر الى بيانات الجدول (١٣) يلاحظ أن متوسط النسبة من الإنفاق العام المخصصة لمواجهة الزيادة في السكان بلغت (١,١%) للمدة ١٩٩٠-١٩٩٩ لتنخفض هذه النسبة الى (٠,١%) للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ وبمتوسط عام لمدة البحث بلغ (٠,٦%) .

---

(١) Mithani , ibid :311.

(٢) محمد خالد الحريري وآخرون ، المالية العامة والتشريع الكمركي ، مصدر سابق ، ص ٥٨.

(٣) عبد الكريم صادق بركات وآخرون ، المالية العامة ، مصدر سابق ، ص٩٤.

(٤) عدي سام علي الطائي ، الاتجاهات العامة للنفقات التحويلية في بلدان عربية مختارة للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ ،ص ٧٤.

جدول (١٣) أثر الزيادة في عدد السكان على حجم الإنفاق العام في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

| السنوات | الإنفاق العام (مليار دينار) (١) | عدد السكان (مليون نسمة) (٢) | الزيادة في عدد السكان (مليون نسمة) * (٣) | المبالغ المخصصة لمواجهة الزيادة في عدد السكان ** (٤) | نسبة المبالغ المخصصة لمواجهة الزيادة في السكان الى اجمالي الانفاق العام (٤÷١) (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ١٤١٧٩ | ١٧٨٩٠ | – | – | – |
| ١٩٩١ | ١٧٤٩٧ | ١٨٤١٩ | ٠,٥٢٩ | ٤١٧,٩١ | ٢,٤ |
| ١٩٩٢ | ٣٢٨٨٣ | ١٨٩٤٩ | ١٠٥٩ | ٨٣٦,٦١ | ٢,٥ |
| ١٩٩٣ | ٦٨٩٠٤ | ١٩٤٧٨ | ١٥٨٨ | ١٢٥٤,٥٢ | ١,٨ |
| ١٩٩٤ | ١٩٩٤٤٢ | ٢٠٠٠٧ | ٢١١٧ | ١٦٧٢,٤٣ | ٠,٨ |
| ١٩٩٥ | ٦٩٠٧٨٣ | ٢٠٥٣٦ | ٢٦٤٦ | ٢٠٩٠,٣٤ | ٠,٣ |
| ١٩٩٦ | ٥٤٢٥٤١ | ٢١١٢٤ | ٣٢٣٤ | ٢٥٥٤,٨٦ | ٠,٤ |
| ١٩٩٧ | ٦٠٥٨٠٢ | ٢٢٠٤٦ | ٤١٥٦ | ٣٢٨٣,٢٤ | ٠,٥ |
| ١٩٩٨ | ٩٢٠٥٠١ | ٢٢٧٠٢ | ٤٨١٢ | ٣٨٠١,٤٨ | ٠,٤ |
| ١٩٩٩ | ١٠٣٣٥٥٢ | ٢٣٣٨٢ | ٥٤٩٢ | ٤٣٣٨,٦٨ | ٠,٤ |
| ٢٠٠٠ | ١٤٩٨٧٠٠ | ٢٤٠٨٦ | ٦١٩٦ | ٤٨٩٤,٨٤ | ٠,٣ |
| ٢٠٠١ | ٢٠٦٩٧٢٧ | ٢٤٨١٣ | ٦٩٢٣ | ٥٤٦٩,١٧ | ٠,٢ |
| ٢٠٠٢ | ٢٥١٨٢٨٥ | ٢٥٥٦٥ | ٧٦٧٥ | ٦٠٦٣,٢٥ | ٠,٢ |
| ٢٠٠٣ | ٤٩٠١٩٦١ | ٢٦٣٤٠ | ٨٤٥٠ | ٦٦٧٥,٥١ | ٠,١ |
| ٢٠٠٤ | ٣١٥٢١٤٢٧ | ٢٧١٣٩ | ٩٢٤٩ | ٧٣٠٦,٧٢ | ٠,٠٢ |
| ٢٠٠٥ | ٣٠٨٣١١٤٢ | ٢٧٩٦٣ | ١٠٠٧٣ | ٧٩٥٧,٦٧ | ٠,٠٢ |
| ٢٠٠٦ | ٤٠٣٢٣٤٠٠ | ٢٨٨١٠ | ١٠٩٢٠ | ٨٦٢٦,٨ | ٠,٠٢ |
| ٢٠٠٧ | ٣٣٥٤٥١٤٣ | ٢٩٦٨٢ | ١١٧٩٢ | ٩٣١٥,٦٨ | ٠,٠٢ |
| ٢٠٠٨ | ٥٨١١٠٩٤٧ | ٣١١٥٤ | ١٣٢٦٤ | ١٠٤٧٨,٥٦ | ٠,٠١ |
| ٢٠٠٩ | ٥٢٥٦٧٠٢٥ | ٣٢٥١٠ | ١٤٦٢٠ | ١١٥٤٩,٨١ | ٠,٠٢ |

( المتوسط )

| | | |
|---|---|---|
| ١٩٩٠ – ١٩٩٩ | | ١,١ |
| ٢٠٠٠-٢٠٠٩ | | ٠,١ |
| ١٩٩٠ – ٢٠٠٩ | | ٠,٦ |

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

(1) وزارة المالية , دائرة الموازنة العامة ، قسم الإشراف والتنفيذ , الحسابات الختامية (1990, 1995 , 2000, 2008).

(2) البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , النشرات الاحصائية السنوية (2004-2009).

(3) بيانات الجداول (٤).

(*) الزيادة عن سنة 1990.

(**) باعتبار أن متوسط نصيب الفرد من الانفاق العام يساوي (79) دينار كما هو عليه عام 1990 (الرقم مصدره وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ، بغداد ، 2008-2009، ص204.

نستخلص مما سبق أن العوامل الظاهرية متمثلة بالمستوى العام للأسعار وزيادة عدد السكان لها دور كبير في زيادة حجم الإنفاق العام في العراق خلال مدة البحث ، الا أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار تعود لهُ النسبة الأكبر لأنه هو الظاهرة السائدة في الإقتصاد العراقي الذي يعاني من هذه المشكلة منذ عقود ، وهذا يؤشر تطور خطير في بنية هيكل الإقتصاد العراقي إذ إنَّ مواجهة التضخم بزيادة الإنفاق العام يؤدي الى تعميق المشكلة وتحجيم وتقليص حجم الإنفاق العام يؤدي الى مشكلة أكبر فالمطلوب وضع سياسات مناسبة تتلاءم ووضع الاقتصاد العراقي وهذا ما تفتقر اليه الأجهزة المخططة في الموازنة العامة للدولة.

**٢ – الاسباب الحقيقية :-**

يقصد بالزيادة الحقيقية زيادة المنفعة الحقيقية من الانفاق العام وزيادة الاعباء العامة ايضاً بنسبة معينة والناتجة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة.[١]

ويمكن ارجاع اسباب الزيادة الحقيقية في الانفاق العام على سبيل الايجاز الى[٢] :-

أ – الاسباب الاقتصادية : ومنها زيادة الثروة ونمو الدخل القومي وكذلك توسع دور الدولة الاقتصادي كزيادة عدد المشاريع التي تقوم بها الدولة لتحقيق ايراد اقتصادي ومالي للدولة فضلاً عن سعي الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

ب – الاسباب الاجتماعية : ومنها اتساع المدن وزيادة عدد السكان التي تتطلب تقديم خدمات اكثر لعدد اكبر من السكان وتقديم الخدمات الاجتماعية وهذا بدوره يحتاج الى وسائل فنية وادارية اكبر مما يستلزم زيادة حجم الانفاق العام .

ج – الاسباب الادارية : اذ يتطلب تزايد عدد دوائر الدولة وتوسع الوزارات والهيئات لمزيد من الانفاق العام لتغطية متطلبات هذه المؤسسات الجديدة كالرواتب والاجور والمستلزمات الاخرى.

د – الاسباب المالية : تطور الاسواق وسهولة الاقتراض ووجود فائض من الايرادات العامة يؤدي الى مزيد من الاعباء التي تتحملها الدولة في المستقبل كتسديد اقساط الدين مثلاً.

**ثانياً: الأسباب الخاصة :-**

تتعرض تخصيصات الإنفاق العام ومنذ فترة ليست ببعيدة الى ضغوط عديدة ، وذلك لان طبيعة الظروف التي يمرُّ بها الإقتصاد العراقي أملت عليه نفقات إضافية أو زيادة في بعض

---

(١) د. محمد طاقة و د. هدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، ط٢ ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٠ . ص٤٥.

(٢) د. سعيد علي محمد العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، مصدر سابق ، ص٨٢.

بنود النفقات السابقة مما أصبح عبئاً في جانب الإنفاق العام تتحمله الموازنة العامة للدولة ، وكما هو معلوم فإن موازنات العراق الحديثة تختلف كل موازنة عن سابقتها فبعض تلك الموازنات جاء وفق مقاييس ومعايير محددة أملتها الظروف السياسية والاقتصادية والتشريعية ، فضلاً عن عمل الدولة على محاولة إصلاح هيكل الإقتصاد العراقي ، إذ إن توليفة من الإنفاق العام لم تكن موجودة في الموازنات السابقة أخذت تمثل عامل ضغط على هذا الجانب من الموازنة مما احدث حالة من عدم التوازن في أوجه الإنفاق العام .[١] ومن أهم هذه الضغوط – الاسباب الحقيقية – التي تعرض لها جانب الإنفاق العام ما يأتي :-

**١: نظام البطاقة التموينية :-**

بدأ العمل بنظام البطاقة التموينية والتي تؤمن السلع الغذائية الرئيسية للمستهلك منذ أواخر عام ١٩٩٠ على إثر قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي القاضية بفرض الحصار الإقتصادي الشامل على العراق.[٢]

كان نظام التوزيع يدرج ضمن بنود الإنفاق العام تحت حساب دعم الأسعار تارةً وتحت حساب المنافع الاجتماعية تارةً أخرى ، فكانت طريقة تمويل هذا البند من خلال الإنفاق العام في بداية الأمر عن طريق الإصدار النقدي الجديد كباقي البنود الأخرى الا أن هذا الدعم يصل الى المستهلك بصورة دعم عيني (سلع استهلاكية ) وكذلك يمول عن طريق مساهمة القطاع الزراعي من خلال ناتجه النهائي ، مما وفّرت الى جزءاً كبيراً من الحاجات الأساسية للأفراد ، بعد ذلك وفي عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٣ بدأ تمويل نظام البطاقة التموينية عن طريق ما يعرف بمذكرة التفاهم * وبهذا فان البطاقة التموينية كانت خلال أكثر من ثمان سنوات لا تشكل عبئا ثقيلاً تعاني منه الموازنة العامة.[٣] وبذلك تحسنت الأحوال المعيشية في النصف الثاني من عقد التسعينيات نتيجة توفير مواد البطاقة التموينية التي تحتوي على كميات أكثر مما كانت عليه من قبل وبأسعار مدعومة ومخفضة الى حدٍ بعيد او شبه مجانية كأحد السبل الغذاء الاساسي الرفاهية للمجتمع في ظل الحصار .

---

(١) سرمد عباس جواد ، تشخيص عوامل الضغط على الموازنات العامة الحديثة في العراق ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٨ . ص٧.

(٢) د. سالم توفيق النجفي، التجارب الاشتراكية في العراق وآثار تحولها الى سياسات السوق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٥. ص١٥.

(*) أبرمت هذه المذكرة مع مجلس الأمن الدولي بموجب القرار (٩٨٦) في (٤) نيسان عام (١٩٩٥) الذي يقضي بتصدير النفط الخام العراقي تحت رعاية الأمم المتحدة الى السوق الدولية مقابل تأمين الغذاء والدواء .

(٣) سرمد عباس جواد ، تشخيص عوامل الضغط على الموازنات العامة الحديثة في العراق ، مصدر سابق ، ص٨.

إلا أن العبء الأساسي الواضح لنظام البطاقة التموينية بدأ فعلاً عام ٢٠٠٣ إذ إنَّها ما زالت تمتلك المبرر الاجتماعي لوجودها ، فمع وجود نسبة كبيرة من المواطنين تحت خط الفقر وانخفاض المستوى المعاشي وكذلك نشوء تدهور واضح في هيكل الإقتصاد العراقي وارتفاع معدلات التضخم[١]، فما زالت المرونة الإنفاقية للمواد الأساسية للبطاقة التموينية تحتفظ بدرجة مرونة إنفاقيه عالية فقد بلغت (١,٨%) أي أن بعض المستهلكين مازالوا ينظرون الى هذه السلع بأنها سلع مرتفعة الثمن بسبب انخفاض مستوى دخلهم الذي لا يسمح في تلبية هذه الحاجات الا عن طريق البطاقة التموينية.[٢] ويمكن توضيح كلف دعم البطاقة التموينية من خلال ما يأتي:-

أ- بعد عام ٢٠٠٣ أخذت معدلات الأجور والرواتب بالتزايد ( في ظل سعي الدولة لتوفير مقومات الرفاهية الاجتماعية والإقتصادية ) ووصلت الى معدلات عالية جداً كما سيأتي لاحقاً ، هذه الزيادة في الأجور والرواتب تجعل بعض فئات المستهلكين قادرة على شراء السلع الأساسية من السوق خارج نظام البطاقة التموينية ، مع ذلك يلاحظ أن هذه الفئات قد تساوت مع الفئات الأخرى الأقلُ دخلاً ( من ناحية الحصول على الدعم العيني ) مما ولّد حالة من عدم التوازن في الترتيب الطبقي للمجتمع ، إضافة الى ما تمثله من فائض في المعروض النقدي داخل الإقتصاد الذي يؤدي الى رفع معدلات التضخم.

ب - إن الدولة ملزمة بتوفير حد أدنى من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع ، لذلك أصبحت الدولة ملزمة بان توفر الحد الأدنى من الغذاء الذي يتلاءم مع مستوى معاشي مقبول للمواطنين ، فضلاً عن توفير أو تحسين مستوى الأجور والرواتب للأفراد العاملين ، فالسبب الأول مع الثاني يكونان ضغطاً واضحاً على بنود الإنفاق العام .وبغض النظر عن الجوانب السلبية أو الايجابية لنظام البطاقة التموينية ، الا أن ذلك شكّل عبئاً على الموازنة وبالتحديد على مخصصات الإنفاق العام وبنوده ، ويمكن توضيح كلف دعم البطاقة التموينية في العراق ونسبتها الى إجمالي الإنفاق العام كما في الجدول(١٤).

---

(١) د. هدى العزاوي ، سرمد عباس جواد ، المفاضلة بين استدامة البطاقة التموينية والخيارات البديلة ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٦، ص٢.

(٢) د. أموري هادي كاظم وآخرون ، تحليل دوال المستهلك دراسة تطبيقية لنمط إنفاق المستهلك في العراق ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٦ ص٦.

جدول (١٤) مخصصات دعم البطاقة التموينية ونسبتها الى إجمالي الإنفاق العام للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩)

| السنة | مخصصات دعم البطاقة التموينية (مليار دينار) | نسبتها الى إجمالي الإنفاق (%) | معدل النمو السنوي (%) |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٤ | ٦٢١٠٠٠٠ | ١٩,٧ | – |
| ٢٠٠٥ | ٦٤١١٠٠٠ | ٢٠,٨ | ٣,٢ |
| ٢٠٠٦ | ٤٥٠٠٠٠٠ | ١١,٦ | -٢٩,٨ |
| ٢٠٠٧ | ٣٩٢٨٠٠٠ | ١١,٧ | -١٢,٧ |
| ٢٠٠٨ | ١٠٢٥٨٠٠٠ | ١٧,٦ | ١٦١,٢ |
| ٢٠٠٩ | ٤٢٠٠٠٠٠ | ٨,٠ | -٥٩,١ |

**المصدر** :

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

(١) السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٧): ليلى جبر محمد وسرمد عباس ، سياسة الإصلاح في الموازنة العامة ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٧.

(٢) السنوات (٢٠٠٨-٢٠١٠): وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة ، قسم الإشراف والتنفيذ .

(٣) بيانات الجدول (٤).

من خلال الجدول (١٤) الذي يوضح نسبة المبالغ المخصصة لدعم البطاقة التموينية الى إجمالي الإنفاق العام إذ يلاحظ أنها بلغت عام ٢٠٠٤ حوالي (٦٢١٠٠٠٠) مليار دينار وبلغت نسبتها الى إجمالي الإنفاق العام (١٩,٧%) أما بالنسبة لعام ٢٠٠٥ بلغت (٢٠,٨%)، أما عام ٢٠٠٦ الذي شهدت فيه خطة الدولة تخفيض الدعم الى (٢٥%) في إطار الإصلاح الاقتصادي للموازنة العامة – في اطار توصيات صندوق النقد الدولي – وتقليل نسب الفساد الإداري الذي اكتنف هذا البند خصوصاً، تم تخفيض الدعم ولكن بنسبة اقل بلغت عام ٢٠٠٦ (٤٥٠٠٠٠٠) مليار دينار وبنسبة (١١,٦%) من إجمالي الإنفاق العام وكذلك شهد عام ٢٠٠٧ زيادة طفيفة في هذه التخصيصات إذ بلغت نسبتها الى إجمالي الإنفاق العام (١١,٧%) ، أما في عام ٢٠٠٨ فقد بلغ التخصيص في الموازنة الأولية (٣٢٧٨) مليار دينار وبنسبة (٥,٦%) من إجمالي الإنفاق العام[١] ، أما في الموازنة التكميلية لنفس العام فقد بلغ التخصيص (٦٩٨٥) مليار دينار أي ما نسبته (١٢,٠%) من إجمالي الإنفاق لتصبح النسبة النهائية لعام ٢٠٠٨ (١٧,٦%) من إجمالي الإنفاق العام ؛ ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع أسعار النفط الخام في

(١) د. كمال البصري ، الموازنة الفدرالية المقترحة مالها وما عليها ، مجلة الإصلاح الإقتصادي العراقي ، ٢٠٠٨، ص٥.متاح على الموقع الآتي : www.iier.com

السوق الدولية مما انعكس على الإقتصاد العراقي على شكل زيادة في إيراداته النفطية ، أما بالنسبة للسنوات اللاحقة لمدة البحث فيلاحظ انخفاض نسبة التخصيصات الى إجمالي الإنفاق العام لسنة ٢٠٠٩.

فمع فاعلية نظام البطاقة التموينية كشبكة حماية اجتماعية وأمان اقتصادي للفئات الأكثر فقراً في المجتمع ، الا انّه يُعدُّ ذا كلفة عالية ، إضافة الى عدم كفاءته إذ تقدر كلفة ما تتحمله الدولة لإيصال ما يعادل (دولار) واحد من المواد الغذائية الى المواطن متضمناً ذلك سعر السلعة بحدود (٦,٣٠) دولار ، والاهم من ذلك فانه يؤدي الى التبذير والضياع لأنه يستهدف جميع فئات المجتمع وليس فقط الفئات الأكثر حاجة للمواد الغذائية الأساسية.[١]

**٢ – زيادة رواتب موظفي القطاع العام :-**

سعت الدولة الى تحسين الوضع المعاشي للعاملين لديها من خلال زيادة سلم الرواتب بعد ٢٠٠٣ ، إذ إنَّ العاملين في القطاع العام في العراق قبل ٢٠٠٣ تتسم دخولهم بالانخفاض بالرغم من الدعم الحكومي المقدم سواءاً في جانب البطاقة التموينية أم غيرها من أشكال الدعم الأخرى التي تلقاها ، الا أن ارتفاع معدلات التضخم وسوء الوضع الإقتصادي يشير الى تدهور الأحوال المعيشية وتدني مستوى الرفاهية الاجتماعية والإقتصادية ، فعملت الدولة على تحسين سلم الرواتب للعاملين في القطاع العام بما يتناسب وحجم القوة العاملة ومستوياتهم المعاشية ، على الرغم من أعداد البطالة المقنعة التي يعاني منها الإقتصاد العراقي وضعف الإنتاجية[٢] ، الا أن الواقع الإقتصادي الذي فرض نفسه فهو تحسن ملموس في جانب زيادة موارد النفط الخام الذي أدى الى زيادة الإنفاق العام عموماً والنفقات الموجهة نحو خدمة أفراد المجتمع فكان لها دورٌ في تبني زيادة مخصصات الأجور .[٣] ولتوضيح الزيادة في مخصصات الأجور والرواتب ونسبتها الى إجمالي الإنفاق العام يمكن متابعة ذلك من خلال الجدول (١٥).

---

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٥-٢٠٠٧ ، بغداد ٢٠٠٨ . ص١٧.

(٢) عواد عضيد شياع ، الإقتصاد العراقي في ظل الاحتلال ، قراءة تحليلية ، مركز البصرة للدراسات والبحوث الإقتصادية ، البصرة ، ٢٠٠٩، ص٨.

(٣) د. مظهر محمد صالح ، الريع النفطي والنمط الآسيوي للإنتاج ، حالة العراق ، مجلة علوم إنسانية ، السنة السادسة ، العدد (٤٠) ، ٢٠٠٩. ص٧.

جدول (١٥) مخصصات الرواتب والأجور في القطاع العام ونسبتها الى إجمالي الإنفاق العام ومعدل النمو السنوي للمدة (٢٠٠٢-٢٠٠٩)

| السنة | مخصصات الأجور والرواتب (مليار دينار ) | نسبتها الى إجمالي الإنفاق العام (%) | معدل النمو السنوي (%) |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٢ | ٤٤٦٠٠٠ | ١٧,٧ | _ |
| ٢٠٠٣ | ١٦٧٦٠٠٠ | ٣٤,٢ | ٢٧٥,٨ |
| ٢٠٠٤ | ٢٦٦٧٠٠٠ | ٨,٥ | ٥٩,١ |
| ٢٠٠٥ | ٦٣٥٣٠٠٠ | ٢٠,٦ | ١٣٨,٢ |
| ٢٠٠٦ | ٨٣٦٥٠٠٠ | ٢٠,٧ | ٣١,٧ |
| ٢٠٠٧ | ١٠٠٢٠٠٠٠ | ٢٩,٩ | ١٩,٨ |
| ٢٠٠٨ | ١٢٠٨٦٠٠٠ | ٢٠,٨ | ٢٠,٦ |
| ٢٠٠٩ | ٢١٢٦٩٠٠٠ | ٤٠,٥ | ٧٦,٠ |

**المصدر :**

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :-

(١) السنوات (٢٠٠٢-٢٠٠٧): ليلى جبر محمد وسرمد عباس ، سياسة الإصلاح في الموازنة العامة ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٨ . ص٩.

(٢)السنوات (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة ، قسم الإشراف والتنفيذ.

(٣) بيانات الجدول (٤).

يلاحظ من الجدول (١٥) ارتفاع مخصصات الرواتب والأجور في موازنة ٢٠٠٣ عنها في عام ٢٠٠٢ إذ بلغت نسبة تلك التخصيصات الى إجمالي الإنفاق العام (٣٤,٢%) وبنسبة نمو قدرها (٢٧٥,٨%) عن عام ٢٠٠٢ ؛ ويعود السبب في ذلك الى العمل بسلم الرواتب الجديد وتوظيف عدد اكبر من العاملين في القطاع العام وبقيت هذه التخصيصات في حالة تذبذب حتى عام ٢٠٠٨ إذ بلغت تلك التخصيصات (١٢٠٨٦٠٠٠) مليار دينار وبنسبة (٢٠,٨%) من إجمالي الإنفاق العام ونسبة نمو مقدارها (٢٠,٦%) عن عام ٢٠٠٧ ويشير عام ٢٠٠٨ تحديداً الى تحسن وضع الإنفاق العام بعد الزيادة في معدلات أسعار النفط الخام والذي انعكس على الإيرادات النفطية العراقية بشكل كبير، وكذلك الحال بالنسبة لعام ٢٠٠٩ فقد بلغت تخصيصات الرواتب والأجور (٢١٢٦٩٠٠٠) مليار دينار وبنسبة (٤٠,٥%) من إجمالي الإنفاق العام . إنَّ ضخامة حجم العمالة في القطاع العام قد لا يجد له مبرراً من الناحية الإقتصادية، الا انه يملك المقومات الاجتماعية بسبب الوضع الحالي للاقتصاد العراقي ، إذ إنَّ وجود غالبية هؤلاء في مؤسسات الدولة يمثل نوعاً من البطالة المقنعة كما ذُكر سابقاً ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر يسبب ضعف الكفاءة في أداء القطاع الإنتاجي والاقتصادي ومن ثمَّ يتسبب في عبء

تتحمله الموازنة العامة بسبب دفع رواتب لموظفي مؤسسات انتاجية حكومية تحقق خسارة في نشاطها الاقتصادي ، ودليل ذلك ضعف الكفاءة الإنتاجية والخلل في الهيكل الإنتاجي بصورة عامة إضافة الى تردي الخدمات المقدمة .[١]

**٣ – زيادة الرواتب التقاعدية :-**

لنفس الأسباب السابقة ، فقد شهد سلم الرواتب التقاعدية زيادات مماثلة لتحسين وضع سلم الرواتب الخاص بالمتقاعدين من جهة ولحل بعض مؤسسات الدولة وإحالة كوادرها الى التقاعد من جهة أخرى والجدول (١٦) يوضح مخصصات الرواتب التقاعدية ونسبتها الى إجمالي الإنفاق العام ، إذ يلاحظ أن مخصصات الرواتب التقاعدية ارتفعت من (١٠٣٠٠٠) مليار دينار عام ٢٠٠٢ لتصل الى (٤٥٩٧٠٠٠) مليار دينار عام ٢٠٠٩ أي إنها قد ازدادت بمقدار (٤٤٩٤) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (٤٣٦٣,١%) ، أي أنها تضاعفت (٤٤,٦) مرة عمّا كانت عليه في عام ٢٠٠٢ ، وكذلك يلاحظ من الجدول (١٦) أن نسبة تخصيصات الرواتب التقاعدية تراوحت نسبتها الى إجمالي الإنفاق العام بالتذبذب نتيجة السياسات الإقتصادية غير المستقرة في تلك المدة فيلاحظ أنها نمت بمقدار (٢٠٤٢,٨%) عام ٢٠٠٤ بينما نمت بمتوسط نمو سالب في عام ٢٠٠٧ إذ بلغ (١,٣–) و ٢٠٠٩ (١٤,٠–).

**٤ – مخصصات دعم استيراد المشتقات النفطية :-**

لم يكن الحصول على المشتقات النفطية ( البنزين ، بنوعيه العادي والممتاز ، زيت الغاز ، النفط الأبيض ، والغاز السائل ) في المدة ١٩٩٠–٢٠٠٢ يمثل مشكلة للمواطن العراقي ، لان تلك المدة اتسمت بالاكتفاء الذاتي وخاصة في هذا الجانب من حجم الإنتاج المحلي .[٢] الا أن الظروف الإقتصادية بعد عام ٢٠٠٣ جعلت العراق يواجه أزمة حادة في تلبية متطلباته من المشتقات النفطية لأسبابٍ متعددة منها تعرض معظم المصافي الى التدمير الكامل أو الجزئي بسبب العمليات العسكرية ، وزيادة الطلب الداخلي كنتيجة لارتفاع عدد السيارات المستوردة ونقص وسائل الطاقة الأخرى وعدم كفاية محطات التوزيع اضافة الى عدم استتباب الوضع

---

(١) عمار عبد الجبار موسى ، العائدات النفطية والخيارات المتاحة في ظل السياسات الإقتصادية ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، قسم السياسات الإقتصادية، بغداد ، ٢٠٠٩. ص٦.

(٢) د. احمد حسين الهيتي وآخرون ، التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٧ الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإقتصادية والإدارية ، العدد (٣) المجلد (٢) ، جامعة الانبار ، ٢٠١٠ . ص١١.

الأمني الذي قلص من عدد ساعات العمل في المحطات .[1] فكان لابد للدولة من تعويض النقص الحاصل في العرض المحلي ولردم الفجوة بين انتاج واستهلاك الوقود عن طريق استيراد هذه المشتقات من الخارج وتخصيص مبالغ تتحملها الموازنة العامة

جدول (١٦) مخصصات الرواتب التقاعدية ونسبتها الى إجمالي الإنفاق العام ومعدل النمو السنوي للمدة (٢٠٠٢-٢٠٠٩)

| السنة | مخصصات الرواتب التقاعدية(مليار دينار ) | نسبتها الى إجمالي الإنفاق العام (%) | معدل النمو السنوي (%) |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٢ | ١٠٣٠٠٠ | ٤,١ | – |
| ٢٠٠٣ | ٤٩٠٠٠ | ١,٠ | -٥٢,٤ |
| ٢٠٠٤ | ١٠٥٠٠٠٠ | ٣,٣ | ٢٠٤٢,٨ |
| ٢٠٠٥ | ٢٧٤٠٠٠٠ | ٨,٩ | ١٦١,٠ |
| ٢٠٠٦ | ٣٩٧٦٠٠٠ | ٩,٩ | ٤٥,١ |
| ٢٠٠٧ | ٣٩٢٤٠٠٠ | ١١,٧ | -١,٣ |
| ٢٠٠٨ | ٥٣٤٦٠٠٠ | ٩,٢ | ٣٦,٢ |
| ٢٠٠٩ | ٤٥٩٧٠٠٠ | ٨,٧ | -١٤,٠ |

**المصدر** :

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :-

(١) السنوات (٢٠٠٢-٢٠٠٧): ليلى جبر محمد وسرمد عباس ، سياسة الإصلاح في الموازنة العامة ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص١٠.

(٢)السنوات (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة ، قسم الإشراف والتنفيذ.

(٣) بيانات الجدول (٤)

ومن ثمَّ شكلت عبئاً على الإنفاق العام والجدول (١٧) يوضح مخصصات دعم استيراد المشتقات النفطية ، أذ يتبين من بيانات الجدول (١٧) ثبات النسبة المخصصة لدعم استيراد المشتقات النفطية في موازنة ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ إذ بلغت عام ٢٠٠٤ تقريباً (٣٧٠٠٠٠٠) مليار دينار وبنسبة (١١,٧%) من إجمالي الإنفاق العام وكذلك عام ٢٠٠٥ اذ بلغت (٣٦٠٠٠٠٠) مليار دينار وبنسبة (١١,٧%) من إجمالي الإنفاق العام ، إذ يلاحظ في هاتين الموازنتين تساوي نسبة الدعم في موازنة ٢٠٠٥ و ٢٠٠٤ ، وهو ما جاءت به استراتيجية الدولة بتخفيض الدعم عن مشتقات الوقود ، الا انه في عام ٢٠٠٦ عاودت الارتفاع لتصل الى (٤٠٠٠٠٠٠) مليار دينار وبنسبة (٩,٩%) من إجمالي الإنفاق العام وبنسبة نمو قدرها (١١,١%) لتعود بعد ذلك

(١) سرمد عباس جواد ، تشخيص عوامل الضغط على الموازنات العامة الحديثة في العراق ، مصدر سابق ، ص٦.

الى الانخفاض في موازنات ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ إذ بلغت نسبتها الى إجمالي الإنفاق العام (١,١% ، ١,٤% ، ٠,٤% ) على التوالي ، من ذلك نستنتج مدى ثقل هذا الدعم على الإنفاق العام – وخاصة المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ – وإذا لم يتم تأهيل مصافي النفط الخام والتكرير في السنوات المقبلة سيبقى ذلك الدعم عبئاً على الموازنة العامة والإنفاق العام على الرغم من سياسة الدولة الرامية الى تخفيض الدعم والسماح للقطاع الخاص باستيراد مشتقات النفط من الخارج .[١]

جدول (١٧) مخصصات دعم استيراد المشتقات النفطية ونسبتها الى إجمالي الإنفاق العام ومعدل النمو السنوي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩)

| السنة | مخصصات دعم استيراد مشتقات النفط (مليار دينار ) | نسبتها الى إجمالي الإنفاق العام (%) | معدل النمو السنوي (%) |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٤ | ٣٧٠٠٠٠٠ | ١١,٧ | - |
| ٢٠٠٥ | ٣٦٠٠٠٠٠ | ١١,٧ | -٢,٧ |
| ٢٠٠٦ | ٤٠٠٠٠٠٠ | ٩,٩ | ١١,١ |
| ٢٠٠٧ | ٣٧٨٠٠٠ | ١,١ | -٩٠,٥ |
| ٢٠٠٨ | ٨٠٧٠٠٠ | ١,٤ | ١١٣,٥ |
| ٢٠٠٩ | ٢٠٧٠٠٠ | ٠,٤ | -٧٤,٣ |

**المصدر:**

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :-

(١) السنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٦): ليلى جبر محمد وسرمد عباس ، سياسة الإصلاح في الموازنة العامة ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص١٢.

(٢)السنوات (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة ، قسم الإشراف والتنفيذ.

(٣) بيانات الجدول (٤).

**٥ – مخصصات إقليم كردستان :-**

تضمنت موازنة عام ٢٠٠٥ وما تلتها من موازنات مخصصات لإقليم كردستان العراق ، اذ خصص قانون إعداد الموازنة العامة الفدرالية نسبة معينة من الموازنة العامة لتغطية نفقات الإقليم تزيد وتنخفض تبعاً للتخصيصات في الموازنة الفدرالية .[٢] ويوضح الجدول (١٨) حجم مخصصات إقليم كردستان العراق ونسبتها الى إجمالي الإنفاق العام للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) ، إذ يلاحظ أن حجم التخصيصات بلغ (٣٩٠٠٠٠٠) مليار دينار عام ٢٠٠٥ حيث شكل ما نسبتهُ (١٢,٦%) من إجمالي الإنفاق العام الا أن هذه النسبة اقل من النسبة المخصصة للإقليم في

(١) حسن عباس ، تصحيح أسعار المشتقات النفطية ، أزمة إدارة أم إدارة بالأزمات ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٦،ص٤.

(٢) قانون الموازنة الفدرالية لسنة ٢٠٠٥ ، الفقرة رابعا وخامساً من المادة ٧٠.

قانون الموازنة الفدرالية بسبب تخفيض حجم الإنفاق العام في موازنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ ، إذ بلغت هذه التخصيصات (٤٣٠٠٠٠٠) مليار دينار عام ٢٠٠٦ ، أي ما نسبته (١٠,٧%) من إجمالي الإنفاق العام ، الا إن موازنة عام ٢٠٠٧ شهدت زيادة في تخصيصات الإقليم إذ بلغت (٥٩٠٠٠٠٠) مليار دينار أي ما نسبته (١٧,٦%) من إجمالي الإنفاق العام وشهد عام ٢٠٠٨ ارتفاعا اذ بلغت (١٩,٨%) بسبب ارتفاع تخصيصات الانفاق العام لتلك السنة بعد ارتفاع اسعار النفط الخام العالمية ، ولكن سرعان ما انخفضت تلك النسبة عام ٢٠٠٩ اذ بلغت (١٦,٩%) بسبب انخفاض اسعار النفط الخام في السوق العالمية واعتماد الموازنة على تمويل انفاقها من ايرادات النفط الخام.

جدول (١٨) مخصصات إقليم كردستان ونسبتها الى إجمالي الإنفاق العام ومعدل النمو السنوي للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)

| السنة | مخصصات إقليم كردستان(مليار دينار ) | نسبتها الى إجمالي الإنفاق العام (%) | معدل النمو السنوي (%) |
|---|---|---|---|
| ٢٠٠٥ | ٣٩٠٠٠٠٠ | ١٢,٦ | - |
| ٢٠٠٦ | ٤٣٠٠٠٠٠ | ١٠,٧ | ١٠,٢ |
| ٢٠٠٧ | ٥٩٠٠٠٠٠ | ١٧,٦ | ٣٧,٢ |
| ٢٠٠٨ | ١١٥٠٠٠٠٠ | ١٩,٨ | ٩٤,٩ |
| ٢٠٠٩ | ٨٩٠٠٠٠٠ | ١٦,٩ | -٢٢,٦ |

**المصدر:**

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :-

(١) السنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٦): ليلى جبر محمد وسرمد عباس ، سياسة الإصلاح في الموازنة العامة ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص١٣.

(٢) السنوات (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة ، قسم الإشراف والتنفيذ.

(٣) بيانات الجدول (٤).

**٦ – التوسع في المؤسسات الحكومية :-**

مما لاشك فيه أن عدد الوزارات والمؤسسات غير المرتبطة بوزارة قد تزايد في السنوات الأخيرة وفقاً لمتطلبات الوضع الراهن ، إذ استحدثت وزارات عدة في النظام المؤسسي العراقي ،البعض من هذه الوزارات استحدث وفق ما أملته الظروف الجديدة في العراق وأخرى انفصلت

عن وزارة أصلية بالنظر لمقتضيات العمل ومواكبة التطور.[1] فبعد عام ٢٠٠٣ زاد عدد الوزارات ليصل الى ٣٢ وزارة حسب التبويب الوظيفي في موازنة عام ٢٠٠٨.[2] وهذا بحد ذاته يوضح مدى ضخامة الإنفاق المخصص لإدارة هذه الوزارات كالرواتب والأجور والمستلزمات السلعية والخدمية وبرامج التطوير وما الى ذلك من نفقات الوزارات وحسب طبيعة عمل كل وزارة . والجدول (١٩) يوضح إجمالي عدد الوزارات المستحدثة وتخصيصاتها في موازنات الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٩.

جدول (١٩) الوزارات المستحدثة وتخصيصاتها من الموازنات العامة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٩)

مليار دينار

| الوزارات المستحدثة | مخصصاتها من موازنة ٢٠٠٤ | مخصصاتها من موازنة ٢٠٠٥ | مخصصاتها من موازنة ٢٠٠٦ | مخصصاتها من موازنة ٢٠٠٧ | مخصصاتها من موازنة ٢٠٠٨ | مخصصاتها من موازنة ٢٠٠٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الاتصالات | ٢٣ | ٩ | ٢٥ | ٢٥ | ٢٥,٥ | ١٥ |
| العلوم والتكنولوجيا | ٤٠ | ٥٢ | ٨٦ | ٨٠ | ٨٨ | ٥٢ |
| المهجرين والمهاجرين | ٥ | ٤ | ٨ | ٧ | ٧ | ٣ |
| البيئة | ٦ | ٨ | ١٨ | ١٧ | ٢١,٥ | ١٢,٥ |
| حقوق الإنسان | ٣ | ٤ | ١٧ | ١٧ | ١٤ | ١١ |

**المصدر:**

وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة ، قسم التخطيط والمتابعة ، موازنات الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٩ ، بغداد ، موازنات اعوام مختلفة .

---

(١) سرمد عباس جواد ، مصدر سابق ، تشخيص عوامل الضغط على الموازنات العامة الحديثة في العراق ، ص١١.

(٢) وزارة المالية ، إعداد ومناقشة وإقرار الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠٠٨ ، مصدر سابق ، ص٣٧.

جدول (١) تبويب الإنفاق العام بالنسبة للوزارات في الموازنة العامة ( التبويب الوظيفي )

| التسلسل | الحسابات الرئيسية / الوزارة | تعويضات الموظفين ( الخاص بكل وزارة ) | السلع والخدمات | الفوائد | الإعانات | المنح | منافع اجتماعية | المصروفات الأخرى | الرواتب التقاعدية | مجموع التعويضات | مجموع التشغيلية | الموجودات غير المالية | المشاريع والأعمار | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | | | | | | | | | | | | | | |
| ٢ | | | | | | | | | | | | | | |

**المصدر**: وزارة المالية ، اعداد الموازنات العامة في العراق ، دراسة معدة من قبل دائرة الموازنة العامة ، قسم التخطيط والمتابعة ، ب ت ، ص١٧.

# الفصل الثالث

## تطور ظاهرة التضخم في العراق

**المبحث الأول : مؤشرات التضخم وطرق قياسه.**

**المبحث الثاني : أسباب ظهور وتطور ظاهرة التضخم.**

**المبحث الثالث : تقدير وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم.**

## تمهيد :

إن الظروف التي مرَّ بها الاقتصاد العراقي خلال المدة ١٩٩٠- ٢٠٠٩ تؤشر تدهوراً واضحاً في هيكل الاقتصاد العراقي التي عمّقت من حالة عدم الاستقرار والاختلال الاقتصادي فكانت توقيتاً ملائماً لتطور ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ، فبسبب الحصار الاقتصادي الذي ادى الى تدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي وتراجع معدلات نمو القطاعات الانتاجية ولاسيما الصناعية والزراعية وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حجم الاحتياطيات الاجنبية بسبب توقف الصادرات النفطية وارتفاع حجم الاصدار النقدي الجديد وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي اسباب جعلت الاقتصاد العراقي لا يقوى على مواجهة ظاهرة التضخم بالشكل الذي يؤمن مسار الاقتصاد العراقي بعيدا عن تلك المعدلات المرتفعة في المستوى العام للأسعار ، وتعززت تلك الاسباب بعد عام ٢٠٠٣ بسبب الاحتلال الا ان اتباع العراق لبعض السياسات الاقتصادية وخاصة في جانب السياسة النقدية ادت الى الانخفاض النسبي في معدلات التضخم .

# المبحث الأول : مؤشرات التضخم وطرق قياسه

من أجل دراسة الاقتصاد العراقي والتعرف على أسباب ظهور وتطور التضخم لابد من استخدام بعض المؤشرات التي يمكن خلالها معرفة حجم هذه الظاهرة وتعد الأرقام القياسية من المؤشرات المهمة في قياس التضخم :

**أولاً : مؤشرات الأرقام القياسية (Indicators Index) :-**

يعرف الرقم القياسي بأنه ( مقياس إحصائي (Statistical measure) يستخدم من أجل بيان التغيرات التي تحصل في متغيرٍ ما أو مجموعة متغيرات مترابطة التي تتغير مع الزمن أو المحل الجغرافي أو أي متغيرات أخرى والتي من غير الممكن قياسها بصورة مباشرة مثل التغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار والإنتاج والأجور والتي تحدث في فترات زمنية مختلفة )[١].

كما يعرف بأنه أداة لقياس التغير النسبي في قيم الظواهر من فترة زمنية إلى أخرى أو من مكان إلى آخر ، والرقم القياسي هو عبارة عن رقم نسبي يمكن الحصول عليه بنسبة متغير أو ظاهرة أو كمية في فترة زمنية إلى نفس المتغير أو الظاهرة أو الكمية في فترة زمنية أخرى[٢].

وتعد الأرقام القياسية للأسعار واحدة من أهم المؤشرات الاقتصادية وأوسعها انتشاراً وغالباً ما كانت درجة الاهتمام بها مرتبطة بشدة التضخم ، فكلما ارتفع معدل التضخم كلما زادت الحاجة إلى مؤشر رقمي يمكن من خلاله قياس التضخم وإجراء المعالجات التي تقتضيها ظاهرة التضخم على المتغيرات الاقتصادية المختلفة[٣]. وتأتي أهمية الأرقام القياسية من اهمية قياس التضخم على المستوى الكلي ، لان أهم الاستخدامات الرئيسية للأرقام القياسية هو استخدامها بشكل مباشر كمؤشر رقمي لقياس شدة التضخم طالما أن الأرقام القياسية للأسعار تقيس التغير في مستوى الأسعار فإنها أفضل مؤشر لقياس التضخم ويُستفاد منها في متابعة تطور التضخم ومقارنته ما بين أنواع الأسعار الأخرى ( المستهلك ، جملة ، استيراد ) ، أو ما بين فئات السكان أو ما بين الدول وما إلى ذلك[٤]. وتكون الأرقام القياسية مهمة في تحديد طبيعة التضخم بالإضافة إلى قياس درجة هذا التضخم ، لأن الرقم القياسي يعبر عن تطور القيمة النقدية للسلع المنتجة وهو بذلك يعتبر مؤشراً يساعد صاحب القرار على كشف ومراقبة اختلال التوازن بين عرض السلع والطلب عليها باعتبار أن حركة الأسعار هي أحد أهم المؤشرات لهذا الاختلال بالإضافة إلى التطور

---

(١) صالح العصفور ، الأرقام القياسية ، المعهد العربي للتخطيط ، مجلة جسر التنمية ، العدد (١٩) المجلد (٢) السنة الثانية ، الكويت ، ٢٠٠٣ . ص١٢.

(٢) منعم عزيز محمد ، مدخل إلى تحليل السلاسل الزمنية والأرقام القياسية ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ١٩٨٧. ص٢٢٩.

(٣) د. عبد الحسين زيني ، الأرقام القياسية ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٨٨، ص٦.

(٤) عمر محمود عكاوي ، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٧ ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ . ص٥١.

الحقيقي لمستوى المعيشة [١] ، كما يمكن من خلال الأرقام القياسية التعرف على الأحوال الاقتصادية لدولة ما من خلال دراسة المتغيرات الاقتصادية في البلد للمساعدة على التنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل للمتغيرات المختلفة.

وهناك عدة أنواع من الأرقام القياسية التي يمكن من خلالها قياس درجة التضخم في الاقتصاد العراقي وهي :-

١ - الرقم القياسي لأسعار المستهلك (المفرد) .

٢ - الرقم القياسي لأسعار الجملة .

٣ -الرقم القياسي الضمني ( المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي ).

٤ - الرقم القياسي للاستيرادات .

**١ - الرقم القياسي لأسعار المستهلك (The Consumer Price Index):-**

يُعبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك عن وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك ، أي انه يقيس سعر الشراء للسلع والخدمات في أوقات متباينة ويتم وضعهُ عن طريق تقسيم كل سعر وفقاً للأهمية الاقتصادية للسلعة[٢]، وعليه فان الرقم القياسي لأسعار المستهلك يعبر عن مقدار الزيادة في النفقات المعيشية الناشئة بسبب تغير أسعار السلع والخدمات اللازمة التي يمكن الحصول عليها بنفس الكميات في سنة الأساس .

**٢ - الرقم القياسي لأسعار الجملة (Whole Sale Price Index):-**

يُعد الرقم القياسي لأسعار الجملة احد المؤشرات التي من الممكن اعتمادها كمقياس للتضخم والدلالة الرئيسية التي يعكسها تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة هو أن الارتفاع الذي يطرأ عليها سرعان ما ينعكس على الأرقام القياسية لأسعار المستهلك[٣]. وتم تركيب أول رقم قياسي لأسعار الجملة في العراق بالاعتماد على سنة ١٩٣٨ كسنة أساس واعتمدت صيغة (لاسبير) لحسابه وقد اجري بعد ذلك تعديلات على احتسابه وتم اعتماد سنة ١٩٦٢ كسنة أساس[٤].وتم التوقف في احتساب الرقم القياسي لأسعار الجملة منذ عام ١٩٨٨ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء ( مديرية الأرقام القياسية ) وذلك بسبب ظروف الحصار الاقتصادي في العراق خلال عقد التسعينيات وما تلاها من أحداث أضرت في بنية الاقتصاد العراقي .

---

(١) د. كمال شرف و د. هاشم أبو عراج ، النقود والمصارف ، مصدر سابق ، ص٩٨.

(٢) د. مصطفى با بكر ، مؤشرات الأرقام القياسية ، المعهد العربي للتخطيط ، مجلة جسر التنمية ، العدد (٨) المجلد (١) ، الكويت ، ٢٠٠٢ ، ص٢.

(٣) علي نبع صايل ، مصادر التضخم في الاقتصاد العراقي للسنوات (١٩٧٠-٢٠٠٠) والسبل المقترحة لمعالجته ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ، ٢٠٠٤، ص٣٧.

(٤) عمر محمود عكاوي ، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٧ ، مصدر سابق ، ص٦١.

**٣ – الرقم القياسي الضمني ( المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي ( Implicit GDP Deflator)) :-**

هو رقم يشتمل على جميع السلع والخدمات ويظهر جميع المتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويستخرج بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مضروباً في مئة . ويُعدّ الرقم القياسي الضمني من أكثر الأرقام القياسية شمولاً وذلك لان الناتج المحلي الإجمالي يتضمن كافة أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي فان المخفض الضمني يعكس التغير الذي يطرأ على أسعار كافة السلع والخدمات سواءاً كانت استهلاكية أم وسيطة أم إنتاجية ، كما انه يتضمن أسعار الجملة وأسعار التجزئة معاً بالإضافة إلى ذلك انه لا يشير إلى مشكلة الأوزان التي تعطى للأرقام القياسية أخطاء التحيز و التي غالباً ما يتم الوقوع فيها [١].

**٤ – الرقم القياسي للاستيرادات** (Index for imports):-

يُستفاد من الرقم القياسي لسعر الوحدة من الاستيرادات لقياس التضخم المستورد (Imported Inflation) وكلما كانت مساهمة الاستيراد في المعروض السلعي كبيرة كلما لعب التضخم المستورد دوراً كبيراً في رفع نسب التضخم داخل البلد المستورد[٢]. ويتم إعداد الرقم القياسي للاستيرادات باتباع نفس الأسس المتبعة في إعداد الرقم القياسي للأسعار عدا بعض الجوانب التي تخص التجارة الخارجية التي تستوجب معالجات خاصة في إعداد الرقم القياسي للاستيرادات .

فعند إعداد هذا الرقم يجب الالتزام بأكبر قدر ممكن من التوصيات الدولية لضمان المقارنات ما بين الدول خاصةً عندما يكون الهدف منه هو دراسة كيفية انتقال التضخم من بلدان العالم المختلفة إلى البلد المعني [٣]. وسيتم تحليل الأرقام القياسية السابقة في الفقرة اللاحقة وفي ضوء ما متاح من بيانات بهذا الشأن.

---

(١) د. صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، مصدر سابق ، ص٤٢٤.

(٢) المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، الأساليب الإحصائية لقياس التضخم ودراسة آثاره وسبل معالجته ، مطبعة الشرق ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص٧٩.

(٣) د. إسماعيل عبد الرحمن و د حربي عريقات ، مفاهيم ونظم اقتصادية ( التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي) ، مصدر سابق ، ص١٦٩.

**ثانياً :- اتجاهات الأسعار:-**

لقد شهد الاقتصاد العراقي ارتفاعات عديدة في المستوى العام للأسعار بدءاً من عام ١٩٨٠ وحتى الوقت الحاضر فالاقتصاد العراقي لم يعرف أي نوع من أنواع التضخم قبل عقد السبعينيات نتيجةً للاستقرار الاقتصادي وتوفر موارد الريع النفطي واستقرار الأسعار إلى حدٍ ما ، الا انه مرَّ بكل أنواع التضخم تقريباً بدءاً من الزاحف وانتهاء بالجامح نتيجة الظروف الاقتصادية المتدهورة بسبب حرب الخليج الاولى وحرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي والاحتلال .

وسيتم تقسيم هذه الفقرة إلى مدتين ليتسنى للباحث تحليل اتجاهات الأسعار في الاقتصاد العراقي وفقاً للأرقام القياسية بشكل أدق.

**١ - اتجاهات الأسعار للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢ :-**

مع إن الانعكاسات السلبية لحرب الخليج الاولى تركت آثاراً كبيرة في الاقتصاد العراقي الا إن نسبة التضخم في تلك المدة لا تعد مرتفعة قياساً بما شهده الاقتصاد العراقي خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٢ بسبب اعتماد العراق على إيرادات النفط الخام في تغطية نفقاته العامة لذلك فان تراجع العوائد النفطية ؛ بسبب توقف تصدير النفط الخام بالإضافة الى تجميد الأرصدة العراقية من العملة الأجنبية كان له تأثيرٌ سلبيٌ مضاعفٌ على الاقتصاد العراقي في ظل العجز المتواصل للموازنة العامة ، عمّقت هذه الأسباب من حالة ظهور الفجوات التضخمية وظهور الاختلالات الاقتصادية متمثلة بانخفاض العرض الكلي أمام تصاعد حجم الطلب الكلي [1]. هذه الأسباب أدت إلى ظهور ظاهرة التضخم النقدي الجامح مع اتساع نطاق البطالة (ظاهرة كساد تضخمي ) (Stagflation ) وظواهر سلبية أخرى أدت إلى تعميق الاختلالات في الاقتصاد العراقي ،وقد استمر الارتفاع الحاد والمستمر في الأسعار نتيجة توجه الدولة إلى تمويل موازنتها العامة عن طريق الإصدار النقدي الجديد لتمويل الإنفاق الحكومي الواسع الذي ازداد بعد فرض الحصار الاقتصادي وقيام الدولة بتطبيق سياسة الدعم لتوفير مفردات البطاقة التموينية كما ذُكر سابقاً فضلاً عن التمويل اللازم لإعادة اعمار ما دمرته حرب الخليج الثانية إذ استمرت الحكومة بإتباع سياسة التمويل بالعجز وتزايد هذا التمويل لتلبية متطلبات الإنفاق العام مع انحسار دور وسائل التمويل الأخرى وهذا ما عزز من حالة العجز وتزايد الفائض من المعروض النقدي في التداول مع انخفاض قيمة الدينار العراقي ونقص العرض الكلي عن مواجهة الطلب الكلي ، واتساع نطاق وحجم الفجوة التضخمية وهذا ما يوضحه الجدول (٢٨).

---

([1]) إكرام عبد العزيز عبد الوهاب ، الاختلالات المالية والنقدية للاقتصاد العراقي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٤٧٣.

جدول (٢٨) تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

| السنوات | الرقم القياسي لأسعار المستهلك ١٠٠=١٩٩٣ (١) | معدل نمو التضخم السنوي (%) (٢) |
|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٦,٣ | - |
| ١٩٩١ | ١٧,٧ | ١٨١,٠ |
| ١٩٩٢ | ٣٢,٥ | ٨٣,٦ |
| ١٩٩٣ | ١٠٠ | ٢٠٧,٧ |
| ١٩٩٤ | ٥٤٨,٥ | ٤٤٨,٥ |
| ١٩٩٥ | ٢٨٧٢,٩ | ٤٢٣,٨ |
| ١٩٩٦ | ٢٢٤٢,١ | -٢٢,٠ |
| ١٩٩٧ | ٢٧٥٩,٢ | ٢٣,١ |
| ١٩٩٨ | ٣١٦٦,٧ | ١٤,٨ |
| ١٩٩٩ | ٣٥٦٥,٠ | ١٢,٦ |
| ٢٠٠٠ | ٣٧٤٢,٥ | ٥,٠ |
| ٢٠٠١ | ٤٣٥٥,٣ | ١٦,٤ |
| ٢٠٠٢ | ٥١٩٦,٦ | ١٩,٣ |
| ٢٠٠٣ | ٦٩٤٣,٥ | ٣٣,٦ |
| ٢٠٠٤ | ٨٨١٥,٦ | ٢٧,٠ |
| ٢٠٠٥ | ١٢٠٧٣,٨ | ٣٧,٠ |
| ٢٠٠٦ | ١٨٥٠٠,٨ | ٥٣,٢ |
| ٢٠٠٧ | ٢٤٢٠٥,٥ | ٣٠,٨ |
| ٢٠٠٨ | ٢٤٨٥١,٣ | ٢,٧ |
| ٢٠٠٩ | ٢٤١٥٥,١ | -٢,٨ |

**المصدر :**

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١٢).

تم احتساب معدل التضخم السنوي وفق الصيغة الآتية :-

$$INF = (\frac{CpI_t}{CPI_{t-1}} - 1) \bullet 100$$

إذ أن : INF تمثل معدل التضخم السنوي .

$CPI_t$ = الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنة الحالية .

$CPI_{t-1}$ = الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة سابقة .

ينظر في ذلك : خالد خواجه ، الأرقام القياسية ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية ، بغداد ، ( بدون سنة طبع ) . ص٣٤.

إذ يلاحظ أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد ارتفع من (٦,٣) نقطة عام ١٩٩٠ إلى (٥١٩٦,٦) نقطة عام ٢٠٠٢ مسجلاً بذلك زيادة قدرها (٥١٩٠,٣) نقطة بمتوسط لمعدل نمو التضخم السنوي بلغ (١١٧,٨%) وهو تطور كبير ومرتفع في مستوى الأسعار مما يدل على ارتفاع معدل التضخم الذي مرَّ به الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة وكذلك يلاحظ أن معدل التضخم السنوي يتراوح بين الارتفاع والانخفاض في تلك المدة ففي حين بلغ (١٨١,٠%) عام ١٩٩١ ارتفع إلى (٤٤٨,٥%) عام ١٩٩٤ لينخفض إلى (٥,٠%) عام ٢٠٠٠ ويعاود الارتفاع إلى (١٩,٣%) عام ٢٠٠٢ للأسباب السابقة الذكر كما يمكن ملاحظة أسباب هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي انعكس بشكل ارتفاعات كبيرة في معدل التضخم السنوي من خلال النظر إلى الأرقام القياسية للمجاميع السلعية التي تتكون منها سلة المستهلك في تلك المدة والتي يوضحها الملحق (١) إذ يلاحظ أن الرقم القياسي للمواد الغذائية التي تشكل السلع الأساسية للمستهلك الجزء الأكبر منه انه قد ارتفع من (٥,١) نقطة عام ١٩٩٠ ليصل إلى (٣٥٨٧,٥) نقطة عام ٢٠٠٢ مسجلاً بذلك تطوراً هائلاً لهذه المجموعة ولا يختلف الحال بالنسبة إلى المجاميع الأخرى .

أما فيما يتعلق بالمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢ فيمكن ملاحظة الارتفاع الكبير والواضح ويمكن متابعة ذلك من خلال الجدول (٢٩) ، إذ يلاحظ أن المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي ارتفع من (٧,٣%) عام ١٩٩٠ ليصل إلى (٣٨٦٣,٨%) عام ٢٠٠٢ و بزيادة قدرها (٣٨٥٦,٥%) ونسبة نمو قدرها (٥٢٨٢٨,٨%) وهذا بدوره يؤكد حقيقة التضخم الجامح الذي شهدهُ الاقتصاد العراقي في تلك المدة نتيجة للأسباب التي سبق ذكرها (الحصار الاقتصادي ، انخفاض المعروض السلعي نتيجة ضعف القطاعات الإنتاجية ، ارتفاع حجم الطلب الكلي الفعال ) مما انعكس سلباً على المستوى العام للأسعار .أما فيما يخص الرقم القياسي للاستيرادات فقد شهد ارتفاعاً خلال السنوات ١٩٩٣-١٩٩٦ كما يلاحظ من الجدول (٣٠) ثم اخذ بعد ذلك بالانخفاض إلى أن بلغ (٢٧,٢) عام ٢٠٠٢ ويرجع السبب في ذلك إلى العقوبات الخارجية المفروضة على العراق بسبب الحصار الاقتصادي على الاستيرادات وتوقف صادرات النفط الخام والتي تعد المورد الأساسي في الحصول على العملة الأجنبية مما سبب نفاذ الاحتياطات الأجنبية من العملة الأجنبية مما انعكس في انخفاض الاستيرادات التي تُسهم في سد النقص الحاصل في بعض السلع في السوق المحلية بالإضافة الى الأثر البالغ في الحصول على الموارد الرأسمالية التي تهيئ الحجر الأساس في بناء القطاعات الإنتاجية ومحاولة سد النقص الحاصل في المعروض السلعي في الاقتصاد العراقي فضلاً عن ارتفاع معدل التضخم العالمي في تلك المدة والذي ينعكس على الرقم القياسي للاستيرادات.

جدول (٢٩) المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار) | الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ١٠٠=١٩٩٣ (مليار دينار) | المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي $3=\frac{1}{2}*100$ (%) |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٥٥٩٢٦,٥ | ٧٦٠٢٢٥,٤ | ٧,٣ |
| ١٩٩١ | ٤٢٤٥١,٦ | ٢٧٨٧٥٧,٦ | ١٥,٢ |
| ١٩٩٢ | ١١٥١٠,٤ | ٣٦٩٩٠٧,٠ | ٣,١ |
| ١٩٩٣ | ٣٢١٦٤٦,٩ | ٤٨١٨٤١,٩ | ٦٦,٧ |
| ١٩٩٤ | ١٦٥٨٣٢٥,٨ | ٥٤٠٢٣٧,٠ | ٣٠٥٧,٥ |
| ١٩٩٥ | ٦٦٩٥٤٨٢,٩ | ٥١١٠٢٣,٧ | ١٣١٠,٢ |
| ١٩٩٦ | ٦٥٠٠٩٢٤,٦ | ٥٧١٩٦٨,١ | ١١٣٦,٦ |
| ١٩٩٧ | ١٥٠٩٣١٤٤,٠ | ٦٩٣٢٢٦,٨ | ٢١٧٧,٢ |
| ١٩٩٨ | ١٧١٢٥٨٤٧,٥ | ٩٣٤٨٧٦,٤ | ١٨٣١,٨ |
| ١٩٩٩ | ٣٤٤٦٤٠١٢,٦ | ١٠٩٩٢٤٤,٣ | ٣١٣٥,٢ |
| ٢٠٠٠ | ٥٠٢١٣٦٩٩,٩ | ١١١٤٦٩٤,٩ | ٤٥٠٤,٧ |
| ٢٠٠١ | ٤١٣١٤٥٦٨,٥ | ١١٤٠٣٩٠,٣ | ٣٦٢٢,٨ |
| ٢٠٠٢ | ٤١٠٢٢٩٢٧,٤ | ١٠٦١٧٠٦,٠ | ٣٨٦٣,٨ |
| ٢٠٠٣ | ٢٩٥٨٥٧٨٨,٦ | ٧٠٤٧٤٦,٢ | ٤١٩٨,٠ |
| ٢٠٠٤ | ٥٣٢٣٥٣٥٧,٧ | ١٠٨٦٤٢١,١ | ٤٩٠٠,٠ |
| ٢٠٠٥ | ٧٣٥٣٣٥٩٨,٦ | ١١٣٤٢٣٠,٥ | ٦٤٨٣,١ |
| ٢٠٠٦ | ٩٥٥٨٧٩٥٤,٨ | ١٢٤٩٤٤٧,٩ | ٧٦٥٠,٤ |
| ٢٠٠٧ | ١٠٧٨٢٨٤٦٢,٨ | ١٢٥٤٥٥٢,٥ | ٨٥٩٤,٩ |
| ٢٠٠٨ | ١٥٥٦٣٦٧٨٣,٣ | ١٤٢٧٠٣٢,٣ | ١٠٩٠٦,٣ |
| ٢٠٠٩ | ١٣٩٣٣٠٧٢٥,٤ | ١٥٠٥٤١٠,١ | ٩٢٥٥,٣ |

**المصدر :**

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

بيانات الجداول (٤) (٢٠)

احتسب المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي وفق الصيغة الآتية :-

$$\text{المخفض الضمني} = \frac{\text{GDP بالأسعار الجارية}}{\text{GDP بالأسعار الثابتة}} \times ١٠٠$$

**ينظر في ذلك :**

- Alan Griffith , Stuart Wall , Applied Economics An Introductory Course , 7th , Longman . London and New York , 1997 P512.

جدول (٣٠ ) تطور الأرقام القياسية للاستيرادات في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢)(بسنة اساس ١٩٩٣)

| السنوات | الرقم القياسي للاستيرادات (١) | معدل التغير السنوي (%) (٢) |
|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٤٤,٠ | - |
| ١٩٩١ | ٥٢,٩ | ٢٠,٢ |
| ١٩٩٢ | ٥٢,٨ | -٠,٢ |
| ١٩٩٣ | ١٠٠ | ٨٩,٤ |
| ١٩٩٤ | ١٢٣,٣ | ٢٣,٣ |
| ١٩٩٥ | ١٠٧,١ | -١٣,١ |
| ١٩٩٦ | ٧٨,٨ | -٢٦,٤ |
| ١٩٩٧ | ٤٥,٨ | -٤١,٩ |
| ١٩٩٨ | ٣٤,٦ | ٢٤,٤ |
| ١٩٩٩ | ٣٧,٠ | ٦,٩ |
| ٢٠٠٠ | ٣٦,٥ | -١,٣ |
| ٢٠٠١ | ٢٩,٠ | -٢٠,٥ |
| ٢٠٠٢ | ٢٧,٢ | -٦,٢ |
| ٢٠٠٣ | - | - |
| ٢٠٠٤ | - | - |
| ٢٠٠٥ | ٠,٧٦ | - |
| ٢٠٠٦ | ٠,٥٨ | -٢٣,٧ |
| ٢٠٠٧ | ٠,٢٧ | -٥٣,٥ |
| ٢٠٠٨ | ٠,٧٥ | ١٧٧,٨ |
| ٢٠٠٩ | -٠,١٠ | -١١٣,٣ |

**المصدر** :

(١) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاءات التجارة ، تقارير سنوية متفرقة.

(٢) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، التضخم في الاقتصاد العراقي ، دراسة معدة من قبل مديرية الارقام القياسية ومديرية الحسابات القومية ، آيار ٢٠١٠ ، ص١٨.

**٣ – اتجاهات الأسعار للسنوات ٢٠٠٣–٢٠٠٩ :–**

شهد الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة ومنذ الاحتلال عام ٢٠٠٣ تعطل الكثير من المرافق الاقتصادية والزيادة المضطردة في معدل التضخم وقد أدى هذا الارتفاع في معدل التضخم إلى ارتفاع تكاليف المعيشة بالنسبة للأفراد وارتفاع كلف الإنتاج [١]. فقد ارتفع معدل التضخم من (٣٣,٦%) عام ٢٠٠٣ ليصل إلى (٥٣,٢%) عام ٢٠٠٦ لينخفض بعد ذلك إلى (٢,٧%) عام ٢٠٠٨ من ثم انخفض الى (٢,٨–%) عام ٢٠٠٩ كما مبين في الجدول (٢٨) .

وبالإمكان أن نميز بين ثلاث مراحل خلال المدة ٢٠٠٣–٢٠٠٩ هي كالآتي :–

أ – ٢٠٠٣–٢٠٠٤ : في هذه المرحلة ارتفعت الأسعار وكان مصدر ارتفاعها هو الشحة في مصادر الطاقة والمشكلات الأمنية وما ينجم عنها من ارتفاع في أسعار النقل وتكاليف الإنتاج ، كما صاحب هذه المرحلة نفسها تحسن في الرواتب والأجور التي لم يصاحبها زيادة في إنتاج السلع والخدمات المقدمة ، وشهدت هذه المرحلة زيادة استيراد السلع المختلفة لتغطية متطلبات السوق .

ب – المرحلة الثانية ٢٠٠٥–٢٠٠٧ : إذ بقيت نفس العوامل المؤثرة في المرحلة الأولى الا انه في نهاية عام ٢٠٠٥ تم رفع الدعم عن أسعار المشتقات النفطية مما كان له الأثر الكبير في ارتفاع المستوى العام للأسعار وفي عام ٢٠٠٦ أجريت إصلاحات أخرى لأسعار المشتقات النفطية ومضت الأسعار في الارتفاع [٢] . إن ما يميز هذه المرحلة والمرحلة السابقة هو عدم إنتظام عمل السوق مما أدى إلى انخفاض المعروض من السلع والخدمات مع زيادة لا بأس بها في الإنفاق العام بقصد تحسين المستوى المعاشي للأفراد وخاصةً بعد تزايد إيرادات النفط الخام المصدر .

ج – المرحلة الثالثة عام ٢٠٠٨ –٢٠٠٩ : إذ إنَّ الرقم القياسي للأسعار واصل الارتفاع الا أن معدل التضخم في عام ٢٠٠٨ بلغ (٢,٧%) ومن ثم انخفض الى (٢,٨–%) عام ٢٠٠٩ ؛ ويعود سبب هذا الانخفاض إلى اتباع البنك المركزي لسياسات جديدة تتلاءم ووضع الاقتصاد العراقي متمثلة باستقلالية قرارات السياسة النقدية عن قرارات السياسة المالية ، وتحسن الظروف الأمنية نوعاً ما فضلاً عن آثار الازمة المالية العالمية إذ ساهمت في حصول انكماش اقتصادي

---

(١) د. كمال البصري ، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩، دراسة متاحة على الموقع : www.almadapaper.net

(٢) د. هدى العزاوي ، سرمد النجار ، تداعيات أزمة الوقود وسبل علاجها ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص١١.
كذلك ينظر : د. جعفر طالب احمد ، د. ميثم لعيبي إسماعيل ، سياسة تخفيض الدعم عن المشتقات النفطية وتأثيراتها في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، بغداد ٢٠٠٦ ، ص٩.

عالمي انعكس في انخفاض بعض اسعار الاستيرادات وكما هو معلوم ان العراق يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات من الخارج .

أما فيما يتعلق بالمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي فيلاحظ أيضاً الارتفاع المتذبذب (جدول ٢٩) وذلك بسبب ضعف القطاعات الإنتاجية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعار المدخلات الرأسمالية وظاهرة الإغراق السلعي للسوق العراقية بالبضائع المستوردة الأقلُ ثمناً كما ذكر سابقاً.

مما تقدم نجد أن سبب ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثمَّ ارتفاع معدل التضخم في المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ هو المشكلة الأمنية والتي أدت إلى عدم انتظام عمل السوق من ناحية عرض السلع والخدمات وظهور تكاليف جديدة متجسدة بتكاليف الحمايات الأمنية وشحة الطاقة وارتفاع أسعارها وارتفاع مستوى الأجور والمدفوعات النقدية ( تطبيق شبكة الحماية الاجتماعية ) فضلا عن زيادة حجم الانفاق العام من خلال زيادة رواتب موظفي القطاع العام يضاف إلى ذلك وجود خلل في بنية الهيكل الاقتصادي متمثلاً بوجود نسبة عالية من البطالة المقنعة .[١]

أما فيما يتعلق بالرقم القياسي للاستيرادات فيلاحظ انه في تراجع بسبب تراجع معدلات التضخم العالمية باستثناء عام ٢٠٠٨ الذي شهد ارتفاعا طفيفاً مما انعكس على الرقم القياسي للاستيرادات (الجدول ٣٠) ، فيلاحظ انخفاض معدل التضخم المستورد في تلك المدة مع الاشارة الى ان العراق بلد مستورد يعتمد على الاستيرادات لسد النقص الحاصل في مجموع الطلب الكلي ، كذلك فان الازمة العالمية لها دورٌ فعّال في انخفاض اسعار العديد من المجاميع السلعية ، كذلك فان استقرار سعر صرف الدينار العراقي وقدرة البنك المركزي في التأثير في سعر الصرف الاسمي للوصول الى المستويات الحقيقية لسعر الصرف التوازني مما انعكس بشكل ايجابي على المستوى العام للأسعار وتخفيض التضخم المستورد.

(١) د. فلاح خلف الربيعي ، تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ، أعمال ندوة التضخم و دور السياسات المالية والاقتصادية ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد (٣) ، العراق ٢٠٠٦ ، ص٢٥.

**ثالثاً – طرق قياس التضخم:-**

إضافة إلى الأرقام القياسية للأسعار هناك طرق أو مؤشرات أخرى لقياس التضخم ويمكن الاستفادة من هذه الطرق بشكل خاص عندما تكون الأرقام القياسية للأسعار قاصرة في إعطاء فكرة دقيقة عن درجة التضخم إذ تعكس هذه الطرق الاختلالات المسببة للتضخم بينما تعكس الأرقام القياسية المظهر العام للتضخم ، إذن فالفجوة التضخمية سواء المقاسة عن طريق فائض المعروض النقدي أو معامل الاستقرار النقدي تبين بشكل واضح حجم التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث بالإضافة إلى معيار فائض الطلب وكما يأتي :-

**١ – معامل الاستقرار النقدي :-**

يستند معامل الاستقرار النقدي في جوهره على المنهج النقدي الذي يعزي التضخم إلى أسباب وعوامل نقدية بحتة ، بعبارة أخرى إن أي زيادة في كمية النقود دون زيادة مناظرة في حجم المعروض السلعي تعد السبب الرئيسي في حدوث وتفاقم ظاهرة التضخم [١]. أي انه إذا ما ازدادت كمية النقود بنسبة اكبر من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي فان ذلك يؤشر إلى وجود فائض طلب مما يؤدي إلى اختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي وتيار العرض الحقيقي للسلع مما يؤدي إلى ظهور فجوات تضخمية تدفع الأسعار نحو الارتفاع . ويمكن احتساب معامل الاستقرار النقدي وفق الصيغة الآتية [٢]:-

$$B = \frac{\Delta Ms}{Ms} - \frac{\Delta GDP}{GDP}$$

إذ أن :-

B : معامل الاستقرار النقدي .

$\frac{\Delta Ms}{Ms}$ : معدل التغير في عرض النقد .

$\frac{\Delta GDP}{GDP}$ : معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة .

فعند تساوي معدل التغير في عرض النقد مع معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي فإن معامل الاستقرار النقدي يساوي صفراً وهذا يدل على أن الأسعار مستقرة ، أما إذا كان معدل التغير في عرض النقد اكبر من معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي فإن معامل الاستقرار النقدي يكون موجباً وهذا يدل على وجود ضغط تضخمي يدفع الأسعار نحو الارتفاع ، أما إذا كان معدل التغير في عرض النقد اقل من معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي فأن معامل

---

(١) عمر محمود عكاوي ، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٧ ، مصدر سابق ، ص٦٧.

(٢) مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مصدر سابق ، ص٤٦٢.

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة GDP 100=1993 (مليار دينار) (١) | عرض النقد M1* (مليار دينار) (٢) | التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (%) $\frac{\Delta GDP}{GDP}$ (٣) | التغير السنوي في عرض النقد (%) $\frac{\Delta M1}{M1}$ (٤) | معامل الاستقرار النقدي $B=\frac{\Delta M1}{M1}-\frac{\Delta GDP}{GDP}$ 5=4-3 (%) (٥) |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٧٦٠٢٢٥,٤ | ١٥٣٥٩,٣ | – | - | - |
| ١٩٩١ | ٢٧٨٧٥٧,٦ | ٢٤٦٧٠ | -٦٣,٣ | ٦٠,٦ | ١٢٣,٩ |
| ١٩٩٢ | ٣٦٩٩٠٧,٠ | ٤٣٩٠٩ | ٣٢,٧ | ٧٨,٠ | ٤٥,٣ |
| ١٩٩٣ | ٤٨١٨٤١,٩ | ٨٦٤٣٠ | ٣٠,٢ | ٩٦,٨ | ٦٦,٦ |
| ١٩٩٤ | ٥٤٠٢٣٧,٠ | ٢٣٨٩٠١ | ١٢,١ | ١٧٦,٤ | ١٦٤,٣ |

جدول (٣١) قياس الفجوة التضخمية وفقا لمعامل الاستقرار النقدي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ٥١١٠٢٣,٧ | ٧٠٥٠٦٤ | -٥,٤ | ١٩٥,١ | ٢٠٠,٥ |
| ١٩٩٦ | ٥٧١٩٦٨,١ | ٩٦٠٥٠٣ | ١١,٩ | ٣٦,٢ | ٢٤,٣ |
| ١٩٩٧ | ٦٩٣٢٢٦,٨ | ١٠٣٨٠٩٧ | ٢١,٢ | ٨,١ | -١٣,١ |
| ١٩٩٨ | ٩٣٤٨٧٦,٤ | ١٣٥١٨٧٦ | ٣٤,٨ | ٣٠,٢ | -٤,٦ |
| ١٩٩٩ | ١٠٩٩٢٤٤,٣ | ١٤٨٣٨٣٦ | ١٧,٥ | ٩,٨ | -٧,٧ |
| ٢٠٠٠ | ١١١٤٦٩٤,٩ | ١٧٢٨٠٠٦ | ١,٤ | ١٦,٥ | ١٥,١ |
| ٢٠٠١ | ١١٤٠٣٩٠,٣ | ٢١٥٩٠٨٩ | ٢,٣ | ٢٤,٩ | ٢٢,٦ |
| ٢٠٠٢ | ١٠٦١٧٠٦,٠ | ٣٠١٣٦٠١ | -٦,٩ | ٣٩,٦ | ٤٦,٥ |
| ٢٠٠٣ | ٧٠٤٧٤٦,٢ | ٥٧٧٣٦٠١ | -٣٣,٦ | ٩١,٦ | ١٢٥,٢ |
| ٢٠٠٤ | ١٠٨٦٤٢١,١ | ١٠١٤٨٦٢٦ | ٥٤,١ | ٧٥,٨ | ٢١,٧ |
| ٢٠٠٥ | ١١٣٤٢٣٠,٥ | ١١٣٩٩١٢٥ | ٤,٤ | ١٢,٣ | ٧,٩ |
| ٢٠٠٦ | ١٢٤٩٤٤٧,٩ | ١٥٤٦٠٠٦٠ | ١٠,١ | ٣٥,٦ | ٢٥,٥ |
| ٢٠٠٧ | ١٢٥٤٥٥٢,٥ | ٢١٧٢١١٦٧ | ٠,٤ | ٤٠,٦ | ٤٠,٢ |
| ٢٠٠٨ | ١٤٢٧٠٣٢,٣ | ٢٨١٨٩٩٣٤ | ١٣,٧ | ٢٩,٨ | ١٦,١ |
| ٢٠٠٩ | ١٥٠٥٤١٠,١ | ٣٧٣٠٠٠٣٠ | ٥,٥ | ٣٢,٣ | ٢٦,٨ |

(المتوسط )

| | | | |
|---|---|---|---|
| ١٩٩٩-١٩٩٠ | ١٠,٢ | ٧٦,٨ | ٦٦,٦ |
| ٢٠٠٩-٢٠٠٠ | ٥,٩ | ٣٩,٩ | ٣٤,٨ |
| ٢٠٠٩-١٩٩٠ | ٧,٥ | ٥٧,٤ | ٤٩,٨ |

**المصدر** :

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

(١) البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث . النشرة الإحصائية لعام ٢٠٠٣ عدد خاص ، نشرات سنوية متنوعة للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٩) .

(٢) بيانات الجداول (٤)(٥).

(*) M1 : عرض النقد بالمعنى الضيق(The Narrow Definition of Money) (العملة في التداول + الودائع الجارية ).

الاستقرار النقدي يكون سالب وهذا يدل على انخفاض مستوى أسعار السلع والخدمات ، ومن خلال متابعة بيانات الجدول (٣١) يمكن قياس معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي.

يتضح من الجدول (٣١) أن معدل التغير في عرض النقد للأعوام (١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩) هو اقل من معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي أي أن قيمة (B) سالبة وهذا يعني أن عرض السلع أكبر من عرض النقود وعلى الرغم من ذلك فإن المستوى العام للأسعار في تلك السنوات كان مرتفعاً ولم تنخفض الأسعار نتيجة زيادة عرض السلع وهذا يدل على أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي كانت في قطاعات خدمية وليست في القطاعات الإنتاجية هذا من جانب ، أما الجانب الآخر فإن توفير الدولة للدعم السلعي أدى إلى انخفاض أسعار السلع الضرورية وخاصةً بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة . أما ما تبقى من السنوات قيد الدراسة فقد كان

معامل الاستقرار النقدي موجباً وهذا يدل على أن معدل التغير في عرض النقود كان اكبر من معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم ، فقد أظهر معامل الاستقرار النقدي متوسطاً قدرهُ (٦٦,٦%) خلال المدة ١٩٩٠-١٩٩٩ ومتوسطاً قدرهُ ( ٣٤,٨%) للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ أما متوسط مدة البحث فقد بلغ (٤٩,٨%) ، ويعود السبب في ذلك إلى حصول اختلالات هيكلية عميقة في بنية الاقتصاد العراقي والتي من أهمها انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ؛ بسبب ضعف القطاعات الإنتاجية فضلاً عن سوء توزيع الموارد إضافة إلى القيود الدولية في ظل الحصار الاقتصادي المفروض ونقص كمية النقد الأجنبي نتيجة توقف صادرات النفط الخام وتجميد جميع أموال وأرصدة العراق النقدية وان هذا التحليل ينطبق اكثر على المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ [١]، بالإضافة الى انخفاض ايرادات النفط الخام عام ٢٠٠٩.

كذلك أصبح من الواضح أن السياسة النقدية وفي ظل تبعيتها للسياسة المالية في السنوات محل البحث وخاصة السنوات ١٩٩٠-٢٠٠٣ لم يكن لها دور سوى مسايرة متطلبات السياسة المالية بتوفير كل إمكانات التمويل المصرفي للعجز المتراكم بحيث أصبحت حيازة البنك المركزي لحوالات الخزينة كموجودات متراكمة من أدوات الدين العام الداخلي مصدراً للتوسع في الإصدار النقدي كمطلوبات أو ما يطلق علية بتنقيد الدين [٢]. لذلك فقد تحددت أهداف السياسة النقدية طوال الحقبة السابقة متأثرة بقرارات السياسة المالية ولم تتحرر على نحوٍ كافٍ تقريباً الا بعد عام ٢٠٠٣ بعد صدور قانون رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ المادة (٢٠) الذي يقضي باستقلالية قرارات البنك المركزي العراقي عن قرارات وزارة المالية .

**٢ - معيار الفجوة التضخمية :-**

يُعد معيار أو مؤشر الفجوة التضخمية على أساس افتراض وجود علاقة ثابتة بين مقدار الطلب على الأرصدة النقدية من جهة وحجم المعاملات الجارية ( الناتج المحلي الحقيقي ) من جهة أخرى [٣] ، ويمكن حساب الفجوة التضخمية التي يمكن تفسيرها وفق الصيغة الآتية [٤]:-

---

(١) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٠٣ ومطلع عام ٢٠٠٤ ، ص١٢.

(٢) د. مظهر محمد صالح ، فرص الاستقرار وإعادة التوازن إلى الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد الحصار الاقتصادي ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد (٢) ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٩ . ص٧٣.

(٣) احمد محمد صالح جلال ، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية ( دراسة حالة اليمن ١٩٩٠-٢٠٠٣ ) رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، ٢٠٠٦ ، ص١٠٠.

(٤) د. مظهر محمد صالح ، الفجوة النقدية ، الواقع الراهن وحسابات المستقبل ، مجلة المجمع العلمي ، الجزء الأول ، العدد ٤٧ ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص٢١٠.

$$IG = (\Delta M1 - \frac{M1}{GDP}).\Delta GDP$$

إذ أن :-

IG = الفجوة التضخمية .

M1 = عرض النقد .

ΔM1 = التغير في عرض النقد .

GDP = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة .

فمن خلال ملاحظة الجدول (٣٢) نجد أن السنوات (١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ) شهدت بوادر انكماشية أي أن قيمة الفجوة التضخمية كانت سالبة ، ومعنى ذلك ان الزيادة في المعروض النقدي لم تواكب الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي ، ومن الملاحظ ان هذه السنوات شهدت معدلاً مرتفعاً من التضخم اي ان كمية النقود المرتفعة لا تكفي لتغطية الاسعار المرتفعة في هذه السنوات مما يؤدي الى زيادة جديدة في المعروض النقدي قادت الى فجوة تضخمية كما هو الحال في السنوات الاخرى الباقية من الدراسة ، هنا تجدر الإشارة إلى إن السنوات التي كانت قيمة معامل الاستقرار النقدي فيها سالبة عند احتسابه هي نفسها عند احتساب الفجوة التضخمية عن طريق فائض المعروض النقدي ويعود السبب في ذلك إلى دخول العراق عام ١٩٩٦ مرحلة جديدة هي توقيع مذكرة التفاهم كما سبق ذكره مما ساعد على سد جزء من النقص الحاصل في السلع الاستهلاكية الأساسية والضرورية إضافة إلى سعي الدولة إلى تطبيق سياسة مالية هادفة ترمي إلى ضبط الإنفاق العام وتقليل معدلات الزيادة في الإصدار النقدي الجديد والبحث عن مصادر أخرى في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة ( إتباع الإدارة الضريبية لأساليب اشد حزماً في جباية الضرائب مما أسهم في زيادة حصيلتها وخاصة للسنوات الثلاث سابقة الذكر) ، اما قبل عام ١٩٩٧ وبعد عام ١٩٩٩ فكانت قيمة الفجوة التضخمية موجبة كما يلاحظ من الجدول (٣٢) إن هذه الفجوة ارتفعت بشكلٍ واضح بعد عام ٢٠٠٣ ، نتيجةً للتوسع في الإصدار النقدي فضلاً عن التوسع في الإنفاق العام . خاصةً بعد تعديل سلم الرواتب وارتفاع دخول الأفراد وان هذا الارتفاع في الفجوة التضخمية النقدية ينعكس بشكل مباشر في ارتفاع المستوى العام للأسعار .

جدول (٣٢) حساب الفجوة التضخمية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

**المصدر :**

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

بيانات الجداول(٤) (٥) (٣١).

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة GDP ١٠٠=١٩٩٣ (مليار دينار) (١) | $\Delta GDP$ (مليار دينار) (٢) | عرض النقد M١ (مليار دينار) (٣) | $\Delta M1$ (مليار دينار) (٤) | (الفجوة التضخمية ) $IG=(\Delta M1-\frac{M1}{GDP}).\Delta GDP$ (مليار دينار) (٥) |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٧٦٠٢٢٥,٤ | - | ١٥٣٥٩,٣ | - | - |
| ١٩٩١ | ٢٧٨٧٥٧,٦ | -٤٨١٤٦٧,٨ | ٢٤٦٧٠ | ٩٣١٠,٧ | ٥١٩٢٠,٥ |
| ١٩٩٢ | ٣٦٩٩٠٧,٠ | ٩١١٤٩,٤ | ٤٣٩٠٩ | ١٩٢٣٩ | ٨٤١٩,٣ |
| ١٩٩٣ | ٤٨١٨٤١,٩ | ١١١٩٣٤,٩ | ٨٦٤٣٠ | ٤٢٥٢١ | ٢٢٤٤٢,٨ |
| ١٩٩٤ | ٥٤٠٢٣٧,٠ | ٥٨٣٩٥,١ | ٢٣٨٩٠١ | ١٥٢٤٧١ | ١٢٦٦٤٧,٩ |
| ١٩٩٥ | ٥١١٠٢٣,٧ | -٢٩٢١٣,٣ | ٧٠٥٠٦٤ | ٤٦٦١٦٣ | ٥٠٦٤٦٨,٨ |
| ١٩٩٦ | ٥٧١٩٦٨,١ | ٦٠٩٤٤,٤ | ٩٦٠٥٠٣ | ٨٩٠٤٣٩ | ٧٨٨٠٩٥,٤ |
| ١٩٩٧ | ٦٩٣٢٢٦,٨ | ١٢١٢٥٨,٧ | ١٠٣٨٠٩٧ | ٧٧٥٩٤ | -١٠٣٩٨٩,١ |
| ١٩٩٨ | ٩٣٤٨٧٦,٤ | ٢٤١٦٥١,٦ | ١٣٥١٨٧٦ | ٣١٣٧٧,٩ | -٣١٨٠٦١,٩ |
| ١٩٩٩ | ١٠٩٩٢٤٤,٣ | ١٦٤٣٦٥,٩ | ١٤٨٣٨٣٦ | ١٣١٩٦,٠ | -٢٠٨٦٧٦,٥ |
| ٢٠٠٠ | ١١١٤٦٩٤,٩ | ١٥٤٥٠,٦ | ١٧٢٨٠٠٦ | ٢٤٤١٧٠ | ٢٢٠٢١٨,٤ |
| ٢٠٠١ | ١١٤٠٣٩٠,٣ | ٢٥٦٩٥,٤ | ٢١٥٩٠٨٩ | ٤٣١٠٨٣ | ٣٨٢٤٣٤,٢ |
| ٢٠٠٢ | ١٠٦١٧٠٦,٠ | -٧٨٦٨٤,٣ | ٣٠١٣٦٠١ | ٨٥٤٥١٢ | ١٠٧٧٨٥٣,٦ |
| ٢٠٠٣ | ٧٠٤٧٤٦,٢ | -٣٥٦٩٥٩,٨ | ٥٧٧٣٦٠١ | ٢٧٦٠٠٠٠ | ٥٦٨٤٣٧٦,٨ |
| ٢٠٠٤ | ١٠٨٦٤٢١,١ | ٣٨١٦٧٤,٩ | ١٠١٤٨٦٢٦ | ٤٣٧٥٠٢٥ | ٨٠٩٦٧١,٠ |
| ٢٠٠٥ | ١١٣٤٢٣٠,٥ | ٤٧٨٠٩,٤ | ١١٣٩٩١٢٥ | ١٢٥٠٤٩٩ | ١١٩١٥٢٣,٩ |
| ٢٠٠٦ | ١٢٤٩٤٤٧,٩ | ١١٥٢١٧,٤ | ١٥٤٦٠٠٦٠ | ٤٠٦٠٩٣٥ | ٢٦٣٥٢٩١,٠ |
| ٢٠٠٧ | ١٢٥٤٥٥٢,٥ | ٥١٠٤,٦ | ٢١٧٢١١٦٧ | ٦٢٦١١٠٧ | ٦١٧٢٧٢٦,٦ |
| ٢٠٠٨ | ١٤٢٧٠٣٢,٣ | ١٧٢٤٧٩,٨ | ٢٨١٨٩٩٣٤ | ٦٤٦٨٧٦٧ | ٣٠٦١٥٦٠,٢ |
| ٢٠٠٩ | ١٥٠٥٤١٠,١ | ٧٨٣٧٧,٨ | ٣٧٣٠٠٠٣٠ | ٩١١٠٠٩٦ | ٧١٦٨١٠٤,٠ |

**٣ - معيار فائض الطلب :-**

يقيس هذا المؤشر الاختلال الحاصل بين الطلب الكلي (Aggregate Demand) والعرض الكلي ( Aggregate Supply) للسلع والخدمات ( Good & Serves) ، إذ يمثل الطلب على

السلع والخدمات الإنفاق الكلي الذي يشمل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري (الخاص والعام ) أما المعروض السلعي فانه يتمثل بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة [١].

ويمكن قياس فائض الطلب وفق الصيغة الآتية [٢]:-

$$D_X = ( CP + Cg + Ip + Ig ) - Y$$

إذ أن :-

$D_X$ = إجمالي فائض الطلب.

CP = الاستهلاك الخاص .

Cg = الاستهلاك الحكومي .

IP = الاستثمار الخاص .

Ig = الاستثمار الحكومي .

Y = الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

إذ يلاحظ من الصيغة السابقة انه في حالة زيادة الإنفاق الكلي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فإن ذلك سينعكس على الاقتصاد بشكل فائض طلب وهذا يؤدي إلى ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات ، أما إذا كان الإنفاق الكلي مساوياً للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فإن فائض الطلب يساوي صفراً وهذا يدل على استقرار الأسعار ، أما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي اكبر من الإنفاق الكلي فإن هذا يدل على زيادة المعروض السلعي ومن ثم انخفاض في مستوى أسعار السلع والخدمات .

ويمكن متابعة ذلك في الاقتصاد العراقي من خلال ما متوفر من بيانات إحصائية كما في الجدول (٣٣) ، إذ يلاحظ أن المدة ١٩٩٠-١٩٩٩ قد بلغ مجموع الإنفاق الكلي فيها (٢٩١١١١١٤,٤) مليار دينار في حين بلغ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لنفس المدة (٥٧٥٥١٠٠,٢) مليار دينار وبذلك يكون فائض الطلب للمدة ١٩٩٠-١٩٩٩ (١٧١٥٩٧٧٠,٣) مليار دينار أي ما يعادل (٢٩٨,١%) من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلَّ ذلك على حدوث ضغط شديد على جانب العرض الحقيقي للسلع والخدمات وكما يلاحظ أيضاً أن هذه النسبة قد ازدادت من (٢٠,٩%) عام ١٩٩٤ إلى (٥٧٦,٩%) عام ١٩٩٩ ، ويعود السبب في ذلك إلى ظروف الحصار الاقتصادي وما ترتب عليه من تعطل الأنشطة الإنتاجية وكذلك منع العراق من زيادة الاستيرادات لسد النقص الحاصل في الاقتصاد العراقي من السلع ، إضافةً إلى اعتماد الدولة في تمويل نفقاتها على التمويل بالعجز وزيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي والإنفاق على برامج إعادة الاعمار .

---

(١) صالح محمود علي الحديثي ، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٦٠-١٩٨٠) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ ، ص٩٠.

(٢) احمد محمد صالح جلال ، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية ( دراسة حالة اليمن ١٩٩٠-٢٠٠٣ ) ، مصدر سابق ، ص١٠٣.

وبالرجوع الى جدول (٣٣) وفيما يتعلق بالسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٩ فان هذه المرحلة شهدت تزايداً في الإنفاق الكلي نتيجةً لاستئناف تصدير النفط الخام مما شكل موردا مهماً قامت الدولة من خلاله بتعديل سلم الرواتب للموظفين بهدف تحسين الوضع المعاشي لهم فضلاً عن زيادة الاستيراد من جميع أنواع السلع ، إن هذه الزيادة في الطلب الكلي شكلت فجوة تضخمية عملت على ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة ارتفاع فائض الطلب والذي عكسه الرقم القياسي لأسعار المستهلك إذ بلغ إجمالي الإنفاق الكلي للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ (٦٩٨٧٤٤٠٣٧,٨) مليار دينار في حين بلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي لنفس المدة (١١٦٧٨٦٣١,٨) مليار دينار ليكون فائض الطلب في الاقتصاد (٥٠٥٥٧٦٩٦٦,٣) مليار دينار، ويلاحظ أيضاً أن نسبة فائض الطلب إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت عام ٢٠٠٠ (١١٧٤,٧%) لترتفع إلى (٦٩٢٠,٧ %) عام ٢٠٠٩ ، إن هذا الارتفاع البسيط سببه حجم السيولة النقدية الكبيرة في السوق التي واجهت كميات هائلة من المعروض السلعي نتيجة الاستيراد وسد النقص الحاصل في السوق الا إن المشكلة تبقى قائمة ما دام هناك خلل في هيكل الناتج المحلي الإجمالي ونقص العرض الكلي المحلي .

جدول (٣٣) تطور فائض الطلب في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

| السنوات | إجمالي الإنفاق الكلي (مليار دينار ) (١) | الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (مليار دينار) (2) | إجمالي الفائض أو العجز في الطلب (مليار دينار) ١-٢=٣ (٣) | نسبة فائض الطلب أو العجز إلى الناتج الحقيقي $\frac{3}{2}\bullet 100 = 4$ |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٣٢٦٥٦,٠ | ٧٦٠٢٢٥,٤ | -٧٢٧٥٦٩,٤ | -٩٥,٧ |
| ١٩٩١ | ٤٩١٤٥,٦ | ٢٧٨٧٥٧,٦ | -٢٢٩٦١٢,٠ | -٨٢,٤ |
| ١٩٩٢ | ٧٥٧٥٨,٦ | ٣٦٩٩٠٧,٠ | -٢٩٤١٤٨,٤ | -٧٩,٥ |
| ١٩٩٣ | ١٣٩٩٩٨,٨ | ٤٨١٨٤١,٩ | -٣٤١٨٤٣,١ | -٧٠,٩ |
| ١٩٩٤ | ٦٥٣١٧٦,٦ | ٥٤٠٢٣٧,٠ | ١١٢٩٣٩,٦ | ٢٠,٩ |
| ١٩٩٥ | ٣٠٥٦٣١٣,٧ | ٥١١٠٢٣,٧ | ٢٥٤٥٢٩٠,٠ | ٤٩٨,٠ |
| ١٩٩٦ | ٢٦٠٠٨٦٢,٣ | ٥٧١٩٦٨,١ | ٢٠٢٨٨٩٤,٢ | ٣٥٤,٧ |
| ١٩٩٧ | ٦١٧٧٢٣٥,٥ | ٦٩٣٢٢٦,٨ | ٥٤٨٤٠٠٨,٧ | ٧٩١,٠ |
| ١٩٩٨ | ٨٨٨٤٥١٣,٣ | ٩٣٤٨٧٦,٤ | ٧٩٤٩٦٣٧,٠ | ٨٥٠,٣ |
| ١٩٩٩ | ٧٤٤١٤٥٤,٠ | ١٠٩٩٢٤٤,٣ | ٦٣٤٢٢٠٩,٧ | ٥٧٦,٩ |
| المجموع | ٢٩١١١١١٤,٤ | ٥٧٥٥١٠٠,٢ | ١٧١٥٩٧٧٠,٣ | ٢٩٨,١ |
| ٢٠٠٠ | ١٤٢٠٩٠٨٠,٦ | ١١١٤٦٩٤,٩ | ١٣٠٩٤٣٨٥,٧ | ١١٧٤,٧ |
| ٢٠٠١ | ١٧١٤٤٠٩٩,٥ | ١١٤٠٣٩٠,٣ | ١٦٠٠٣٧٠٩,٢ | ١٤٠٣,٣ |
| ٢٠٠٢ | ٢٠٠٧٥٦٧٠,١ | ١٠٦١٧٠٦,٠ | ١٩٠١٣٩٦٤,١ | ١٧٩٠,٩ |
| ٢٠٠٣ | ١٨٥١٨٤٦١,٩ | ٧٠٤٧٤٦,٢ | ١٧٨١٣٧١٥,٧ | ٢٥٢٧,٧ |
| ٢٠٠٤ | ١٨٤٢٠٦٣٠,٣ | ١٠٨٦٤٢١,١ | ١٧٣٣٤٢٠٩,٢ | ١٥٩٥,٥ |
| ٢٠٠٥ | ٥٢٤٥٨٩٩٢,٠ | ١١٣٤٢٣٠,٥ | ٥١٣٢٤٧٦١,٥ | ٤٥٢٥,٠ |
| ٢٠٠٦ | ٢٠١٦٥٣٨٢٥,٧ | ١٢٤٩٤٤٧,٩ | ١٨٩١٥٩٣٧,٨ | ١٥١٣,٩ |
| ٢٠٠٧ | ١٠٢٤٤٩٥٢٦,٨ | ١٢٥٤٥٥٢,٥ | ١٠١١٩٤٩٧٤,٦ | ٨٠٦٦,٢ |
| ٢٠٠٨ | ١٤٨١٢٣٤٢,٦ | ١٤٢٧٠٣٢,٣ | ١٤٦٦٩٦٣٧٠,٣ | ١٠٢٧٩,٨ |
| ٢٠٠٩ | ١٠٥٦٩٠٣٤٨,٣ | ١٥٠٥٤١٠,١ | ١٠٤١٨٤٩٣٨,٢ | ٦٩٢٠,٧ |
| المجموع | ٦٩٨٧٤٤٠٣٧,٨ | ١١٦٧٨٦٣١,٨ | ٥٠٥٥٧٦٩٦٦,٣ | ٤٣٢٩,١ |

**المصدر :**

من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

(١) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، دائرة الحسابات القومية ، نشرات سنوية متفرقة.

(٢) بيانات الجدول (٤).

## المبحث الثالث : تقدير وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم

يؤثر الإنفاق العام تأثيراً مهماً على عدد من المتغيرات الاقتصادية ( Economic variables ) الكلية كالناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات والمستوى العام للأسعار بالإضافة إلى قدرته على تغيير هيكل الاقتصاد القومي ، الا أن محور البحث يتركز حول تأثير الإنفاق العام الذي يمثل جانب الطلب الكلي داخل الاقتصاد على التضخم وقد تم التعبير عن التضخم في الاقتصاد العراقي بالرقم القياسي لأسعار المستهلك * ؛ لأنه المتغير الوحيد الذي يعبر عن المستوى العام للأسعار وتغيراته في الاقتصاد العراقي ، وتم التركيز في هذا المبحث على المراحل الأساسية في تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد العراقي فالمرحلة الأولى تشمل توصيف العلاقة الدالية والنماذج القياسية للإنفاق العام والتضخم واختبارات النماذج المقدرة وتشمل المرحلة الثانية تقدير وتحليل النتائج ، أما المرحلة الثالثة فتم فيها تحليل نتائج العلاقات والنماذج المقدرة .

### أولاً : مرحلة توصيف العلاقات الدالية والنماذج القياسية واختبارها :-

**١ – توصيف وبناء النموذج (Model Specification):**

لغرض قياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم لابد من الاستعانة بالاقتصاد القياسي (Econometrics) ، لذلك فان قياس العلاقة الدالية بين الإنفاق العام والتضخم يمكن توصيفها علاقة لمتغير واحد أو لعدة متغيرات .

إذ تم دراسة الإنفاق العام كمتغير مستقل والتضخم معبراً عنه بالمستوى العام للأسعار كمتغير تابع ، ولغرض الدقة في التحليل ومعرفة وتشخيص أي البنود من بين بنود الإنفاق العام أكثر تأثيراً على التضخم تم دراسة تأثير الإنفاق الجاري بشكل مستقل بالإضافة إلى تأثير النفقات التحويلية التي تعد المكون الرئيسي من بين بنود الإنفاق الجاري وبالإمكان التعبير عن هذه النماذج كما يأتي :-

$$Y=F(X1) \ldots\ldots\ldots(1)$$

إذ أن :-

Y = المستوى العام للأسعار .

X1 = إجمالي الإنفاق العام .

---

(*) هناك عدة دراسات اعتمدت الرقم القياسي لأسعار المستهلك للتعبير عن التضخم من هذه الدراسات :
- صالح محمود علي الحديثي ، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٦٠-١٩٨٠) ،مصدر سابق ، ص١٢٢.
- قحطان شمران حسن القيسي ، تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .

Y=F(X2)……(2)

حيث أن :-

Y = المستوى العام للأسعار .

X2= الإنفاق الجاري .

Y=F(X3) ……..(3)

حيث أن :-

Y= المستوى العام للأسعار .

X3 = الإنفاق التحويلي .

ولغرض قياس العلاقة التطبيقية بين هذه المتغيرات فقد اعتمد الباحث على البيانات (Data) والمؤشرات السنوية المتاحة الخاصة للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٩ وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في التقدير وقد اعتمد الباحث الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة ( Double Logarithmic Models) لكونها أظهرت نتائج مطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية ويمكن توصيف العلاقة القياسية للدوال سابقة الذكر كالآتي :-

1 - log p = a + b log X1+Ui

2 - log p = a + b log X2+Ui

3 - log p = a + b log X3+Ui

إذ تمثل (Ui) المتغير العشوائي الذي يتضمن المتغيرات الأخرى التي تؤثر في المتغير العشوائي والتي لا يوضحها النموذج .

**٢ – اختبارات النماذج المقدرة :-**

بعد ان ينتهي الباحث من تقدير القيم للنماذج المقدرة من خلال البيانات المتاحة يقوم باختبار المعلمات المقدرة ، والمقصود باختبار المعلمات المقدرة هو تحديد ما اذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول من الناحية الاقتصادية وما اذا كان لها دلالة من الناحية الاحصائية والقياسية ، وهناك عدد من المعايير التي تمكن الباحث من اتمام عملية الاختبار أهمها :-

أ – المعايير الاقتصادية :-

تتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية ، وتتعلق هذه المعايير بحجم واشارة المعلمات المقدرة ، فالنظرية الاقتصادية قد تضع قيوداً مسبقة على حجم واشارة المعلمات ، فاذا ما جاءت المعلمات المقدرة على عكس ما تقرره

النظرية فإننا نرفض هذه المعلمات مالم يكن هناك مبررٌ منطقيٌ يؤدي للتسليم بصحة التقديرات ورفض ما تقرره النظرية ، اما اذا كان مطابقاً لمنطوق النظرية الاقتصادية فيتم قبول هذه التقديرات .[١]

ب – المعايير الاحصائية ( اختبارات الدرجة الاولى ) :-

تهدف المعايير الاحصائية الى اختبار مدى الدقة والثقة الاحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج ومن اهمها معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل واختبارات المعنوية (T- test , F- test).[٢]

ج – المعايير القياسية ( اختبارات الدرجة الثانية ) :-

تهدف هذه المعايير الى التأكد من ان الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الاحصائية منطبقة مع الواقع ، فاذا كانت هذه الافتراضات متوافقة مع الواقع فان هذا يكسب المعلمات المقدرة صفات معينة من اهمها عدم التحيز والاتساق ،اما اذا لم تتحقق هذه الافتراضات فان هذا يؤدي الى فقدان المعلمات المقدرة الصفات السابقة ، ومن هذه المعايير معايير الارتباط الذاتي (Autocorrelation) وعدم تجانس التباين .... الخ .[٣]

## ثانياً : مرحلة عرض نتائج النموذج القياسي وتحليلها :-

استخدم الباحث البرنامج الإحصائي (SPSS) V15.0 في تقدير العلاقة القياسية بين المتغيرات.

**١ – تقدير العلاقة بين إجمالي الإنفاق العام والتضخم :-**

إن الإنفاق العام ( الجاري والاستثماري) يؤثر تأثيراً متبادلاً مع المستوى العام للأسعار، فهذا الإنفاق يتحول مباشرةً إلى دخول قابلة للتصرف سواء بشكل رواتب للموظفين أو مدفوعات كأجور وأرباح تترتب على العمليات الاستثمارية الحكومية ، كما أن جزءاً هاماً من هذا الإنفاق

---

(١) د. وليد السيفو ، وآخرون ، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي ( نظرية الاقتصاد القياسي والاختبارات القياسية من الدرجة الاولى) ، الأهلية للنشر ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٦ ، ص ١٤٢.

(٢) د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، دار المريخ للطباعة والنشر ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٤ ، ص٤٢.

(٣) المصدر السابق نفسه ، ص ٤٣.

يتمثل بنفقات مباشرة على السلع والخدمات ومن اجل الوقوف على أثر الإنفاق العام على التضخم في الاقتصاد العراقي ومن خلال النموذج المقدر الآتي :-

$$\log p = a + b \log X1$$
$$\log p = -2.023 + 0.860 \log X1$$
(t) (-4.378) ( 11.692)
F = 124.2 D.W = 1.471
$$R^2 = 0.88$$

إذ يستدل من ذلك على وجود علاقة قوية بين الإنفاق العام والمستوى العام للأسعار ، وان تغير الإنفاق العام بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بما يقرب من ٠,٨٦% ، كما إن ٨٨% من التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار بموجب هذه المعادلة تعود إلى التغيرات الحاصلة في الإنفاق العام ( الذي تؤكده قيمة معامل التحديد ) وان قيمة (t) المحتسبة للمعلمة (b ) (١١,٦٩٢) هي اكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجة حرية (n-2) (١٧) والتي بلغت (١,٧٤٠) وهذا يدل على أن المتغير X1 متغير مهم في تفسير المتغير المعتمد .

ولغرض معرفة معنوية النموذج ككل من خلال اختبار (F) تبين معنوية النموذج المقدر ، اذ كانت قيمة (F) المحتسبة والبالغة (١٢٤,٢) اكبر من قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ودرجة حرية ( ١ ، ١٧ ) للبسط والمقام والبالغة (٤,٤٥) مما يعني معنوية النموذج ككل .

كما اشارت الاختبارات القياسية الى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي فقد بلغت قيمة ( D.W - test )* المحسوبة ( ١,٧٤١) ، ومن خلال مقارنتها مع قيمتها الجدولية العليا والدنيا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) و (K=1) وللمدة (n=19) ، حيث انه من الملاحظ ان قيمة (D.W – test ) المحسوبة تقع في منطقة قبول فرضية العدم.

(*) تم اكتشاف وجود مشكلة ارتباط ذاتي (Autocorrelation) بين قيم المتغير العشوائي (عندما يكون حد الخطأ في فترة زمنية على علاقة مع حد الخطأ في اي فترة زمنية اخرى ) وتمت معالجته بطريقة الفرق العام ( The Generalized Difference Method)

**٢ – تقدير العلاقة بين الإنفاق الجاري والتضخم :-**

يُعد الإنفاق الجاري المكون الرئيسي لإجمالي الإنفاق العام في العراق وذلك لأنه يتضمن أهم بند من بنود الإنفاق الجاري وأكثرها تخصيصا للإنفاق وهو الإنفاق التحويلي ، فالإنفاق الجاري يتضمن الرواتب والأجور والمدفوعات التحويلية ( الدعم العيني والنقدي ) ، بالإضافة إلى مشتريات الدولة من السلع والخدمات ، هذا الإنفاق سيتحول حتماً إلى مدفوعات مقابل السلع والخدمات سواء للأفراد أو الدولة اذ ان الدولة سوف تقوم بزيادة عرض النقود لتلبية متطلبات وحاجات الافراد ومؤسسات الدولة وهذا بدوره سوف يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب الضغط على جانب الطلب من جهة وانخفاض قيمة العملة من جهةٍ اخرى ، والنموذج الآتي يوضح العلاقة وأثر الأنفاق الجاري على التضخم :-

$$\log p = a + b \log X2$$
$$\log p = - 1.257 + 0.752 \log X2$$
(t) (-3.222) (11.924)
F = 125.8 D.W = 1.626
$$R^2 = 0.88$$

ومن خلال النتائج السابقة يتضح وجود علاقة طردية معنوية بين الانفاق الجاري والتضخم من خلال اشارة X2 اذ يتضح أن هناك علاقة ارتباط طردية قوية بين المتغيرين إذ إنَّ تغير الأنفاق الجاري بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بما يقرب من ٠,٧٥% ، وكذلك فان ٨٨% من التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار تعود إلى التغيرات الحاصلة في الإنفاق الجاري وهذا ما تشير اليه قيمة $R^2$، وان قيمة t المحتسبة للمعلمة b (١١,٩٢٤) هي اكبر من قيمة t الجدولية عند مستوى معنوية ( ٠,٠٥ ) ودرجة حرية ( n-2 ) وهذا يدل على ان الانفاق الجاري له تأثير معنوي على التضخم (المستوى العام للأسعار ).

كما تشير قيمة (F) الجدولية الى قوة ومعنوية النموذج لان قيمتها المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجة حرية ( ١ ، ١٧ ) للبسط والمقام .

كما اشارت الاختبارات القياسية الى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي فقد بلغت قيمة ( D.W - test ) المحسوبة ( ١,٦٢٦ ) ، ومن خلال مقارنتها مع قيمتها الجدولية العليا والدنيا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) و (K=1) وللمدة (n=19) ، حيث انه من الملاحظ ان قيمة (D.W – test ) المحسوبة تقع في منطقة قبول فرضية العدم.

**٣ – تقدير العلاقة بين الإنفاق التحويلي والتضخم :-**

إن الإنفاق التحويلي يشكل الجزء الأكبر من مجموع الإنفاق الجاري في العراق ، لذلك تم دراسة تأثيره على المستوى العام للأسعار ، وكما مرَّ سابقاً فإن النفقات التحويلية لا تتطلب تقديم أي سلعة أو خدمة مقابلها إلى الدولة كما إنها تمثل إما دعماً نقديا أو عينياً مع بقاء حجم الدخل ثابتاً في الاقتصاد وفي كلتا الحالتين فان الدولة ملزمة بالإنفاق النقدي على المشتريات السلعية التي تقدمها كدعم عيني للأفراد وهذا يتطلب بدورة انفاق عام قد يكون مصدره الاصدار النقدي الجديد في ظل الظروف الاستثنائية مما يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، والنموذج المقدر الآتي يوضح العلاقة :-

$\log p = a + b \log X3$

$\log p = - 1.666 + 0.849 \log X3$

(t) (-4.085) ( 12.392)

F = 138.9 D.W = 1.731

$R^2 = 0.89$

إذ تشير النتائج أعلاه إلى أن هناك علاقة طردية قوية بين الإنفاق التحويلي والمستوى العام للأسعار حسب اشارة المتغير المستقل X3 ، وان هذه العلاقة كانت نتيجة لحجم الانفاق الجاري ، إذ إنَّ تغير الإنفاق التحويلي بنسبة ١% يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة ٠,٨٥% تقريباً ، كما أن ٨٩% من التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار بموجب هذه المعادلة تعود إلى التغيرات الحاصلة في الإنفاق التحويلي كما تعكسه قيمة $R^2$، كما تشير قيمة t المحتسبة الى قدرة معنوية المتغير المستقل في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

كما تشير قيمة (F) الجدولية الى قوة ومعنوية النموذج لان قيمتها المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) ودرجة حرية ( ١ ، ١٧ ) للبسط والمقام .

كذلك فقد اشارت الاختبارات القياسية الى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي فقد بلغت قيمة ( D.W - test ) المحسوبة ( ١,٧٣١) ، ومن خلال مقارنتها مع قيمتها الجدولية العليا والدنيا عند مستوى معنوية (٠,٠٥) و (K=1) وللمدة (n=19) ، حيث انه من الملاحظ ان قيمة (D.W – test ) المحسوبة تقع في منطقة قبول فرضية العدم.

**ثالثاً – تحليل نتائج العلاقات المقدرة بين الإنفاق العام والتضخم :-**

بعد أن تم توصيف وتقدير العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم الذي تم التعبير عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك يتضح من النتائج التحليل الآتي :-

١ – إن الزيادة الكبيرة والمتتالية في نمو الإنفاق العام انعكست على المستوى العام للأسعار وأثبت النموذج المقدر من خلال ميل المتغير التابع صحة الفرضية القائلة بأن حجم الإنفاق العام يتناسب طردياً مع المستوى العام للأسعار الذي يعكس التضخم ، أي انه بزيادة حجم الإنفاق العام فان المستوى العام للأسعار سوف يرتفع مما ينعكس على التضخم ، إذن فالتحليل يتطابق مع منطوق النظرية الاقتصادية.

٢ – إن الإنفاق الجاري لا يختلف عن إجمالي الإنفاق العام من حيث التأثير لأنه جزء منه إذ إنَّ بنود الإنفاق الجاري تمثل رواتب الموظفين وأجور العاملين التي تتحول إلى سلع وخدمات ومن ثمَّ تُعد عامل ضغط على جانب الطلب الكلي في الاقتصاد لذلك فان العلاقة الطردية بين اجمالي الانفاق العام والمستوى العام للأسعار تتشابه مع العلاقة الطردية بين الانفاق الجاري والمستوى العام للأسعار لكون الانفاق الجاري يمثل الجزء الاكبر من اجمالي الانفاق العام.

٣ – إن تأثير الإنفاق التحويلي يكمن في نوع الإنفاق المقدم وبما إن الإنفاق التحويلي يشكل الجزء الأكبر من مجموع الإنفاق الجاري فبطبيعة الحال سوف تنعكس آثار الإنفاق العام الجاري على أثر الإنفاق التحويلي ، فالدعم النقدي سواءاً للأفراد أو المشروعات سيتحول الى قدرة شرائية داخل الاقتصاد تضغط على جانب الطلب الكلي ( بسبب ضعف الميل للادخار والظروف الاقتصادية الاستثنائية ) ، كما ان زيادة وسائل الدفع داخل الاقتصاد سوف تؤدي بطبيعة الحال الى زيادة حجم السيولة النقدية ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي والذي بدوره سوف يكون عامل ضغط على جانب العرض الكلي وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار.

جدول (٣٦) مستوى الإنتاجية ومستوى الأجور في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط (مليار دينار) (١) | عدد العاملين (مليون عامل) (٢) | تعويضات المشتغلين (مليار دينار) (٣) | إنتاجية العامل (دينار) (٤) | متوسط اجر العامل (دينار) (٥) | معدل نمو الإنتاجية (٦) | معدل نمو الأجر (٧) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٢٦٦٩٢ | ٢٨٢٥٥٦٨ | ٧٨٥٥,٤ | ٩٤٤٦ | ٢٧٨٠ | - | - |
| ١٩٩١ | ٧٧٧١,٩ | ٢٩٠٦٨٥٣ | ٩٩٢٥,٩ | ٢٦٧٣ | ٣٤١٤ | -٧١,٧ | ٢٢,٨ |
| ١٩٩٢ | ٩٨٤٣ | ٢٩٧٩٤٣٤ | ٢٠٥٣٦,٢ | ٣٣٠٣ | ٦٨٩٢ | ٢٣,٥ | ١٠١,٨ |
| ١٩٩٣ | ١٥٠٠٥,٢ | ٣٠٧٩١١٤ | ٤٢٧٩٢,١ | ٤٨٧٣ | ١٣٨٩٧ | ٤٧,٥ | ١٠١,٦ |
| ١٩٩٤ | ١٤٨٧٥,٥ | ٣٢٠٧١١٠ | ٢٠٩٢٠٣,٩ | ٤٦٣٨ | ٦٥٢٣١ | -٤,٨ | ٣٦٩,٣ |
| ١٩٩٥ | ١٤٦٥٤,٧ | ٣٣٦٢٨٤٣ | ٧٨٧٨٤٩,٤ | ٤٣٥٧ | ٢٣٤٢٨٠ | -٦,٠ | ٢٥٩,١ |
| ١٩٩٦ | ١٦٢٨٩ | ٣٥١٣٠٤٤ | ٧٨٧١١٢,٢ | ٤٦٣٦ | ٢٢٤٠٥٤ | ٦,٤ | -٤,٣ |
| ١٩٩٧ | ١٣٦٨٦,٣ | ٣٦٩٢٩٢٦ | ١٠١١٩٧٣,٢ | ٣٧٠٦ | ٢٧٤٠٩٨ | -٢٠,٠ | ٢٢,٣ |
| ١٩٩٨ | ١٤٥٧٨,٤ | ٣٨٨١٩٦٢ | ١٣٩٥٢٩٨,١ | ٣٧٥٥ | ٣٥٩٥٢٠ | ١,٣ | ٣١,١ |
| ١٩٩٩ | ١٦٤٦٠,٦ | ٤٦٧٨٥١٠ | ١٩١٣٠٢٠,٩ | ٣٥١٨ | ٤٠٨٩٣٩ | -٦,٣ | ١٣,٧ |
| المتوسط | - | - | - | - | - | %-٣,٣ | %١٠١,٩ |
| ٢٠٠٠ | ١٦٤٨١,١ | ٤٣٩١٢٥٤ | ٢١٨٧٧٨٥,٨ | ٣٧٥٣ | ٤٩٨٢٤٣ | ٦,٦ | ٢١,٨ |
| ٢٠٠١ | ١٧٦٥٩,٤ | ٤٧٢١٧٨٩ | ٢٧٢٥٨٣٤,٥ | ٣٧٣٩ | ٥٧٧٣٨٤ | -٠,٣ | ١٥,٨ |
| ٢٠٠٢ | ١٨٢٤٥,٩ | ٤٩٤٦٥٤٣ | ٣٣٩٤٢٠١,٧ | ٣٦٨٨ | ٦٨٦٢٥١ | -١,٣ | ١٨,٨ |
| ٢٠٠٣ | ١٣٠٧٣,٣ | ٤٨٦٤٧٦٩ | ٣٦٥٤٠٦٦,٢ | ٢٦٨٧ | ٧٥١٢٤٧ | -٢٧,١ | ٩,٤ |
| ٢٠٠٤ | ٢١٨١٨,٤ | ٥٣٩٠٣٣٤ | ٧٨٦٦٠٥٢,٨ | ٤٠٤٧ | ١٤٥٩٣٧٨ | ٥٠,٦ | ٩٤,٢ |
| ٢٠٠٥ | ٢٥١١٩,٢ | ٥٧٠٥٨١٠ | ٨٣٧١٠٩٥,٧ | ٤٤٠٢ | ١٤٦٧٣٢٦ | ٨,٧ | ٠,٥ |
| ٢٠٠٦ | ٢٨٥٢٣,٩ | ٦٠٤٧٤٨٢ | ١٠٧٩٠٧٣٧,٠ | ٤٧١٦ | ١٧٨٤٤٧٧ | ٧,١ | ٢١,٦ |
| ٢٠٠٧ | ٢٧٩٤٩,٦ | ٦٣٦٠٩٠٣ | ١١٤٤٠٦٤١,١ | ٤٣٩٣ | ١٧٩٨٨٤٢ | -٦,٨ | ٠,٨ |
| ٢٠٠٨ | ٣٠٧٠٥,١ | ٦٦٧٤٣٢٣ | ١٣٦٠٣٠٢٠,٥ | ٤٦٠٠ | ٢٠٣٨١١٢ | ١٣,٣ | ٤,٧ |
| ٢٠٠٩ | ٣٠١٠٨,٢ | ٦٩٥٣٤٤٤ | ١٤٩٦٠١٦٦١ | ٤٣٢٩ | ٢١٥١٤٧٥ | -٦,٢ | ٥,٣ |
| المتوسط | - | - | - | - | - | %٤,٥ | %١٩,٣ |

**المصدر:** الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :-

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، نشرات سنوية متفرقة .

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية التنمية البشرية ، قاعدة البيانات للسنوات (١٩٧٠-٢٠٠٨).

(٣) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، النشرات السنوية للأعوام (٢٠٠٨-٢٠٠٩).

# الخاتمـــــــــــة

## أولاً : الاستنتاجات :-

لقد توصل الباحث من خلال هذا البحث الى الاستنتاجات الآتية :-

١ – من خلال دراسة تطور حجم الإنفاق العام في العراق نلاحظ حصول زيادات كبيرة ومتتالية في حجم هذا الإنفاق بشقيه الاستهلاكي و الاستثماري ، هذه الزيادة في حجم الانفاق العام هي المحدد الرئيسي للسيولة المحلية واجمالي الطلب المحلي ، وكان نتيجة ذلك مضاعفة الاتجاهات التضخمية والارتفاع في المستوى العام للأسعار.

٢ – إنَّ هذه الزيادة في حجم الإنفاق العام لم تنعكس بشكل زيادة في نصيب الفرد من السلع والخدمات أي أن الزيادة في حجم الإنفاق العام لم تكن زيادة حقيقية بل كانت زيادة ظاهرية في اغلب الاحيان .

٣ – إنَّ تمويل الانفاق العام جاء في الغالب عن طريق الاصدار النقدي الجديد وذلك بسبب ضعف مصادر التمويل الاخرى كالضرائب والرسوم والدومين بأنواعه المتعددة ، فضلاً عن تأثير سرعة تداول النقود والتي تمتلك نفس التأثير الذي يؤثر به الاصدار النقدي الجديد إذ إنَّها تؤثر على مستوى الاسعار وحجم الطلب الكلي.

٤ – زيادة حجم الإنفاق العام بعد عام ٢٠٠٣ كانت بسبب زيادة إيرادات النفط الخام ، هذه الزيادة الجزء الأكبر منها موجه الى الإنفاق الاستهلاكي في ظل قصور السياسة الاستثمارية وضعف الخطط الاستثمارية في القيام بدورها مما انعكس بشكل فائض في السيولة المحلية داخل الاقتصاد العراقي ، فيلاحظ انخفاض معدل التضخم عام ٢٠٠٩ عندما تم تخفيض حجم الانفاق العام بسبب انخفاض اسعار النفط الخام الذي انعكس سلباً على تمويل الموازنة العامة.

٥ – لوحظ أيضاً أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد العراقي يؤشر معدلات مرتفعة ، ويلاحظ هذا الارتفاع أيضاً من خلال ملاحظة ارتفاع الرقم القياسي لأسعار سلة المستهلك ( المجاميع السلعية والخدمية ) على الرغم من توفير الدولة لبعض المستلزمات الأساسية والسلع الضرورية من خلال نظام البطاقة التموينية .

٦ – من خلال مقاييس التضخم تم التوصل الى تحديد المصادر التي ساهمت وبشكل اساسي في ظهور مشكلة التضخم في الاقتصاد العراقي وهي كالاتي :-

أ – نمو كمية النقود بمعدلات تفوق معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي كالقطاع الزراعي والصناعي والتجاري.

ب – زيادة حجم الطلب الكلي ( سببه زيادة حجم الانفاق العام ) بالنسبة لحجم الناتج المحلي الاجمالي .

ج – زيادة فائض الطلب الكلي ( من خلال زيادة حجم الانفاق العام ) بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

د – زيادة سرعة تداول النقود والتي تؤثر على حجم السيولة النقدية .

٧ – يلاحظ أيضاً حجم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي التي تتمثل باختلال الموازنة العامة و اختلال ميزان المدفوعات بالإضافة الى زيادة الأجور في ظل ضعف الإنتاجية إذ تعد هذه الأسباب كافية لاتساع حجم الفجوة التضخمية في الاقتصاد العراقي .

٨ – من خلال النموذج القياسي يمكن ملاحظة أن تأثير الإنفاق العام في إرتفاع المستوى العام للأسعار الذي يعبر عن التضخم كان كبيراً ، كما أثبت النموذج المقدر صحة الفرضية التي قام عليها البحث ، إذ إنَّ تغير الإنفاق العام بمقدار ١% يؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار بمقدار (٠,٨٦%) ، وكذلك الحال فيما يتعلق بالإنفاق الجاري الذي يمثل النسبة الأكبر من مجموع الإنفاق العام إذ أن تغير الإنفاق الجاري بمقدار ١% يؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار بمقدار (٠,٧٥%) ، ولا يختلف الحال بالنسبة للجزء الأكبر من الإنفاق الجاري الذي يتمثل بالإنفاق التحويلي إذ أن تغيره بمقدار ١% يؤدي الى تغير المستوى العام للأسعار بمقدار (٠,٨٥%).

٩ – عدم انتظام السوق وعدم انتظام العلاقة بين السياسة المالية والنقدية كانت سبباً في زيادة حجم المعروض النقدي وعدم سيطرة الدولة متمثلة بالسياسة المالية والنقدية على التحكم بهذا الحجم الكبير الذي يغذي السيولة المحلية في الاقتصاد العراقي – خاصة قبل عام ٢٠٠٣ – فضلاً عن صعوبة التقدير والتنبؤ بسرعة تداول النقود والتي تتطلب فترة زمنية طويلة كما ان التقديرات غير المناسبة لسرعة تداول النقود قد تؤدي الى اتباع سياسات نقدية توسعية على نحوٍ غير ملائم ينعكس بشكل فائض في جانب الطلب الكلي.

## ثانياً : التوصيات :-

١ – زيادة حجم الإنفاق العام الذي يمثل بدوره الزيادة في جانب الطلب الكلي لابد أن تقابل بزيادة مماثلة في جانب العرض الكلي الفعّال والذي تستطيع الدولة من خلاله أن تلبي حاجة السوق ومواجهة الطلب المتزايد ومن ثمَّ المحافظة على استقرار الأسعار وتجنب الاختلال في ميزان المدفوعات بسبب اللجوء الى الاقتصاد الخارجي لتغذية الطلب المتزايد .

٢ – تنويع مصادر الإيرادات يجنب الاقتصاد العراقي من الوقوع في الأزمات كما حدث في عقد الثمانينيات وكذلك عام ٢٠٠٩ ، إذ إنَّ اعتماد العراق على ايرادات النفط الخام فقط كمصدر رئيسي لإيراداته يجعله عرضةً لأي أزمة تحدث في محيطه الإقليمي والدولي وتؤدي الى إنخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية ، لذلك ينبغي تفعيل دور مصادر الإيرادات السيادية الأخرى التي من أهمها الضرائب والرسوم .

٣– زيادة العرض الكلي اللازم لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي لا تكون إلا من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والشروع في وضع الخطط الاستثمارية اللازمة لتطوير ورفع مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي ويكون ذلك من خلال استهداف الخطط الاستثمارية للمشاريع الاكثر انتاجية والقطاعات الصناعية والزراعية.

٤ – وضع استراتيجية للإنفاق العام للدولة وترشيد النفقات الاستهلاكية التي تشكل نسبة كبيرة من حجم الانفاق العام وكذلك تقليل عدد الوزارات والهيئات غير المنتجة والتي تمثل عبئاً على الموازنة العامة للدولة.

٥ – توسيع منافذ الإنفاق العام كزيادة الرواتب والأجور لابد أن تكون متزامنة مع زيادة مماثله في حجم السلع والخدمات المعروضة داخل الاقتصاد ، ويحدث هذا إذا ما توافر جهاز إنتاجي يتصف بدرجة معينة من المرونة لتلافي أي زيادة في حجم الطلب الكلي على حجم العرض الكلي ومن ثمَّ اللجوء الى الاقتصاد الخارجي وتعميق حالة الاختلال في ميزان المدفوعات.

٦ – التقدير والتنبؤ السليم لسرعة تداول النقود والتي لها نفس التأثير لعرض النقد على المستوى العام للأسعار قد يجنب البنك المركزي اتباع سياسة نقدية توسعية في ظل زيادة حجم المعروض النقدي الذي يمثل ضغط على جانب الطلب الكلي.

# المصـــــادر

**أولاً : الكتـب :-**


(١) أحمد ، عبد الرحمن يسري ، **قضايا اقتصادية معاصرة** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠.

(٢) أحمد ، عبد الغفور إبراهيم، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة** ، دار زهران للنشر والتوزيع ،الأردن ، ٢٠٠٩ .

(٣) الأمين ، د. عبد الوهاب و عبد الحميد ، زكريا ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، دار المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٣.

(٤) الأتروشي ، د. سامي ، **دورة الموازنة العامة في العراق** ، أمانة مجلس النواب العراقي ، ٢٠٠٩.

(٥) بركات ، د. عبد الكريم صادق وآخرون ، **المالية العامة** ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٦ .

(٦) الجنابي ، د. طاهر ، **دراسات في المالية العامة** ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، بدون سنة نشر .

(٧) الجنابي ، د. طاهر ، **علم المالية العامة والتشريع المالي** ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٩١.

(٨) الجنابي ، د. هيل عجمي جميل ، رمزي ياسين يسع ارسلان ، **النقود والمصارف والنظرية النقدية** ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩ .

(٩) حسين ، منى يونس ، **التوازن الكلي من خلال ارتباط سعر الصرف بالتضخم في العراق** ، مكتب الفتح ، بغداد ، ٢٠٠٧ .

(١٠) الحريري ، د. محمد خالد وآخرون ، **المالية العامة والتشريع الكمركي** ، جامعة دمشق ، سوريا ، ٢٠٠٥-٢٠٠٦ .

(١١) الحريري ، د. محمد خالد ، **قضايا اقتصادية معاصرة** ، مطبعة الداوودي ، دمشق ، ١٩٩٤.

(١٢) الحاج ، د. طارق ، **مبادئ التمويل** ، دار صفاء للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٠ .

(١٣) خليل ، د. سامي ، **النظريات والسياسات المالية والنقدية** ، كاظمة للنشر ، الكويت ، ١٩٨٢.

(١٤) الخصاونة ، صالح فواز ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ط٣ ، ٢٠٠٠ .

(١٥) خواجة ، خالد ، الأرقام القياسية ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية ، بغداد ، بدون سنة طبع .

(١٦) دراز ، د. حامد عبد المجيد ، **دراسات في السياسات المالية** ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٤.

(١٧) دراز ، حامد عبد المجيد ، وآخرون ، **مبادئ المالية العامة** ، الدار الجامعية ، بيروت ، ٢٠٠٣.

(١٨) الدليمي ، د. عوض فاضل ، **النقود والبنوك** ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ .

(١٩) الدعمي ، د. عباس كاظم ، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية** ، دار صفاء للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٠ .

(٢٠) الدباغ ، د . أسامة بشير ، د. أثيل عبد الجبار الجومرد ، **المقدمة في الاقتصاد الكلي** ، دار المناهج للنشر ، عمان ، الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٣ .

(٢١) الروبي ، د. نبيل ، **نظرية التضخم** ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٤.

(٢٢) زيني ، د. عبد الحسين ، **الأرقام القياسية** ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٨٨.

(٢٣) سامو يلسون ، بول ، ويليام نورد هاوس ، **علم الاقتصاد** ، ط١، مكتبة لبنان ، بيروت، ٢٠٠٦.

(٢٤) سمحان ، د. حسين محمد ، د. إسماعيل يونس يامن ، **اقتصاديات النقود والمصارف** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٠ .

(٢٥) سمحان ، د . حسين محمد ، وآخرون ، **المالية العامة ( من منظور إسلامي ومنظور الفكر الاقتصادي الوضعي )** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ٢٠١٠ .

(٢٦) السيفو ، د. وليد ، وآخرون ، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي ( نظرية الاقتصاد القياسي والاختبارات القياسية من الدرجة الاولى)** ، الأهلية للنشر ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٦ .

(٢٧) شامية ، أحمد زهير ، خالد الطيب ، **المالية العامة** ، ط٣ ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٧ .

(٢٨) شيحة ، د. مصطفى رشدي ، **مشكلة التضخم في الاقتصاد البترولي** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨١ .

(٢٩) شيحه ، مصطفى رشدي ، **الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، دار المعرفة الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٥ .

(٣٠) شرف ، د. كمال ، د. هاشم أبو عراج ، **النقود والمصارف** ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، ١٩٩٤ .

(٣١) الشبيبي ، د. سنان ، **ملامح السياسة النقدية في العراق** ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ٢٠٠٧ .

(٣٢) الشمري ، د. ناظم محمد ، **النقود والمصارف** ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٨.

(٣٣) الشوابكة ، د.سالم محمد ، **المالية العامة والتشريعات المالية** ، دار حامد للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠ .

(٣٤) صالح ، د. غالب عوض ، عبد الحفيظ العربي ، **اقتصاديات النقود والبنوك المعاصرة ج١** ، دائرة المكتبة الوطنية ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠ .

(٣٥) صقر، د.صقر احمد ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٣.

(٣٦) طاقة ، د. محمد ، د. هدى العزاوي ، **اقتصاديات المالية العامة** ، ط٢، دار المسيرة للنشر ، عمان ، الأردن ، ، ٢٠١٠ .

(٣٧) عبد الحميد ، عبد المطلب ، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي** ، ط١ ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

(٣٨) عبد الرحمن ، د. إسماعيل ، د. حربي عريقات ، **مفاهيم ونظم اقتصادية ( التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)** ، ط١ ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ،٢٠٠٤.

(٣٩) عبد الواحد ، عطية ، **مبادئ المالية العامة** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

(٤٠) عجمية ، د. محمد عبد العزيز ، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية** ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٢.

(٤١)عبد الوهاب ، إكرام عبد العزيز ، الاختلالات المالية والنقدية للاقتصاد العراقي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

(٤٢)عطية ، د. عبد القادر محمد عبد القادر ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، دار المريخ للطباعة والنشر ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٤ .

(٤٣) عتلم ، باهر محمد ، المالية العامة ، **أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية** ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

(٤٤) عناية ، غازي حسين ، **المالية العامة والتشريع الضريبي** ، دار البيارق ، الأردن ، ١٩٩٨.

(٤٥) عناية ، غازي حسين ، **التضخم المالي** ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠.

(٤٦) العبيدي ، د. سعيد علي ، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار دجلة للطباعة والنشر ، عمان ، الاردن ، ٢٠١١.

(٤٧) العمر ، صلاح نجيب ، **اقتصاديات المالية العامة** ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨١ .

(٤٨) العمري ، هشام محمد صفوت ، **اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية** ، مطبعة عصام ، بغداد ، ١٩٨٦ .

(٤٩) العلي ، د. عادل فليح ، **المالية العامة والتشريع الضريبي** ، ط١ ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ٢٠٠٣.

(٥٠) القريشي ، د. محمد صالح وناظم الشمري، **مبادئ علم الاقتصاد** ، دار الكتب للطباعة ، الموصل ، ١٩٩٣.

(٥١) كجه جي ، صباح ، **التخطيط الصناعي في العراق أساليبه وتطبيقاته وأجهزته** ، ج١، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠٠٢ .

(٥٢) لطفي ، د. عامر ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، دار المطبوعات الجامعية ، حلب ، سوريا ، ٢٠٠٤ .

(٥٣) محمد ، منعم عزيز ، **مدخل إلى تحليل السلاسل الزمنية والأرقام القياسية** ، بغداد ، مطبعة الجامعة ، ١٩٨٧.

(٥٤) مصطفى ، أحمد فريد وسهير محمد السيد حسن ، ، **الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٨٩ .

(٥٥) المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، **الأساليب الإحصائية لقياس التضخم ودراسة آثاره وسبل معالجته** ، مطبعة الشرق ، بغداد ، ١٩٨٤ .

(٥٦) نايف ، عبد الجواد ، **اقتصاديات المالية العامة** ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، بدون سنة طبع.

(٥٧) ناصيف ، د . السيد عبد المعبود ، د. عثمان محمد عثمان ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٨٧.

(٥٨) الهيتي ، د. نوزاد عبد الرحمن ، **مقدمة في المالية العامة** ، جامعة الفاتح ، طرابلس ، ١٩٩٧.

(٥٩) الهيتي ، د. احمد حسين ، **اقتصاديات النقود والمصارف** ، دار ابن الأثير للطباعة والنشر ، الموصل ، ٢٠٠٥ .

(٦٠) الوادي ، د. محمود حسين ، زكريا احمد عزام ، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠ .

(٦١) الوادي ، د. محمود حسين وآخرون ، **الأساس في علم الاقتصاد** ، ط١ ، دار اليازوري للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٧.

**ثانياً : الأطاريح والرسائل الجامعية :-**

(١) جلال ، احمد محمد صالح ، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية ( دراسة حالة اليمن ١٩٩٠-٢٠٠٣ )** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، الجزائر ، ٢٠٠٦ .

(٢) حسين ، ليث بادي ، **العلاقة التبادلية بين النمو الاقتصادي والقوى العاملة مع إشارة خاصة للعراق** ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠١ .

(٣) حمدون ، خالد حمادي ، **أثر الخصخصة في معدلات التضخم وانعكاسها على معدلات النمو في تجارب دولية مختارة** ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ .

(٤) الحديثي ، صالح محمود علي ، **دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٦٠-١٩٨٠)** ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٨ .

(٥) الخفاجي ، راجي محيل هليل ، **قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٨٧-٢٠٠٧)** ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والإقتصاد ، الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٩ .

(٦) الشروعي ، رحيم كاظم حسن ، **تحليل اقتصادي لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء الاقتصاد العراقي** ، أطروحة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧.

(٧) شهاب ، سميرة فوزي ، **قياس وتحليل العوامل الأساسية المحددة لحجم الإنفاق العام في العراق** ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ .

(٨) صايل ، علي نبع ، **مصادر التضخم في الاقتصاد العراقي للسنوات (١٩٧٠-٢٠٠٠) والسبل المقترحة لمعالجته** ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ، ٢٠٠٤.

(٩) الطائي ، عدي سام علي ، **الاتجاهات العامة للنفقات التحويلية في بلدان عربية مختارة للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢)** ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٥ .

(١٠) عبد الله ، محمد سامي، **الدور التمويلي للضرائب في بلدان عربية مختارة للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢)** ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.

(١١) عكاوي ، عمر محمود ، **فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٧** ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩.

(١٢) القيسي ، قحطان شمران حسن ، **تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم مع أشارة خاصة للعراق** ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .

(١٣) الفضل ، محمد يوسف محمد علي ، **تحليل لآثار برامج صندوق النقد والبنك الدوليين على اقتصادات دول عربية مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق** ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الانبار ، ٢٠١٠ .

(١٤) المشهداني ، احمد إسماعيل إبراهيم ، **قياس درجة استقلالية البنك المركزي وعلاقتها بعجز الموازنة الحكومية حالة العراق للمدة (١٩٨١-٢٠٠٨)** ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠.

(١٥) المندلاوي ، عباس يحيى خضر ، **إمكانات السياسة النقدية في تشجيع الاستثمار المحلي في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٣** ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤.

(١٦) موسى ، سندس حميد ، **البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى العراق** ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٩.

## ثالثاً : البحوث والدراسات :-

(١) إبراهيم ، د. خليل إسماعيل ، **آثار التركز السياسي على التضخم ألركودي** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (١) العدد (٣٩)، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.

(٢) أبو هات ، د. عبد الكريم كامل، **خفض الديون العراقية ماذا يعني للمستقبل** ، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (٦) العدد(٢) ، جامعة القادسية ٢٠٠٤.

(٣) أحمد ، د. جعفر طالب ، د. ميثم لعيبي إسماعيل ، **سياسة تخفيض الدعم عن المشتقات النفطية وتأثيراتها في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ( مدخل اقتصادي بيئي )** ، بغداد ٢٠٠٦ .

(٤) أحمد ، مازن صباح ، **النظام الضريبي في العراق ( الواقع ودواعي الإصلاح )** ، وزارة المالية قسم السياسات الإقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٦.

(٥) با بكر ، د. مصفى ، **مؤشرات الأرقام القياسية** ، المعهد العربي للتخطيط ، مجلة جسر التنمية ، العدد (٨) المجلد (١) ، الكويت ،٢٠٠٢ .

(٦) التكريتي ، عبد المجيد ، **دور الضرائب في تكييف الإنفاق في ظل الحرب والتنمية** ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد (٧) العدد(١٤) ، العراق ،١٩٨٥ .

(٧) جواد ، سرمد عباس، ليلى جبر محمد ، **سياسات الإصلاح في الموازنة العامة للدولة** ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، قسم السياسات الإقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٥ .

(٨) جواد ، سرمد عباس ، **تشخيص عوامل الضغط على الموازنات العامة الحديثة في العراق** ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٨.

(٩) الربيعي ، د. فلاح خلف ، **تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي** ، أعمال ندوة التضخم و دور السياسات المالية والاقتصادية ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد (٣) ، العراق .٢٠٠٦ .

(١٠) رسن ، د. سالم عبد الحسن ، **البيئة المناسبة لتفعيل الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية** ، بحث مقدم إلى المؤتمر الإقتصادي الثالث ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٧.

(١١) رسن ، د. سالم عبد الحسن ، **قراءة في موازنات العراق ، الأبعاد والتصورات** ، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (١٠) العدد (٤) جامعة القادسية (٢٠٠٨).

(١٢) السامرائي ، د. هناء عبد الغفار ، **ما هي قضية شطب الديون العراقية** ، مجلة بيت الحكمة ، العدد (٣٨) بيت الحكمة ، العراق. ٢٠٠٤ .

(١٣) السامرائي ، د. يسرى مهدي حسن ومحمود حميد خليل ، **الموازنة العامة ودورها في تمويل التنمية البشرية في العراق** ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت .٢٠٠٩.

(١٤) الشمري ، د.مايح شبيب ، **مضاعفات المرض الهولندي في الإقتصاد العراقي وضرورة الإصلاح الإقتصادي** ، مجلة القادسية للعوم الإقتصادية والإدارية : المجلد (١٠) ، العدد (٣) ، جامعة القادسية . ٢٠٠٨.

(١٥) شياع ، عواد عضيد ، **الاقتصاد العراقي في ظل الاحتلال** ، قراءة تحليلية ، مركز البصرة للدراسات والبحوث الاقتصادية ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩.

(١٦) صالح ، د. مظهر محمد ، **فرص الاستقرار وإعادة التوازن إلى الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد الحصار الاقتصادي** ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد (٢) ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٩ .

(١٧) صالح ، د. مظهر محمد ، **الفجوة النقدية ، الواقع الراهن وحسابات المستقبل** ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، الجزء الأول ، العدد ٤٧ ، بغداد . ٢٠٠٠ .

(١٨) صالح ، د. مظهر محمد ، **الريع النفطي والنمط الآسيوي للإنتاج** ، حالة العراق ، مجلة علوم إنسانية ، السنة السادسة ، العدد (٤٠) ، ٢٠٠٩.

(١٩) صالح ، د. مظهر محمد ، **تراكم الاحتياطي الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية (الأنموذج العراقي )** ، بغداد ، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، ٢٠١٠ .

(٢٠) طاهر ، د. عبد الكريم ، **اختبار فاعلية الأدوات المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد (٣) العدد(٧) ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد ، السنة ١٩٩٦.

(٢١) عباس ، حسن، تصحيح أسعار المشتقات النفطية ، **أزمة إدارة أم إدارة بالأزمات** ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٦.

(٢٢) العزاوي ، د.هدى ، سرمد عباس جواد ، **المفاضلة بين استدامة البطاقة التموينية والخيارات البديلة** ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٦.

(٢٣) العزاوي ، د. هدى ، سرمد النجار ، **تداعيات أزمة الوقود وسبل علاجها** ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٦ .

(٢٤) العصفور ، صالح ، الأرقام القياسية ، **المعهد العربي للتخطيط** ، مجلة جسر التنمية ، العدد (١٩) المجلد (٢) السنة الثانية ، الكويت . ٢٠٠٣ .

(٢٥) فهد ، علاء جلوب ، **الموازنة الفدرالية العراقية** ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، قسم السياسات الإقتصادية ، بغداد ،٢٠٠٧.

(٢٦) كداوي ، طلال محمود ، **الاتجاهات العامة للنفقات العامة في العراق** ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد السادس ، العدد (١٠) العراق ، ١٩٨٤.

(٢٧) كاظم ، د. أموري هادي وآخرون ، **تحليل دوال المستهلك دراسة تطبيقية لنمط إنفاق المستهلك في العراق** ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٦ .

(٢٨) محمد ، ليلى جبر ، سرمد عباس جواد ، **سياسات الإصلاح في الموازنة العامة للدولة** ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٨ .

(٢٩) مسلم ، د. حمدية شاكر، **تفسير التغيرات الهيكلية في ظل التحول من اقتصاد السوق المركزي إلى الاقتصاد التلقائي ( العراق أنموذجاً)** ، بحث مقدم إلى جامعة النهرين ، المؤتمر العلمي السنوي الأول ( العراق ومحيطه الإقليمي والدولي ) ، جامعة النهرين .٢٠٠٧ .

(٣٠) موسى ،عمار عبد الجبار ، **العائدات النفطية والخيارات المتاحة في ظل السياسات الإقتصادية** ، وزارة المالية ، الدائرة الإقتصادية ، قسم السياسات الإقتصادية، بغداد ، ٢٠٠٩.

(٣١) النجفي ، د. سالم توفيق ، **التجارب الاشتراكية في العراق وآثار تحولها إلى سياسات السوق** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥.

(٣٢) الهيتي ، د. احمد حسين وآخرون ، **التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٧ الأسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته** ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد (٣) المجلد (٢) ، جامعة الانبار .٢٠١٠.

(٣٣) الورد ، د. إبراهيم موسى ، **التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية** ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد (٣) ، العراق ،٢٠٠٦ .

## رابعاً :- التقارير والنشرات الرسمية :-

(١) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، **التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٠٣ ومطلع عام ٢٠٠٤**.

(٢) البنك المركزي العراقي ، **النشرة الاقتصادية لعام ٢٠٠٣** ، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، ٢٠٠٣ .

(٣) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، **النشرة السنوية لعام ٢٠٠٣.**

(٤) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، **النشرة السنوية لعام ٢٠٠٤.**

(٥) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، **النشرة السنوية لعام ٢٠٠٥.**

(٦) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، **النشرة السنوية لعام ٢٠٠٦.**

(٧) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، **النشرة السنوية لعام ٢٠٠٧.**

(٨) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، **النشرة السنوية لعام ٢٠٠٨.**

(٩) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، **النشرة السنوية لعام ٢٠٠٩.**

(١٠) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، دائرة الاستثمار الحكومي ، **تحليل مستوى الإنفاق الاستثماري وعلاقته بالناتج المحلي الإجمالي للمدة( ٢٠٠٤،٢٠٠٨-٢٠٠٩)** ، ٢٠٠٩ .

(١١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، **إستراتيجية التنمية الوطنية** ، ٢٠٠٥-٢٠٠٧ .

(١٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية ، مديرية احصاءات التجارة ، **نشرات متفرقة** .

(١٣) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، **دائرة الاستثمار الحكومي** .

(١٤) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية التنمية البشرية ، **قاعدة البيانات للسنوات (١٩٧٠-٢٠٠٨).**

(١٥) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الأرقام القياسية ، **الأسعار والأرقام القياسية لأسعار المستهلك ٢٠٠٨-٢٠٠٩.**

(١٦) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، **التضخم في الاقتصاد العراقي** ، دراسة معدة من قبل مديرية الارقام القياسية ومديرية الحسابات القومية ، آيار ٢٠١٠.

(١٧) وزارة المالية العراقية ، قانون الموازنة الفدرالية لسنة ٢٠٠٥ ، **الفقرة رابعا وخامساً من المادة ٧٠.**

(١٨) وزارة المالية ، **إعداد ومناقشة وإقرار الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠٠٨** ، دائرة الموازنة العامة ، بغداد ٢٠٠٨ .

(١٩) وزارة المالية العراقية، **قانون الإدارة المالية رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ ، المادة (٧) من القسم (٤).**

(٢٠) وزارة المالية العراقية ، **أسباب التهرب الضريبي في العراق** ، دراسة أُعدت من قبل الدائرة الاقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٦.

(٢١) وزارة المالية العراقية ، دائرة الموازنة العامة قسم الإشراف والتنفيذ ، **الحسابات الختامية (١٩٩٠، ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠، ٢٠٠٨).**

(٢٢) وزارة المالية العراقية ، دائر ة الموازنة العامة ، قسم التخطيط والمتابعة ، **موازنات الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٨.**

(٢٣) وزارة المالية العراقية ، **الدائرة الاقتصادية ، قسم المعلومات الفنية** ، بغداد ، ٢٠٠٩.

(٢٤) وزارة المالية العراقية ، **اعداد ومناقشة واقرار الموازنات الاتحادية في العراق** ، دراسة معدة من قبل دائرة الموازنة العامة ، قسم التخطيط والمتابعة ، ٢٠٠٩ .

## خامساً : الشبكة الدولية للمعلومات ( الانترنيت) :-


(١) البصري ، د. كمال ، **الموازنة الفدرالية المقترحة مالها وما عليها** ، مجلة الإصلاح الإقتصادي العراقي ، ٢٠٠٨،متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) : www.iier.com

(2) البصري ، د. كمال ، **التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩**، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):www.almadapaper.net

(٣) صندوق النقد الدولي ، **تقرير صندوق النقد الدولي بشأن العراق** ، ٢٠٠٧ ، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): www.IMF.org

(4) الربيعي ، فلاح خلف ، **تحديات عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي** ، ٢٠١٠ ، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) :www.almadapaper.net

(5) الربيعي ، د. فلاح خلف ، **إجراءات السياسة المالية وأثرها على النظام النقدي في العراق** ، ٢٠٠٩، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) :www.almadapaper.com

(6) الربيعي ، د. فلاح خلف ، **المأزق التنموي في العراق استمرار الطابع الريعي وارتفاع الإنفاق الأمني والعسكري** ، ٢٠٠٨ ، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):www.alsabaah.com

(7) الربيعي ، د. فلاح خلف ، **تحديات عملية الانتقال في الاقتصاد العراقي** ، ٢٠١٠، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) : www.almadapaper.com

(8) نعوش ، صباح ، **إعادة جدولة المديونية الخارجية** ، ٢٠٠٤، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):www.aljazeera.net

(٩) هلال الطعان ، **الموازنة العراقية بين عامي (١٩٢٩-٢٠٠٩)** ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٣. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): www.almadapaper.net


## سادساً : المصادر الاجنبية :-


(1) Alan Griffith , Stuart Wall , **Applied Economics An Introductory Course** , 7th , Longman . London and New York , 1997 P512.

(2) Awad .Ibrahim , **The Phenomenon of Stagflation in the Egyptian Economy Analytical study** , Zagazig University , Egypt , 2002 .

(3) David N . Hyman**, Economic**, 4th ed , McGraw-Hill , New York , USA , 1997.

(4) Eric R .Dodge **, Microeconomics & Macroeconomics** , Mc Graw-Hill , New York ,USA ,2005 .

(5)Mithani , **Modern public Finance (Theory and practice)** , Himalaya House , New York , 1998.

(6) William J . Baumol & Alan S .Blinder **, Macroeconomics Principles Policy** , 11th ed , South-Western , USA , 2009 .

**Republic of Iraq**
**The Ministry of Higher Education**
**And Scientific Research**
**University of Anbar / The College of**
**Administration and Economy**

# The development of public expenditure and it is effect on inflation in Iraq for The Period (1990-2009)

A Thesis offered
by
**Khalil Abdul Kareem Mohsen Muhammad Al-Hadithy**

to
The council of the college of Adminstration and Economy in University of Anbar as part of Requirements of getting the Master Degree in Economical sciences

Supervised by

**theProfessor Dr .**
**Saied Ali Muhammad Al Obiede**

**2011 A.D.** **1432A.H.**